أستـــاذ الجامعـــة
الــدور والممارســة
(بين الواقع والمأمول)

إعداد

د. فاروق عبده قليه

أستاذ أصول التربية

ووكيل التربية بدمياط

جامعة المنصورة

١٩٩٧

الناشر

دار زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد ـ القاهرة

رقم الايداع : ٩٨/١٣٢٥٤

الترقيم الدولي .I.S.B.N

977 - 314 - 004 - 0

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

تمثل الجامعة عقل الأمة ، ومركز التفكير فى حاضرها ومستقبلها ، كما أنها تمثل معيار مجد الأمة ودليل شخصيتها الثقافية والحصن المنيع لتراثها الحضارى والإنسانى ، وذلك لما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا على التعامل مع كل المشاكل والتحديات التى تمر بها المجتمعات المعاصرة .

ومستوى الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها ، والجامعة بفكر هؤلاءالأساتذة وعلمهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أى شىء آخر ، وسمعة الجامعة من سمعة أساتذتها فهذا أمر مفروغ منه ومسلمة لا تحتاج لإثبات .

ولذلك يعتبر عضو هيئة التدريس فى الجامعات من أهم أربعة عناص رئيسية للمؤسسات الجامعية وهى (عضو هيئة التدريس ـ الطلاب ـ المكتبة ـ الادارة العلمية الواعية) .

والأستاذ الجامعى يعد العنصر المغذى والموجه فى الحياة الجامعية ، وعلى كفاءته وإنتاجه العلمى يتوقف نجاح الجامعة فى أداء مهمتها ، وبها يقاس وزنها فى العالم لذا فإن بناء عضو هيئة التدريس وتكوينه لا بد أن يقوم على أساس من الوعى الكامل بذلك ، حيث على كاهله يقوم صرح الجامعة ، بل أن وجود الجامعة وبقائها مرهـون بوجود أعضاء هيئة التدريس القادرين ومعاونيهم .

ولأهمية أستاذ الجامعة فى بناء وإقامة حياة جامعية ، وتعليم جامعى سليم أو حتى حياة سليمة خارج الجامعة ، لجأت مؤسسات المجتمع إلى الجامعة ممثلة فى أساتذتها تطلب العون والنصيحة ، فأصبح يوكل إلى أستاذ الجامعة الكثير

من الأعمال الإضافية بجانب أعماله الأساسية المنبثقة من وظيفه الجامعة .

ومن هنا نشأ نوع من الصراع لدى أستاذ الجامعة ، بين دوره الأكاديمى والأعمال المرتبطة به وما كلف به من أدوار أخرى .

كان من نتيجة ذلك أن وَضع فى صراع قيمى ، وأصبح فى مدٍ وجذرٍ بين هذه الأدوار المختلفة .

ونحن هنا نتساءل .. هل بعد إسناد هذه الأدوار إلى أستاذ الجامعة يظل مفهوم أستاذ الجامعة (الرسالة) كما هو ؟ أم أن هذه الأدوار تؤثر على رسالته وتحوله إلى أستاذ الجامعة (الموظف) ؟

بمعنى آخر .. هل تؤثر هذه الأدوار على الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة؟ وعلى انتاجيته العلمية ؟ وهل يكون الواقع مطابقا لما هو مأمول منه أم لا؟

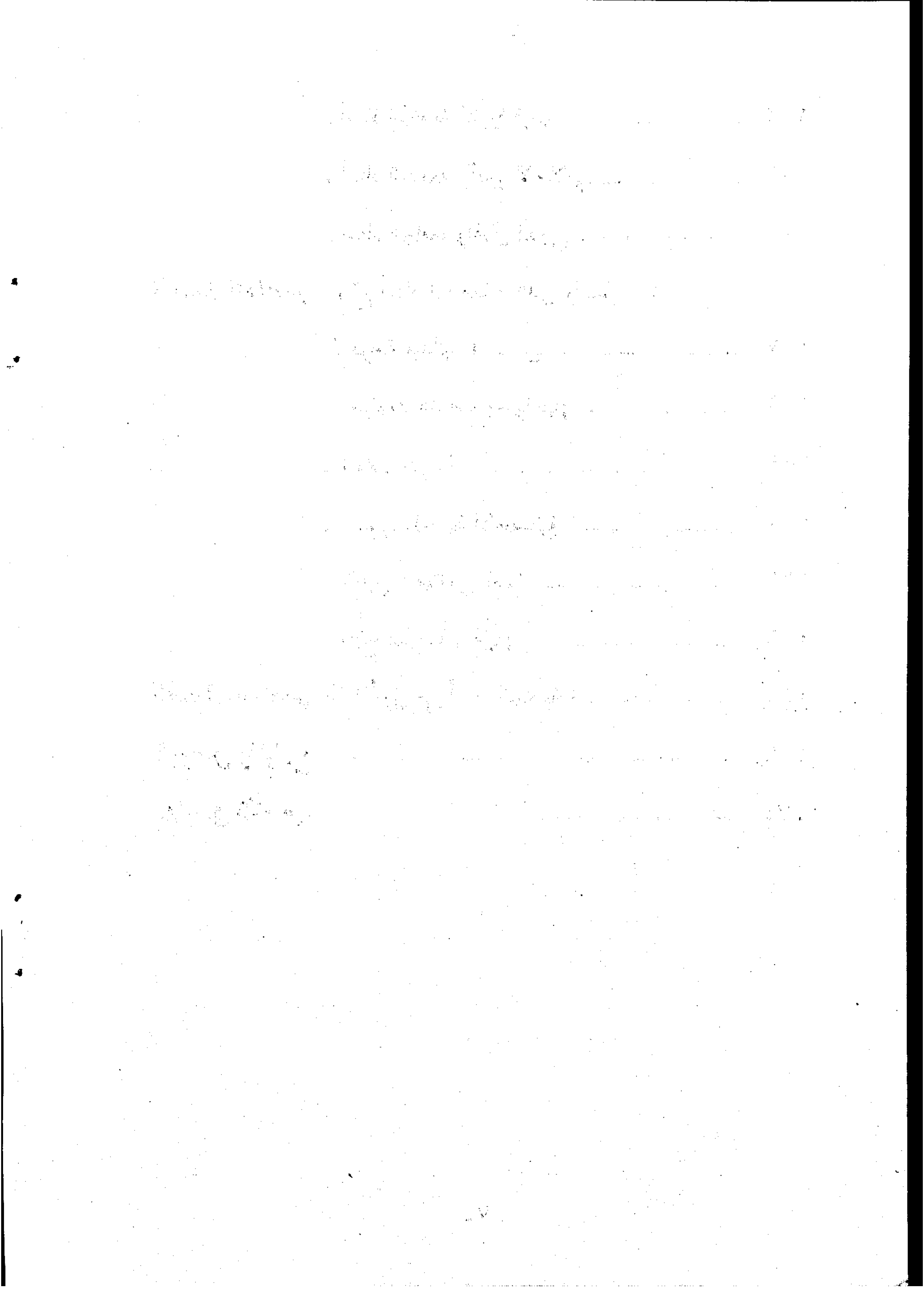
للإجابة على ذلك كان هذا الكتاب الذين بين أيدينا ..

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد

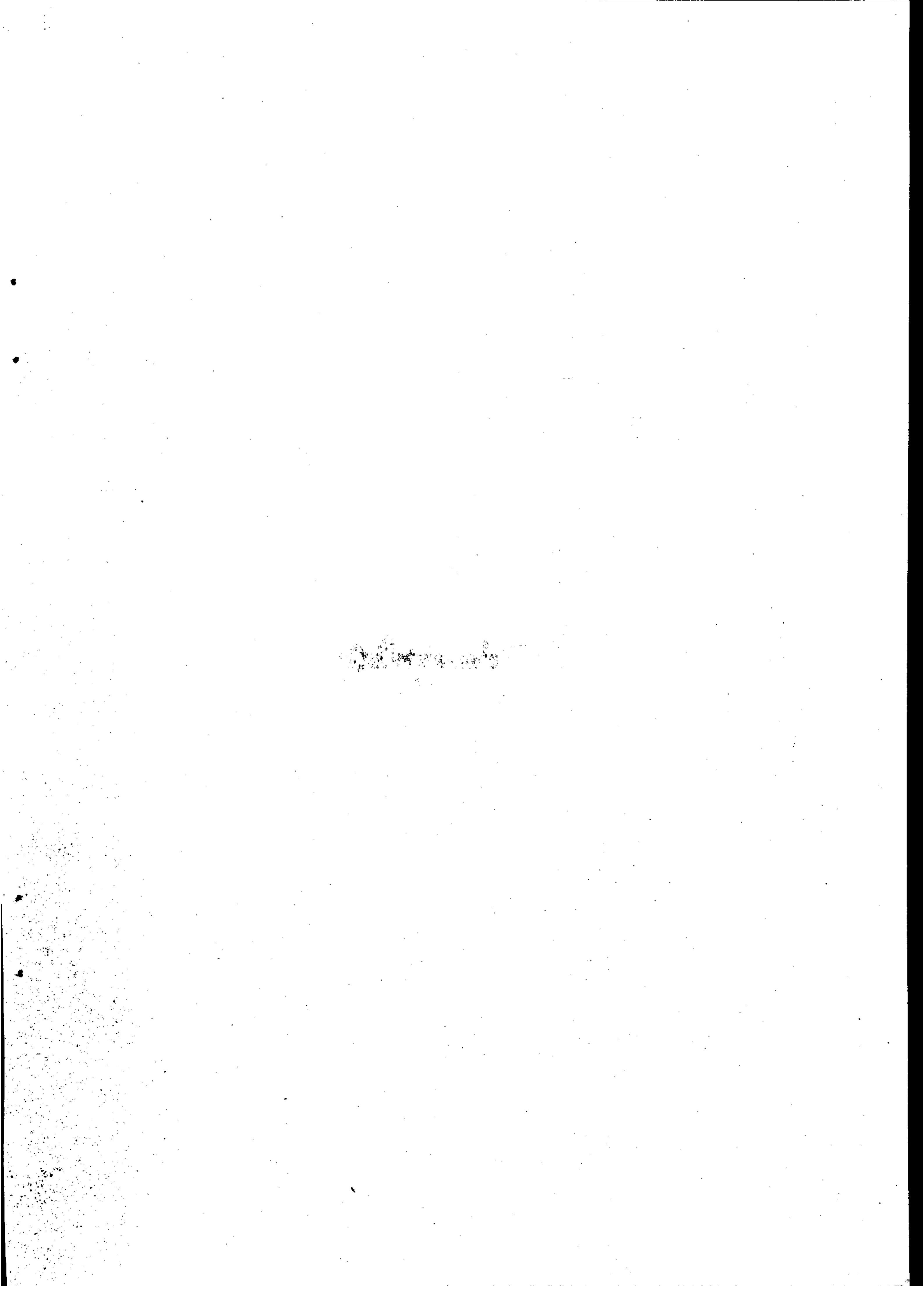
فهو القادر على ذلك .. وهوالمستعان .

المؤلف .

المحتويات :-



تمهيد



تأخذ الجامعات ـ منذ قدم العصور ـ مكان الصدارة فى المجتمع ؛ فهى مركز اشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والاختراعات ، والمنبر الذى تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة ورواد الاصلاح والتطور ، وارتبط الأستاذ بهذه المعانى فأحيطت هذه المهنة بهالة من التقدير والتنظيم قلما تحظى بها مهنة أخرى .

وبالرغم من الطريق الشاق الذى يسلكه كل من يستطيع للوصول إلى منصب أستاذ الجامعة وما يلاقيه من صعوبات وعوائق ، فهناك من المتع المحببة للنفس ما يجعل لهذا المنصب بريقًا يخلب اللب ويأخذ الأبصار .

ولهذا فالجامعات بأساتذتها تمثل الكتائب المتقدمة لأى مجتمع يسعى نحو التقدم ويعمل لكى يكون له مكان تحت الشمس فى عالم المتقدمين ، ففى هذه الجامعات تخرجت قادة الشعوب ومحرروها ، كما تخرج أصحاب الرأى والفكر الذين قادوا حركة مجتمعاتهم عبر التاريخ سواء القديم أو الحديث فى كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية .

ومن هذه الجامعات خرجت بحوث أساتذتها سواء الأساسية أو التطبيقية ، لذا لجأت إليها مؤسسات المجتمع تطلب معونتها وخبرة أساتذتها فى كل شئون الحياة المختلفة . إذن فالجامعة بكل وزنها وثقلها فى سلم وحرب فى أرض وجو، بل ومتخطية حدود هذا الكوكب الذى نعيش عليه ، ومنطلقة فى أجواء الفضاء تبحث عن المجهول وفى النفس البشرية تبحث عن أسرارها وتقدم للناس ابتكارات ما كان ليحلم بها أشد المتفائلين والمتحمسين لدور الجامعات فى الحياة ، ولا شك أن كل أفراد المجتمع يعرفون فضل الجامعات وأساتذتها .

والمتطلع إلى عمل أستاذ الجامعة لا يرنو ذهنه إلا العملية التدريسية التى يقوم بها وذلك بإلقاء المحاضرات ، ولكن هذا العمل هو جزء من كل يقوم به

أستاذ الجامعة من أعمال شتى وهي البحث العلمى أو الوظيفة البحثية وحضور المؤتمرات والندوات العلمية والاشراف على الرسائل العلمية . وبجانب هذا العمل الذى نطلق عليه العمل الأكاديمى يكلف أستاذ الجامعة ببعض الأعمال الادارية من رئاسة قسم الكلية أو عمادتها أو نائب رئيس جامعة أو رئيسها ، ولهذا فإن هذه الأعمال الادراية تكلفه الوقت والجهد الذى يكون على حساب استاذيته بمفهومها العلمى وخاصة دوره الأكاديمى .

واذا كان عضو هيئة التدريس هو أهم ركيزة من ركائز الجامعة ، فالجامعة تصبح ضعيفة إذا ما بنيت علي أكتاف هيئة ضعيفة ، لأن الهيئة الضعيفة لن تنجب إلا طلابًا ضعافًا ، لهذا يجب أن ينصب اهتمام أساتذة الجامعة على العمل الأكاديمى من خلال البحوث العلمية التى يقوم بها ، ومن خلال محاضراته لطلابه ، فيستطيع من خلال عمله هذا ، تثقيف المجتمع وتدعيم القيم والمبادىء والاتجاهات التى يتبناها المجتمع ، فلا جامعة بلا أستاذ ، فهو الموصل الأول للمعلومات لطلابه ، والمؤثر فى شخصياتهم وفى بنائهم العلمى [1] .

هذا العمل الأكاديمى غالبا ما يداخله أعمال ادارية ، خاصة وأن الجامعات لديها ميل لمضاعفة الوظائف وخلق اللجان التى أنيط بأستاذ الجامعة ادارتها ، وهنا تنشأ المسئوليات الأخرى التى يضطلع بها أستاذ الجامعة من مشكلات التى لا مفر للجامعة من مواجهتها .

ولن يمضى أستاذ الجامعة فترة طويلة فى عمله فى تلك اللجان حتى يذيع صيته وتعرف صلاحيته للعمل فيها دون مجهود من جانبه ، وقد يجد نفسه يعمل بحماس فى لجان عديدة غير فعالة ومضيعة للوقت [2] وأعمال ادراية

أخرى تجعله ينشغل عن البحث العلمى وعن عمله كمعلم لطلابه ، وبالتالى يجد نفسه فى صراع بين عمله الأكاديمى وعمله الادارى .

وبناء عليه إذا نظرنا إلى إنتاجية أستاذ الجامعة فى ضوء هذا الصراع .. هل تقل ؟؟ أم ستزداد ؟! بمعنى أخر .. هل تعوق المناصب أو الوظائف الادارية أستاذ الجامعة عن الأستاذية بسبب انشغاله بها ؟ أم هل ستزيد واقعية للعمل ؟ أم أن هناك صراعًا لم يزل موجوداً فى الواقع بين وظائف أستاذ الجامعة الأكاديمية وما استجد عليه من وظائف أخرى ؟

إذن فالذى نستطيع أن نجزم به هنا أن صراعًا ما سوف يحدث بسبب تعدد وظائف أستاذ الجامعة .. ولكن هل يكون لهذا الصراع أثرا على إنتاجيته العلمية ؟ !

ومن ثم فإن هذا الكتاب يهدف إلى مناقشة الصراع الذى يعيشه أستاذ الجامعة فى مصر ، بين مناشطه ومسئولياته الأكاديمية والعوامل التى ينبغى ان يدخلها فى اعتباره حينما يعتلى منصباً إداريا ، وماذا يجب عليه أن يخطط ليصبح أستاذاً حتى لا ينصرف عن الأستاذية بسبب هذا المنصب الادراى .كذلك يهدف إلى توضيح الوسائل التى بواسطتها يرتقى أستاذ الجامعة السلم الأكاديمى ومظاهر نشاطه المهنى المختلفة ، وكيف عليه أن يوازن بين مزايا وعيوب العمل الأكاديمى والعمل الادارى .

- كذلك يهدف الكتاب إلى ابراز مدى تأثير الصراع بين مسئوليات الأستاذ الأكاديمية وواجباته الادارية على إنتاجيته العلمية .
- بمعنى آخر : هل تقل الإنتاجية العلمية لأستاذ الجامعة وهو يعتلى المناصب الادارية ؟

ـ وهل تعوق تلك المناصب الادارية أستاذ الجامعة عن تقدمه العلمى والأكاديمى ؟..

وفى سبيل تحقيق ذلك استخدمنا المنهج الوصفى مستعينا بالدراسة التحليلية وذلك للوقوف على الوضع الراهن لأستاذ الجامعة وبيان عمله الأكاديمى وكذلك العمل الادارى وإلى أى مدى يتفق عمل أستاذ الجامعة الأكاديمى مع عمله الادارى .

وجاءت موضوعات الكتاب تحت العناوين التالية :ـ

ـ أستاذ الجامعة فى تاريخ التعليم المصرى .

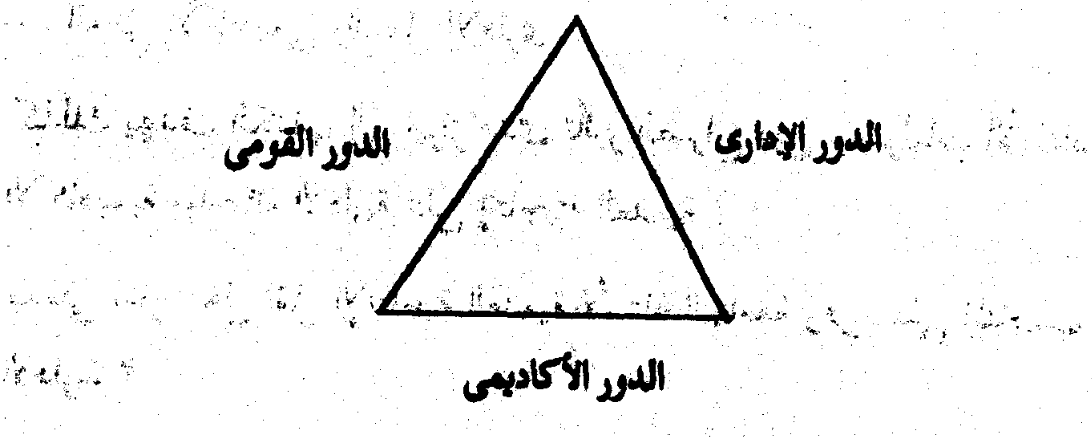
ـ الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة .

ـ الدور الادارى لأستاذ الجامعة .

ـ الدور القومى لأستاذ الجامعة .

ـ واقع دور أستاذ الجامعة وممارسته له مقارنة بالمأمول منه .

وهى الأدوار التى يحددها أبعاد المثلث التالى :ـ



وسوف تكون دراسة العلاقات بين هذه الأدوار وارتباط كل منها بالواقع

الفعلى لأستاذ الجامعة . مع العلم بأن القاعدة الأساسية للمثلث مثلناها بالدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة ، فهو الأساس فى عمله الجامعى .

ولكن من هو أستاذ الجامعة الذى نعنيه فى هذا الكتاب :ـ

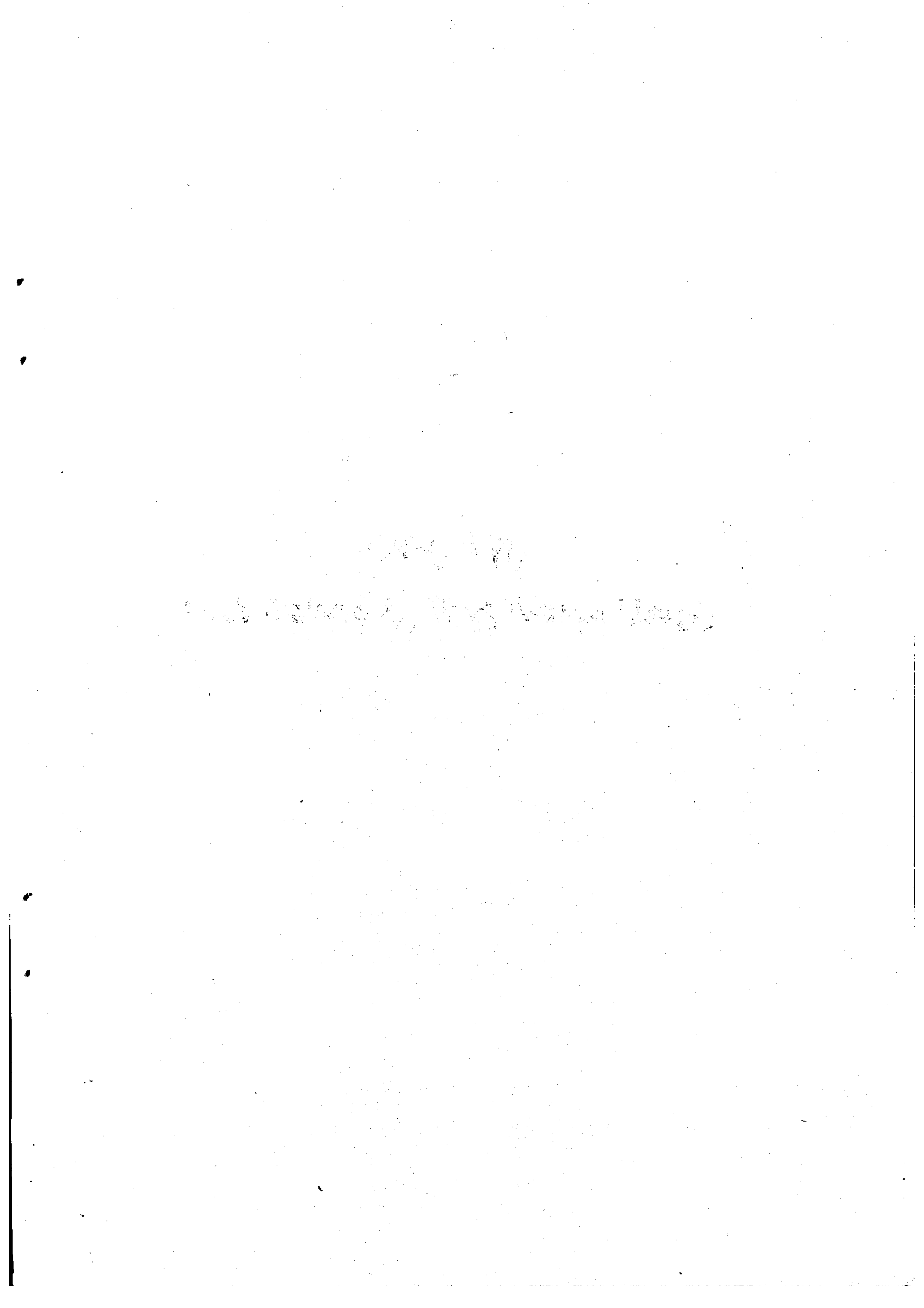
ـ يشير مصطلح أستاذ الجامعة إلى كل مشتغل بالتدريس والبحث من الأساتذة والأساتذه المساعدين والمدرسين (٣) وسوف يرد هذا المفهوم فى الاطار المفاهيمى والنظرى من هذا الكتاب .

ـ أما الدور الأكاديمى فيشير إلى الأنشطة التى يضطلع بها أستاذ الجامعة وتتعلق بالتدريس والبحث العلمى والخدمة العامة التى تنقسم إلى خدمة الجامعة وخدمة المجتمع .

ـ الدور الادراى نقصد به الأعمال التى أنيطت بأستاذ الجامعة ، كرئاسة للقسم أو وكالة الكلية أو عمادتها أو العمل فى بعض اللجان سواء العلمية أوغير العلمية (٤) .

والدور القومى يشير إلى المناصب التى تسند إلى أستاذ الجامعة ، مثل عضوية مجلسى الشعب والشورى والعمل فى مجلس الوزراء والعمل الإستشارى فى الداخل والخارج وكذلك فى مجال الصحافة والاعلام .

الفصل الأول
أستاذ الجامعة فى تاريخ التعليم المصرى



أستاذ الجامعة في تاريخ التعليم المصري

لقد كانت النظرة دوماً إلى مؤسسات التعليم العالى على مر العصور أنها مراكز تطوير ثقافة المجتمع وتجديد فكره ، وقد اختلفت وتباينت تلك المؤسسات فى العصور الماضية المختلفة ، ومن ثم كان دور المعلم فى تلك المؤسسات يختلف من عصر إلى عصر .

وإذا تعرفنا على سمات كل عصر من العصور الماضية وحالة التعليم فيه يتيسر لنا معرفة الدور المنوط بأستاذ الجامعة فى ذلك العصر .

العصور القديمة :ـ

تعتبر الحضارة المصرية القديمة من أعرق الحضارات ، إذ تقدمت فيها الثقافة تقدماً كبيراً ، وكان لمصر القديمة دور ريادى فى مجالات كثيرة .

ويقسم تاريخ مصر القديم إلى ثلاثة عهود ، الدولة القديمة (٣٥٠٠ ـ ٢٦٣١) ق . م وتميز بعصر بناة الأهرام وفن التحنيط ، الدولة الوسطى (٢٣٧٥ ـ ١٨٠٠) ق . م وازدهرت فيها الزراعة والفنون ، الدولة الحديثة (١٥٧٥ ـ ١٠٩٠) ق . م وبدأ بطرد الهكسوس على يد أحمس وقد سمى هذا العصر بعصر الإمبراطورية [٥] .

وقد تغيرت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية تغيراً كبيراً من عصر إلى عصر نتيجة للصراعات على السلطة إلى أن هوت تلك الظروف إلى الحضيض فى الوقت الذى كانت تنمو فيه شعوب أخرى في غرب وشرق آسيا وشرق البحر المتوسط ونتيجة لذلك الوهن الذى دب فى عروق الدولة فقد بدأت أمواج الغزو الخارجى تدق أبواب مصر بعنف بداية من عام ٩٤٥١ ـ ٣٠) ق .م [٦] .

وكان المجتمع في مصر الفرعونية يتميز بالطبقية ، فكان على رأسه الفرعون المؤله وعائلته وكبار رجال البلاط ويلى هذه الطبقة الكهنة وبعض النبلاء ، وهم يكونون الأستقراطية الاجتماعية والفكرية في مصر ، وقد كون العسكريون طبقة تلى طبقة الكهنة مباشرة ، ثم كانت طبقة كبار التجار وأصحاب المهن الأثرياء ، وهؤلاء كونوا الطبقة المتوسطة ثم تأتى طبقة الحرفيين والفلاحين والعبيد وكانت تكون السواد الأعظم من سكان مصر (٧) .

ونظراً لتعقد المجتمع والحياة المصرية القديمة لم يكن من المستطاع أن يكتسب الفرد الخبرات اللازمة للحياة بمفرده من مجرد عمليات تقليد الكبار ، لهذا ظهرت الحاجة إلى نظام مدرسى معين لا بد من وجوده (٨) . فأنشئت المدارس والمعاهد العليا فى المعابد وألحقت ببلاط الملوك وأشرف عليها رجال الدين لتفى بهذه الحاجات (٩) وانتشرت تلك المدارس قبل عام ١٠٠٠ ق. م، وكانت تقوم بتعليم أبناء الطبقة الغنية ، أما أبناء عامة الشعب فكانوا يتعلمون بالطريقة البدائية عن طريق التلمذة الحرفية (١٠) .

هكذا ظهرت الحاجة إلى التربية ، وكان غرضها يهدف إلى التنمية الثقافية والمهنية (١١) . وإن كانت تربية طبقية مقتصرة على الصفوة .

وكانت جامعة « أون » أو « هليوبوليس» نموذجًا لمؤسسة تعليمية على المستوى العالى ، وكان محور الاهتمام فيها وركيزة عملها الشئون الدينية وإعداد كوادر من الكهنة لخدمة العقيدة السائدة ، وكذلك كانت جامعة طيبة ، وكان الغرض من أنشاء مثل هذه المؤسسات المحافظة على التراث الثقافى العالى ونقله بصورة تضمن سريته وصيانته واستمراره (١٢) .

فقد كانت المناهج تشتمل على القراءة والكتابة حيث هى السبيل للمناصب العليا فى الحكومة وتطورت الكتابة من تصويرية إلى رمزية ثم إلى

استخدام الحروف وبلغ عددها أربعاً وعشرين حرفا ، والأدب الذى يحتوى على ثروة من القصص الخرافية وأخبار الرحلات ، وسير المشاهير ، أما العلوم فقد ازدهرت وسار ازدهارها جنبا إلى جنب مع التقدم المادى والاقتصادى للثقافة المصرية واستأثر الكهنة بالعلوم وساعدهم على ذلك تفرغ أهلهم للبحث والدراسة وبرع المصريون القدماء فى الرياضيات وعرفوا عمليات الضرب والقسمة وقياس الأطوال والحجوم ، وقد ساعدهم ذلك فى بناء الأهرامات ... وغيرها (١٣) .

أما من حيث طرق التدريس ، فقد كان تعليم القراءة والكتابة يعتمد على التقليد والتكرار ، وكان الأدب يعلم بطريقة الحفظ والاستظهار ، أما المهن فكانت تعلم عن طريق نظام التلمذة الصناعية (١٤) .

ولم يدخل المدارس إلا عدد محدود من التلاميذ خاصة مراحل الدراسة العليا ولم يسمح للبنات بالتعليم لكن بنات الطبقات الراقية كن يتعلمن نفس المناهج التى تدرس للبنين ولكن على أيدى مدرسين خصوصيين (١٥) .

وكانت مصاريف الدراسة قليلة جداً سواء فى المدارس أو كليات المعابد وسيطرت السلطات الرسمية والدينية سيطرة كاملة على المدارس وقد عهد تعليم مبادىء الكفاية إلى موظفين حكوميين أما الكهنة فقد عهد إليهم تدريس العلوم والرياضيات وسيطر الكهنة على التعليم النظامى باتخاذهم مع الهيئة الحاكمة أمكن لثقافة الأمة أن تستمر محتفظة بطابعها دون تغير (١٦) هكذا تحكمت طبقة الكهنة فى مادة التربية وبحكم ثقافتها ومكانتها حتى تضمن سريتها واستمرارها .

وهكذا كان المعلم إما من رجال الدين والمتعمقين فيه أو من الذين لديهم خبرة فى مجال أو آخر شريطة أن يكون ولاؤهم للسلطة المهنية سواء كان ذلك

مذهباً دينياً أو سلطة ادارية ذات طابع خاص [١٧] وقد حد ذلك من حريتهم فى البحث والمناقشة .

وأهم ما يميز تلك الفترة أن مؤسساتها التعليمية كانت مقتصرة على الصفوة من سلالة النبلاء ورجال الدين ، وكانت وقفا على الطبقة المتميزة التى كانت تتحكم فى مقاليد الأمور فى المجتمع وتسيطر على الجماهير ، ومن ثم ارتبطت مؤسسات التعليم العالى بالدولة ، وتفيد أهداف التعليم وفلسفته وطرائقه وفقا للتغيرات التى تحدث فى الدولة [١٨] .

كانت مهمة جامعات تلك العصور إعداد نفر قليل من العلماء تكون مهمتهم رعاية تراث الماضى وحكمته ونقلها إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل [١٩] من ذلك نستنتج أن المعلم الجامعى فى العصور القديمة لم ينل الاستقرار الكافى، فقد تذبذب وضعه ، ولم يكن يتمتع بحرية أكاديمية ، فقد كانت مهمته مقتصرة على التدريس بطريقة التلقين لنقل تراث الماضى إلى الجيل الحاضر .

وفى العصر المتأخر للدولة المصرية القديمة (القرن الحادى عشر قبل الميلاد تحول ركب الحضارة من الشرق إلى الغرب قاصداً بلاد الإغريق ، حيث فتح فراعنة الأسرة السادسة والعشرين أبوابهم للإغريق وشجعوهم على الاستيطان بمصر ، ولم يدم ذلك طويلا ، فسرعان ما دخلت البلاد حظيرة الحكم الفارسى على فترات متقطعة ثم جاء الإسكندر الأكبر (سنة ٣٣٢ ق.م) وانتهى بذلك العصر الفرعونى وتبدأ فترة جديدة من حياة مصر سادت فيها الثقافة الإغريقية [٢٠] .

التربية الإغريقية :ـ

خطا الإغريق خطوات واسعة نحو تحقيق أهداف التربية ، حينما ناقشوا

مشكلات العالم والطبيعة الإنسانية ، وقد اعتمدوا فى ذلك على الذكاء الإنسانى أكثر مما اعتمدوا على التقاليد والخرافات [٢١] ولا بد لنا نحن دارسى التربية أن نضع أمام أعيننا مجموعة من الاعتبارات عندما نقف ونبحث فى موضوع التربية الإغريقية وأثرها على التربية فى مصر فى ذلك الوقت ، وأهم هذه الاعتبارات ما يلى :ـ

(١) أن الثقافة الإغريقية احتوت على أروع ما شهده الإنسان فى العصور القديمة فى المجال الفكرى .

(٢) تأثر فلاسفة ومفكرى العرب والإسلام بالثقافة الإغريقية .

(٣) تأثرت الحياة الثقافية المصرية بهذه الثقافة بحكم احتلال الإغريق لمصر[٢٢] .

(٤) كانت التربية الإغريقية تقوم على مفهوم متطور للحياة يزداد اتساعاً على مر العصور الثقافية [٢٣] .

وكان هدف التربية عند الإغريق تتمثل فى تحديد الأشياء التى ينبغى أن يعيش الإنسان الإغريقى من أجلها ، فقد قرر أرسطوا هدف الحياة بقوله « أن نحيا حياة سعيدة جميلة » وذلك عن طريق الحرية من جوانبها المختلفة [٢٤] غير أنه يجب عدم المغالاة فى هذه الحرية فتسعه أعشار الشعب حرموا من الامتيازات التى يتمتع بها الرجل الحر وكانت الطبقية تنتشر فى مجتمعهم .

وتمثل إسبرطة وأثينا نوعين متمايزين من الثقافة الإغريقية ويأخذهما المؤرخون والمربون نموذجين للحياة والتربية الإغريقية [٢٥] وكانت سياسة إسبرطة تقوم على التفوق العسكرى لتظل للسادة السيادة على بقية السكان ولهذا تكون نظامهم التربوى بهذه الفلسفة [٢٦] بينما هدفت التربية الأثينية إلى تكوين

تناسق بين روح مرهفة تحس الجمال وتقدر الأدب وجسم رشيق قوى وبذلك فقد هدفت إلى تكوين الرجل الكامل جسمًا وعقلاً [(٢٧)] وقد دفعت الحياة الديمقراطية فى أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد إلى الاهتمام بالبلاغة واستخدامها فى طلاقة اللغة وسهولتها ، وذلك جعل الإغريق يهتمون بشعر الملاحم فى الإلياذة والأوديسة ، وشملت الفلسفة الإغريقية كل آفاق المعرفة فشملت العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وابتكر الإغريق المنطق واهتم أفلاطون وأرسطوا بالميتافيزيقا والإيستيمولوچى ، وعلى يدى هيرودوت بدأت كتابة التاريخ وبرع الإغريق فى مجالات عديدة من الفنون سواء فن المعمار أو النحت أو الرسم أو غيرها [(٢٨)].

وفى ذلك الوقت ظهرت نظريات تربوية عديدة ما زال أثرها باقيًا حتى اليوم خاصة نظريات أفلاطون وأرسطو [(٢٩)].

تفاعل الثقافة الإغريقية مع الثقافة المصرية :-

رغم خضوع مصر لنفوذ الإغريق وثقافتهم ، إلا أن العلاقة التربوية لم تقف عند حد تلقى مصر لهذه الثقافة وإنما تفاعلت معها بين مد وجذر وكان لهذا التفاعل أثره التربوى ، فقد أثرت الثقافة الفرعونية فى ثقافة الإغريق خاصة الثقافة الهيلينية القديمة للشعب الهيلينى الذى ورث عنه الإغريق حضارته [(٣٠)].

وتعلم الإغريق كثيراً من الخبرات ، والقوانين ، فتعلموا علم مسح الأرض من المصريين ومنها تطور علم الهندسة ، وعندما جاء إلى مصر فلاسفة الإغريق وعلماؤهم أخذوا الكثير عن المصريين ثم هذبوا ما أخذوه وصاغوه بأساليب جديدةونسبوه إليهم ومنهم طاليس ، أنكسماندر ، فيثاغورث ، زينوفوت وغيرهم [(٣١)].

التعليم الإغريقى فى مصر :ـ

كان التعليم الإغريقى فى مصر ينقسم إلى ثلاث مراحل (٣٢) .

(١) المرحلة الابتدائية .

(٢) مرحلة الثقافة العامة .

(٣) مرحلة التعليم العالى .

وقد تمثلت مرحلة التعليم العالى فى جامعة الإسكندرية (مدرسة الإسكندرية) ، فبعد موت الاسكندر الأكبر ورث البطالمة مصر وإليهم يرجع الفضل فى جعل الإسكندرية مركزاً ثقافياً عالمياً وأقبل عليها العلماء والشعراء أمثال :ـ

كاليماخس وثيوكريتوس وأبولونيوس وغيرهم من الذين أعطوا الإسكندرية اسماً لامعاً وكذلك لجامعتها ومكتبتها (٣٣) .

وكانت مدرسة الإسكندرية تدرس الكلمة المكتوبة ، بالأسلوب التقليدى إضافة لاستخدام الأسلوب التجريبى خاصة فى العلوم الطبية وعلم الحيوان والنبات (٣٤) وإذا كان ما تم من تعليم فى تلك المدرسة يمثل التعليم الإغريقى فى مصر إلا أن المصريين كانت لهم بالإضافة إلى هذا تربيتهم الخاصة التى تابعت ما كان عليه الأمر سابقا فى العصر الفرعونى (٣٥) بذلك أصبحت التربية بمعناها المدرسى تعنى تعلم محتوى الكتب (٣٦) واستتبع ذلك الاهتمام بطرق تدريس تقليدية تعنى بالاستظهار والحفظ ، وكان لظهور المدارس الخاصة مثل مدرسة الطب وغيرها أثر هام فى اجتذاب المعلمين المثقفين من بلاد مختلفة وهم الذين أطلق عليهم السوفسطائيين وكان الدافع الأكبر عند هؤلاء المعلمين جمع المال والوصول إلى الشهرة القائمة على القدرة العقلية (٣٧) ورغم ذلك

فقد جمعوا حولهم الشباب وبدءوا ينشرون مبدأ أو طريقة جديدة فى التربية هى طريقة الحوار .

هكذا نجد أن المعلم الجامعى فى التربية الإغريقية تمتع ببعض الحريات الأكاديمية وكذلك تحرر من الطرق التقليدية فى التدريس فلم تعد مقتصرة على التلقين بل كان هناك الأسلوب العلمى التجريبى خاصة فى العلوم ، ولم يكن عمله مقتصراً على نقل المعرفة فحسب بل تعداه إلى خلق تلك المعرفة واستحداثها .

التربية الرومانية :-

كان هدف التربية فى ذلك الوقت هو تكوين المواطن الصالح ، الجندى الذى يعرف حقوقه وواجباته والمتحلى بالفضائل ، أى أنها اهتمت بالنواحى العملية والنفعية والخلقية والدينية وأهملت النواحى الجمالية والفنية [٣٨] وكانت التربية قائمة على التقليد المباشر من الأب وعن طريق التمثيل بالأبطال فى القصص والسير [٣٩] وأخذ الرومان فكرة مدرسة الإسكندرية وعن طريقها تعلم المثقفون من الرومان حكمة الإغريق المدونة ، وانتشرت تلك الفكرة بسرعة بالغة فى أنحاء الامبراطورية الرومانية [٤٠] خاصة فى الفترة الثانية من العصر الرومانى .

وكان هدف المدارس العالية إعداد الخطباء من الشعب وذلك على مراحل ولم يختلف معلمو تلك المدارس من سبقهم من معلمى التربية الإغريقية .

التربية فى العصور الوسطى :-

التربية المسيحية :-

بدأ العصر القبطى بدخول المسيحية أرض مصر فى حوالى عام ٦٠ م

وامتد إلى سنة ٦٤١ م حتى فتح مصر عمرو بن العاص [٤١] ورغم طول هذه المدة فلم تينع الثقافة القبطية ولم تنل الازدهار حيث وجدت مجموعة من العوامل التى حالت دون ذلك فعندما جاءت المسيحية إلى مصر كانت الثقافة الرومانية هى السائدة والتى كانت بدورها متأثرة بثقافة الإغريق ، كما أن الشعب المصرى آنذاك ـ لم يتجاوب مع أى ثقافة وافدة عليه تجاوباً ملحوظاً ، ولم يهىء لأى ثقافة أن تحل محل الثقافة الفرعونية فى شتى أنحاء البلاد ، اللهم إلا فى مناطق قليلة محدودة انحسر فيها ذلك الغزو الثقافى ، حيث لقب بحار الرمال الفسيحة وبعد المناطق ووعورة الطرق الدور الأكبر فى ذلك ، ولما كانت هذه العوامل تحول بين الثقافة الفرعونية وذلك المد الثقافى ، فقد أينعت الثقافة الفرعونية ورسخت فى وجدان المصريين ولم يقبلوا التبديل والاستعاضة ، ورغم تفاعل الثقافة الفرعونية مع الثقافة الإغريقية إلا أن الفرصة لم تتهيأ بصورة واضحة للتأثير فى حياة المصريين إلا فى حوالى منتصف القرن الثالث وما لبثت أن ازدادت نضجا فى القرن الخامس [٤٢] لكنها لم تعم .

ويمكن تقسيم العصر القبطى من حيث دراسة المؤسسات التربوية إلى مرحلتين[٤٣] **أولهما** مرحلة إضطهاد الوثنية المسيحية وتمتد هذه المرحلة من نهاية القرن الأول قبل الميلاد مع دخول الرومان مصر إلى بداية القرن الرابع الميلادى (٣١١ م) بصدور مرسوم التسامح الدينى والذى بموجبه تزايد عدد المسيحيين واكتمل نظام الكنيسة وانتشرت الرهبنة والأديرة هربا من الاضطهاد وتنفيذا لفكرة المسيح الذى رسمها الكتاب المقدس .

وثانيهما مرحلة سيادة الثقافة القبطية وامتدت من القرن الرابع إلى أوائل القرن الثامن وكانت مرحلة اعتراف بالدولة المسيحية من قبيل الدولة الرومانية ، ودخل كثيرون فى المسيحية عندما أغلقت جامعة أثينا الوثنية فى حوالى منتصف

القرن السادس وأهم المؤسسات التعليمية فى ذلك الوقت كانت المنزل ، الكنيسة، المدرسة ، ويذكر المؤرخون إن أول مدرسة مسيحية أقيمت بمصر كانت بالإسكندرية عام ٥٨م (٤٤) وقد ألحقت المدارس بالكنائس والأديرة .

أما مرحلة التعليم العالى فلعل أهم ما يمثلها كانت جامعات اللاهوت التى انتشرت فى ربوع العالم المسيحى ولم يكن لتلك الجامعات مبان خاصة للدراسة وللادارة بل كان الطلاب يتجولون علي أساتذتهم الذين عليهم أن يستقبلوهم بمنازلهم أو أىَ أماكن أخرى يرون أنها ملائمة لإلقاء الدروس ، ولم تكن هناك مناهج محددة بل كان للأستاذ حرية اختيار المواد المناسبة والتى لا تتعارض مع الخطوط العريضة المتفق عليها (٤٥) .

وكانت التربية فى مصرالقبطية تظهر اهتمامًا بالتعليم الدينى مع رعاية بعض العلوم الدنيوية ، ولذلك كان هدف التربية المسيحية هو النمو الروحى الخلقى وليس النمو العقلى والاجتماعى .

ولم يكن المعلمين الحاصلين على مؤهلات معينة وإنما كانت تكفى شهادة بأنه درس علي يد معلم معروف وأنه قادر على تعليم غيره ، ولكن يسترط فى المعلم أن يكون ماهرًا نقيًا على خلق وأن يواظب على الدرس والتحصيل (٤٦) . وكانت مهمتة مقتصرة على التدريس التقليدى دون سواه وإن كانت له الحرية فى بعض الأمور المرتبطة بكيفية المنهج ومكان الدراسة .

التربية الإسلامية :ـ

جاء الدين الإسلامى بتعاليمه السمحة ـ ناسخًا كل الأديان السابقة ـ لهداية البشر وإرشادهم إلى الصراط المستقيم ، ولم يترك أمرًا دنيويًا إلا وضحه وبينه فقد قدس الإسلام العلم والعلماء ونزل الكثير من الآيات التى توضح وتبين فضل العلم « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات »

وقال ﷺ « من سلك طريقا يلتمس فيه علم سهل الله له به طريقا إلى الجنة »، كما أن الإسلام فى حرصه على التعليم لم يفرق بين ذكر وأنثى ، وإذا كان العلم والعلماء قد حظى فى سنى الإسلام المتقدمة فى عهد المصطفى ﷺ فإنه قد وجد عند الخلفاء الراشدين ومن تبعوهم استجابة لم تقتصرآثارها على المسلمين فحسب بل كان لها أصداء عميقة الأثر فى العالم أجمع .ونتيجة لانتشار الإسلام وما انبثق عنه من حضارة إسلامية عريقة ، قامت مؤسسات تعليمية عديدة ، على المستوى العالى ، مثل الجامعة المستنصرية وبيت الحكمة فى بغداد فى صدر الدولة العباسية ، وجامعة القرويين فى فارس وجامعة القيروان ثم الزيتونة فى تونس والجامعة الأزهرية فى مصر وجامعة أنطاكية ، وغيرها كثير فى أرجاء العالم الإسلامى المترامية الأطراف (٤٧) هذا بخلاف العديد من المدارس والمعاهد التى تعلم فيها المسلمون إضافة إلى الكتاب ، القصور ، المساجد ، حوانيت الوراقين والخوانق والزوايا وغيرها .

واهتم المسلمون بالعلوم العقلية أو الكونية مثل الطب والرياضيات والفلسفة كما اهتموا بالعلوم النقلية التى كانت نواتها القرآن ، وقد أثر انتشار العلوم العقلية على المجتمع الإسلامى والتربية فيه من زاويتين هما ، وطريقة البحث ، عدم اقتصار العلم على الأمور التى احتكرها رجال الدين (٤٨) .

لذلك فقد ارتبطت تلك الجامعات بالمجتمع ، الأمر الذى كان مصدوقاً فى العصورالقديمة ، فضلاً على أن أبواب الجامعة كانت مفتوحة أمام كل راغب فى العلم والمعرفة ، وكان للطالب الحرية العامة فى اختيار ودراسة ما يروق له من موضوعات على يدى من يحبذه من الأساتذة ، لهذا فقد دخل أبناء كافة الطبقات ولا سيما المتوسطة والدنيا تلك الجامعات .

وكان معلمو تلك الجامعات من العلماء وكباررجال الدين بصرف النظر

كما جاء ظهورها نتيجة لتولد الرغبة فى العلم والتعليم بعد الظلام الذى ساد أوروبا (٥٣) .

وتعتبر الكلمة العربية « جامعة » ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها فى مدلولها تعنى أيضا « التجميع » و « التجمع » (٥٤) .

ومع أن مصر القديمة ومن بعدها العالم اليونانى والرومانى عرفت معاهد التعليم العالى ، فإن العصور الوسطى هى التى أخرجت لنا الجامعة كما نعرفها اليوم ، ويميل مؤرخوا التربية إلى اعتبار أن جامعة « بولونيا » الإيطالية تستحق بأن تلقب بأول جامعة فى الغرب ، وفى الشرق العربى يعتبر الجامع الأزهر الذى أنشىء فى (٩٧٠م) أول وأقدم جامعة إسلامية على الرغم من أنه لم يطلق عليه اسم جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه عام ١٩٦١ (٥٥) .

سمات الجامعات فى العصور الوسطى (٥٦) .

(١) الفقر :ـ فقد كانت الجامعات فى العصور الوسطى فقيرة نظراً لأنها لم تكن تتلقى أى مساعدات مالية عامة أو خاصة بل كانت تعتمد على التبرعات الخيرية .

(٢) الحرية :ـ منذ نشأة الجامعات وهى تتمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال وكانت بعيدة عن سلطة رجال الدين أو رقابة الدولة على الرغم من أن السلطات الدينية كانت تتابع أعمال هذه الجامعات .

(٣) العلمانية :ـ أخذت جامعات العصور الوسطى بالطابع العلمانى منذ إنشائها ولم تأخذ بالطابع الدينى رغم أنها كانت تهتم بدراسة اللاهوت .

(٤) العالمية :ـ كانت الجامعات ذات طابع عالمى نتيجة لفتح بابها أمام كل راغب فى العلم دون التقيد بجنسية معينة دون غيرها .

خلاصة القول :-

ظهرت المدارس العالية والجامعات بصورة واضحة وكان هدف أغلب هذه الجامعات إعداد الأفراد للمهن المختلفة واللاهوت والتدريس ، وكانت أساليب الدراسة المتبعة تقوم على طريقة المحاضرة والاملاء والمجادلة والمناقشة ، أما المعلمون فكانوا غالبا من رجال الدين أو العلماء ، وإن لم يتقاضوا أجوراً بالمعنى المتعارف عليها الآن .

العصور الحديثة :-

فى الوقت الذى كانت فيه دول أوربا تقطع خطوات شاسعة فى طريق التعليم الجامعى تجمد التعليم الجامعى فى مصر ، ففى العصر العثمانى ونتيجة لأسباب عديدة دب الضعف فى كل نواحى الحياة وأصاب التعليم ما أصاب النواحى الأخرى ونهبت ثروة الأزهر العلمية التى تتمثل فى الكتب والمخطوطات وحولت إلى استانبول وغيرها من المدن التركية ، فاقتصرت الدراسة بالأزهر على قراءة بعض الكتب الدينية وكتب الفقه وشرحها شرحًا خاليا من الابتكار وتفسرها تفسيراً سطحيا بعيدا عن الفكر النير ، ونحى المماليك بالنزعة الحربية وتبع ذلك هدف التربية فأصبح تعليمهم عسكريا يهتم بالفروسية واستعمال السلاح وبعض الفقه والفلسفة التى تخدم المنهج التعليمى [٥٧] .

ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت على الساحة التربوية اتجاهات اجتماعية هامة تمثلت فى أربعة اتجاهات هى :- القومية ، الليبرالية ،التصنيع، الرأسمالية ، واستجابة لتلك الاتجاهات ظهرت اقتراحات عديدة تبلورت فى : الاتجاه المحافظ والاشتراكية ، الشيوعية ، الفاشية ، وظهر العديد من النظريات

العلمية والتروبية ، وتقدم العلم تقدما هائلا ، واكبه تقدم فى مجالات عديدة ، لذلك زادت أهمية العلم وهرع إليه الجميع ووضعت له معان ثلاثة هى (٥٨) :

١ ـ أنه مجالات المعرفة المنظمة .

٢ ـ أنه طريقة للكشف عن المعرفة التجريبية وتعديلها .

٣ ـ أنه فلسفة كاملة .

وتمرد الجميع على كثير من الأوضاع الموروثة من العصور الوسطى ، وزادت الحاجة إلى منابر عليا ومؤسسات تقود هذا التمرد وتوجهه التوجيه الصحيح ، فكانت الجامعات ، ونتيجة لذلك أن تعددت أبعاد العلاقة بين الجامعة ومجتمعها وتزاوجت جهود الجامعة فى التقدم العلمى مع اتجاهات المجتمع ، ولم يصبح هدف التعليم الجامعى العلم للعلم كما كان سائداً فى العصور القديمة (٥٩) وهكذا تعقد دور الجامعة ، وتبعه تعقد لدور معلم الجامعة نظراً لما ألقى عليه من مهام .

التعليم الجامعى الحديث فى مصر وتطوره :

تعرض الشعب المصرى لعديد من النكبات والمآسى فى القرن التاسع عشر نتيجة لافتقاد المجتمع المصرى للقيادات الواعية المفكرة فى أغلب القطاعات ، فقد كانت النكسة التى تعرض لها الشعب المصرى عقب هزيمة وفشل الثورة العرابية ترجع بصفة جوهرية إلى ما تميزت به قيادتها من سذاجة وقلة علم ، ولم ينفعها كما توفر لديها حماس ونية طيبة ، ولقد شعر المثقفون بهذه الحقيقة ووعوها فعملوا على أن يعرضوا البلاد هذا النقص فعملوا على إنشاء جامعة تعد هذه القيادات (٦٠) وبدأت الدعوى ، فنادى مصطفى كامل سنة ١٩٠٠ بإنشاء

مدرسة جامعة فى ضواحى القاهرة تكون على طراز المدارس الكبرى فى أوروبا[٦١] وكرر طلبه مرات ومرات على صفحات جريدة اللواء ، لكن الدعوة اشتدت عام ١٩٠٦ بعد حادث دنشواى [٦٢] وبالفعل تم الاكتتاب ونشرت اللجنة التي شكلت لذلك بيان فى الصحف أكدت فيه قيام مشروع الجامعة الأهلية [٦٣] وأشار البيان إلى الأسس الآتية :ـ [٦٤] .

ـ إن الجامعة المراد انشاؤها هى مدرسة علوم وآداب أبوابها مفتوحة لكل طالب علم مهما كانت جنسيته .

ـ ليس للجامعة صيغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها.

ـ تعذر الجامعة على اشحالها درجات التعليم العالي ، الثانوى ، الابتدائى

ـ ضرورة أن يكون للجامعة تلاميذ خاصة .

ـ تنتخب الجمعية المكونة من المكتتبين لجنتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة والأخرى لجمع الاكتتابات .

وضاق الاحتلال ذرعا بهذا العمل فحاول الاستخفاف به وتثبيط همة القائمين به واتبع لذلك العديد من الطرق كان أهمها محاولة صرف الأنظار عنه بالتلويح بحاجة مصر إلى محو الأمية عن طريق نشر الكتاتيب ، وبالفعل أخضع الاحتلال الكتاتيب لنفوذه المباشر ، وتعهد بتدبير ما يلزم من الاعتمادات المالية وتوضع تحت تصرف نظارة المعارف حتى تتخذ الكتاتيب كوسيلة لمنع إنشاء الجامعة [٦٥] .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٠٨ فتحت الجامعة أبوابها لتلقى المحاضرات ، وشرعت فى أرسال البعثات إلى أوربا [٦٦] واعترفت الحكومة المصرية بالجامعة الجديدة وقررت نظارة المعارف إعانةسنوية لها قدرها ٥٠٠٠ جنيه منذ

أنشائها [٦٧] وكان مركزها القاهرة [٦٨] .

هكذا ظهرت الجامعة وبرزت إلى الوجود نتيجة لحاجة المجتمع إليها لإعداد القوى البشرية المدربة اللازمة ، كهدف أساسي ، كما أن إنشاء الجامعة كان ثورة على الأوضاع القائمة التي فرضت على المصريين وخاصة طرق تعليمهم ، حيث قضى الاحتلال بأن المصريين ليس لهم الحق في طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم بل حدد لهم مستوى معينا من العلوم الدراسية لا يجب لهم أن يتجاوزوها [٦٩] .

وقد ورد في وثيقة الجامعة الأهلية ١٩٠٨ بأن الهدف منها « ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أدينتهم وذلك بنشر الآداب والعلوم [٧٠] وانقسمت لذلك الدراسة إلى ثلاثة أقسام : قسم للآداب وقسم للعلوم الجنائية وقسم للعلوم المالية والاقتصادية [٧١] وكانت دروس الجامعة ليلية يحضرها الناس بعد أن يفرغوا من أعمالهم [٧٢] .

بيد أنه لم تكن تمضي على الجامعة أعوام قليلة حتى أخذت الهمم تفتر ، وتضعف العزائم وأخذ الناس ينصرفون عن الجامعة ، فقل اكتتاب الناس بالأموال والأمر الذي يرثي له أن الخلاف دب بين أعضاء مجلس الإدارة ، فكان من شأن ذلك كله أن ضعفت الجامعة ، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تدفعهم لنفع المصريين ، بل تناقص وتقلص دور الجامعة [٧٣] وازدادت الأزمات السياسية والتشريعية حتى كادت البلاد أن تنفجر ، حتى كان عام ١٩١٨ ، إنتفضت البلاد سياسيا وطالبت بالاستقلال ، ونهض المصريون نهضة كبرى ، فتقدمت مصر في مجالات عديدة وازداد إقبال عامة الشعب على العلوم الأمر الذي أدى إلى ارتقاء الشعب [٧٤] ورغم ذلك الاتجاه جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ منهيا الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر

مستقلة وإن لم يكن استقلالا بالمعنى المتعارف عليه (٧٥) .

إلا أن ذلك دفع المصريين لممارسة شئونهم الداخلية ، حيث انقضى عهد السيطرة على التعليم ، وبدأت الدولة تتطلع إلى إصلاح التعليم (٧٦) . فحدث ان فكرت الحكومة فى إنشاء جامعة حكومية تضم المدارس العليا التى كانت قائمة حيث كانت تلك المدارس مكتظة بالطلاب ، وفرغت الجامعة الأهلية من ذلك فسارعت تطلب إلى وزارة المعارف أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية التى تخول لحامليها التوظف فى الحكومة ، وحدثت مفاوضات كان نتيجتها أن تم الاتفاق بين مجلس إدارة الجامعة الأهلية ووزير المعارف على أن تتنازل الجامعة الأهلية عن كل ممتلكاتها إلى وزارة المعارف ، وإنتقلت بذلك الجامعة الأهلية إلى الحكومة ولم تنشأ الجامعة التى كان قد أزمع قيامها ، وافتتحت كجامعة حكومية فى ١١ مارس ١٩٢٥ (٧٧) وسميت الجامعة المصرية .

واختصت الجامعة المصرية بكل ما يتعلق بالتعليم العالى وشجعت البحوث وضمت إليها المدارس العاليا التى كانت موجودة آنذاك ، ثم أطلق عليها اسم « جامعة فؤاد الأول » عام ١٩٤٠ . (٧٨) وقد عرفت فيما بعد باسم جامعة القاهرة وفى عام ١٩٣٩ كان قد أنشىء فرع لهذه الجامعة بالإسكندرية وبدأت فيها الدراسة فعلا فى كليتى الحقوق والآداب وتبعتهما كلية الهندسة وكانت تلك الكليات النواة الأولى لجامعة الإسكندرية ـ (فاروق) (٧٩) .

وأدت مجانية التعليم عام ١٩٥٠ إلى زيادة اقبال الطلاب على التعليم الثانوى وتبعه زيادة على التعليم الجامعى فتضاعف عدد طلاب جامعتى فؤاد وفاروق فأنشئت جامعة ثالثة فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٠ وهى جامعة إبراهيم (عين شمس) (٨٠) .

ولم يتوقف التعليم الجامعى عند حد معين فعدد الطلاب فى نمو مستمر

واقبالهم على التعليم الجامعى يتزايد يوما بعد يوم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فازداد عدد الجامعات والكليات وفتحت تلك الجامعات أبوابها أمام الشباب عن كل الطبقات ، وشهد التعليم العالى توسعًا ملموسًا . حتى أصبح بمصر الآن إثنى عشرة جامعة بخلاف جامعة الأزهر ، وعدد كبير من المعاهد العليا التابعة للجامعات ووزارة التربية والتعليم ومنها الخاص ، وغير ذلك جامعات ما زالت لم تظهر بعد فى الأفق .

وفى بداية عهد الجامعة فى مصر كان الأساتذة مزيجًا من أبرز المفكرين والعلماء المصريين فى مجال تخصصهم بالإضافة إلى أساتذة أجانب لا سيما من الإنجليز والفرنسيين ، وكان الأساتذة ينتمون لمستويات رفيعة اجتماعيا واقتصاديا ، حيث كانت الجامعة فى بداية إنشاؤها مقتصرة على الصفوة ، ولعل هذا أحد الأسباب التى جعلت الجامعة تعيش بمعزل عن المجتمع المصرى الذى تعيش فيه ، كما أن ذلك جعل الجامعة مؤسسة انتقالية ذات توجيهات معينة تحددها الدولة ، ولا ينطوى ذلك على أن أساتذة الجامعة كانوا أدوات فى يد الدولة ، بيد أن انتماءهم للمستويات الرفيعة جعلهم يحجمون عن الخوض فى الأمور العامة ، ولكنهم كانوا حريصين فى الناحية الأكاديمية على ملاحقة ركب التطور والتقدم ولا سيما فى البلدان الغربية ، فقد كان لهم بحوثهم ومؤلفاتهم التى نشرت وترجمت فى بعض البلاد الأخرى [٨١].

ونتيجة للتوسع الملموس فى التعليم الجامعى إزدادت الحاجة إلى أعضاء هيئات تدريس فى تخصصات عديدة . ففتحت الهيئة التدريسية بالجامعات أبواب عضويتها لأبناء طبقات الشعب المختلفة ، فدخل بذلك أبناء طبقات الشعب الكادحة ميدان التدريس الجامعى ، كما دخلته النساء ولم تعد تلك الوظيفة مقتصرة على ذوى المكانة الرفيعة اجتماعيا واقتصاديا .

ولقد ترتب على اتساع نطاق العمل الجامعى أن تعددت عناصره وتفاوتت مستوياتها بشكل ملحوظ ، حتى فيما يتعلق باضطلاعها بأدوارها ، فإن التباين فى مظاهر القيام بتلك الأدوار أضحى أمراً ملموساً ، مما نجم عنه تغير فى النظرة الاجتماعية إلى صورة استاذ الجامعة ، فتأثرت بذلك مكانته الاجتماعية ولم يعد للمهنة كل ذلك البريق الذى كان لها بحكم التقاليد (٨٢) .

الجامعة ومستقبل المجتمع :-

رأينا فيما سبق كيف أن فكرة الجامعة لم تولد من فراغ بل كانت تلبية لحاجة المجتمع من القيادات والخبرات ، وكيف أنها كانت مطلبا للشعب لمواجهة التحديات التى كانت قاذمة فى ذلك الوقت من ذلك نجد أن الهدف الأساسى من إنشاء تلك المؤسسة كان تنمية الأمة ، وتلبية حاجات الشعب الأكثر إلحاحاً .

ولقد أصبحت الجامعة فى عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية وإليها ترجع مهمة نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة متقدمة من النمو ، وذلك لما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا ، على التعامل مع المشكلات والتحديات التى تواجه المجتمع ، ولم يعد دور الجامعة مقتصراً على مواجهة التحديات الآنية فقط ، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتلك التحديات فى المستقبل وأتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدى لها قبل وقوعها (٨٣) وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرامجها ، وإسداء النصح بخصوص كيفية تفادى هذه المشكلات .

إلا أن السياسات الحالية المتبعة للقبول فى الجامعات تؤدى إلى ظاهرة الفائض فى الخريجين وإلى ظاهرة تضخم عدد الطلاب المسجلين بهذه الجامعات ، وهذا له أثر سلبى على الجوانب النوعية للتعليم العالى فقد يؤدى

إلى انخفاض المستويات التعليمية التى انعكست نتائجها على الأطر البشرية التى تخرجها هذه المؤسسات وقدراتها (٨٤) وهذا بدوره يؤثر تأثيراً سلبيا على المجتمع ليس فقط فى مواجهة التحديات الحالية فحسب بل والمستقبلية .

وليس معنى هذا الحد من إنشاء الجامعات والتوسع فيها ، بل أن هذا معناه وجوب إعادة النظر فى سياسات القبول والمناهج وتقويمها بما يتناسب مع الواقع المعاصر ومتطلبات المرحلة القادمة .

وذلك حتى لا يتقلص دور الجامعة نتيجة لما يواجهها من تحديات ومتغيرات وسنذكر فيما يلى التحديات التى تواجه الجامعة أثناء ممارستها لدورها فى تنمية المجتمع ، حتى توضع مستقبلا فى الحسبان عند التفكير فى التوسع فى إنشاء الجامعات .

الجامعة ومواجهة التحديات :-

تواجه الجامعة وهى تضطلع بأداء الأدوار التى أنيطت بها بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية .

أما المقصود بالتحديات الداخلية فهى تزايد أعداد الطلاب ونموهم المستمر وقدرة الجامعة على استيعاب ذلك الكم المتزايد السريع فى تلك الأعداد وكذلك قدرة الجامعة على التفاعل والتواؤم مع مجموعة من المتغيرات وما ينتج عنها مثل ، التغيرات التكنولوجية سريعة الحدوث ، والتغيرات التى تحدث فى طبقة المهن المختلفة ، ومشاكل كل التمويل ، ومحدودية الموارد والتغيرات السياسية والاجتماعية التى تحدث فى المجتمع ، وما يتطلبه ذلك التغير .

وكذلك قدرة الجامعة على إحداث نوع معين من التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع ، وكذلك التوازن بين وظائف الجامعة المختلفة . حيث

التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، وهى وظائف متداخلة وتتطلب جهدا كبيراً من القائمين عليها .

أما التحديات الخارجية فيقصد بها . تلك التحديات والقضايا التى فرضت على المجتمعات النامية ، مثل التبعية التكنولوچية ، والأمن الغذائى ، والأمن الصحى ، واكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، والتبعية الثقافية ، والتعامل مع قضايا الانفجار المعرفى وغيرها .

وتقع على الجامعات مسئوليات التصدى لتلك التحديات ومسئوليات المساهمة فى وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا فى المجتمع والتى تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التعامل مع هذه المتغيرات سواء حاضراً أو مستقبلاً [٨٥] .

أستاذ الجامعة

لقد أصبحت الجامعة فى عصرنا الراهن مؤسسة اجتماعية تعليمية ذات دور ريادى وأصبح لها تأثيرها الواضح على قيم المجتمع واتجاهاته ، ونظر لها الجميع على أنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فى كل أمر يمس قيم المجتمع . وقد تحددت للجامعة العديد من الأهداف التى تضطلع بتحقيقها ، وإذا كان مجال تحقيق تلك الأهداف هم الطلاب الدارسون فى المقام الأول والمجتمع فى المقام الثانى ، فإن المنوط به السعى لتحقيق تلك الأهداف هو معلم الجامعة .

وإن من الشائع استخدام مصطلح أستاذ professor ومعلم Teacher ومحاضر Lecturer وعضو هيئة تدريس Faculty Member كمترادفات ، ولكن الحقيقة أن دلالات هذه المسميات تتفاوت وفقا للطابع القومى للمجتمع[٨٦] غير أننا فى استخدامنا للاصطلاح « أستاذ الجامعة » تعنى بذلك جميع من يباشرون أعمال التدريس والبحث العلمى بداية من درجة مدرس .

وأستاذ الجامعة هو محور الإرتكاز فى تحقيق الأهداف والأنشطة المنوط للجامعة القيام بها ، وهو حجر الأساس الأول فى الجامعة ولا نعد مبالغين إذا قلنا بأنه لا جامعة بدون أستاذ ، فهذه هى الحقيقة .

فأستاذ الجامعة هو الذى ينفذ سياسة جامعته فى ربطها بالمجتمع الذى تعمل فيه فهو الذى يقترح البرامج وأوج النشاط التى تخدم المجتمع وهو الذى ينفذ تلك البرامج وهو الذى يقومها بغية تصحيح مسارها وتحقيق الاستفادة منها ، وهو الذى يتولى جانبا هامًا من جوانب تثقيف المجتمع الذى توجد فيه الجامعة ، من حيث تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الصحيحة والتى يتبناها المجتمع ومحاربة كل دخيل من القيم المستوردة والمبادىء التى قد تضر بهذا المجتمع ، وذلك من خلال اتصال الأستاذ بالجماهير غير وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة ، وأستاذ الجامعة هو الذى يحفزه صالح مجتمعه وأمانة مسئوليته أن يتصدى للمشكلات التى تعتبر من سير الحياة فى ذلك المجتمع ، سواء تلك المشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها عن طريق البحث والتمحيص (٨٧) .

وأستاذ الجامعة له دور هام فى تطور الجامعة ، فهو عضو فى أقسامها ومجالسها وهو الذى يساهم فى رسم الاستراتيجية ووضع الخطط الدراسية ، لذلك تقع عليه عملية الإبداع وإعطاء تصورات تقنية مستقبلية عن كيفية إعداد الطلبة وتدريبهم على البحث ومساعدتهم فى مواجهة التغيير واستعاب التكنولوجيا الجديدة (٨٨) .

وأستاذ الجامعة كالبنية المباركة ، لا يمكن أن تنبت وتينع وتؤتى ثمارها إلا فى ظل ظروف معينة ، فعندما تيسر الجامعة العمل للأستاذ داخلها وعندما توفر له ظروفًا معيشية مناسبة خارجها ، يندفع قارئا وباحثا ، مطلعا ومجربا ومدربا ،

فتدور بذلك عجلة التقدم ، ويعود ذلك على الجامعة بارتقاء سمعتها العلمية بين الجامعات الأخرى ، فالجامعة بأساتذتها لا بمبانيها والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعلمهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أى شيء آخر حقيقة هم إليها ينسبون ولكن بعلمهم هم تعرف بين شقيقاتها وتخدم سمعتها [(٨٩)] فسمعة الجامعة من سمعة أساتذتها ومن صنعهم .

ولهذا فإن أستاذ الجامعة هو أهم ركيزة من ركائز الجامعة ومن أهم أربعة عناصر رئيسية للمؤسسات التعليمية وهى الأستاذ ، الطلبة ، المكتبة ، الإدارة العلمية الواعية ، بل إنه الأساس ، فإن بنيت الجامعة على أكتاف هيئة ضعيفة ازدادت ضعفا ، لأن الهيئة الضعيفة لن تنجب إلا طلاباً ضعافاً .

وقد أنيط بأستاذ الجامعة أدوار ومهام عديدة من منطلق أنه كادر مؤهل تأهيلا عاليا على التعامل مع المسائل العلمية . وأهم هذه الأدوار الدور الأكاديمى الذى يعتبر العصب الأساسى لعمل أستاذ الجامعة .

الوضع الاجتماعى لأستاذ الجامعة :-

كان أستاذ الجامعة فى العصور القديمة والوسطى ممن ينتمون بطبقة الصفوة من سلالة النبلاء ورجال الدين وإن لم يتقاضوا أجوراً بالمعنى المتعارف عليه الآن فقد كانت لهم مكانة اجتماعية مرموقة ، وكذا كان الوضع بداية نشأة التعليم الجامعى الحديث فى مصر ، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد التوسع فى إنشاء الجامعات ، تغير الوضع ودخل الطبقات الكادحة ميدان التدريس الجامعى ولم تقتصر تلك المهنة على الرجال وحدهم بل شاركتهم النساء .

وقد بينت بعض الدراسات التى أجريت فى هذا المجال أن أغلبية هيئة التدريس فى الجامعة هم من طبقات المجتمع المتوسطة والعليا ، حيث مازالت

تمثل أبناء الطبقة الكادحة فى الهيئة التدريسية غير متوافق مع نسبتهم رغم أن أعدادهم فى تزايد مستمر .

والهيئة التدريسية الحالية على الرغم من كونها خليطا من أفراد ينتمون لفئات مختلفة ، ويختلفون فى الشخصية والخلفية الاجتماعية وطبيعة التخصص إلا أن هناك قاسما مشركا يجمع بينهم ، فإن لدى معظمهم اهتمامًا مشتركًا بالتدريس والبحث العلمى وبقضايا الفكر والقضايا الاجتماعية .

ويلاحظون من خلال بعض الدراسات التى عالجت هذا الموضع أن أكثر من ٨٠ ٪ من أعضاء هيئة التدريس تتراوح أعمارهم بين (٣٥ ـ ٦٠) سنة ، وقد شهد العقد الأخير زيادة ملحوظة فى متوسط عمر الأستاذ الجامعى . وقد قام العديد من علماء النفس بدراسات تتعلق بأثر السن على القدرات الأكاديمية وأوضحت أن المتقدمين فى السن من أساتذة الجامعة ينظرون للأمور بصورة فلسفية ويهتمون بالتدريس أكثر من البحث العلمى ويسعون لتنمية ثقافة طلابهم العامة ويبدون مرونة فى تطبيق النظم والقوانين الجامعية على عكس صغار السن الذين يهتمون بالبحث العلمى ويركزون على الطريقة العلمية بحذافيرها ، لذلك يتشددون فى التقييم [٩٠] .

ويمكن تصنيف مجموعة أساتذة الجامعات كشريحة اجتماعية ذات خواص فريدة وقيم وأهداف مشتركة ، وأفراد هذه الشريحة يحتلون مركزا استراتيجيا هامًا فى المجتمع المعاصر .

الصفات التى يتحلى بها أستاذ الجامعة :ـ

مما سبق نجد أن الهيئة التدريسية هى مجموعة متجانسة من المثقفين الذين تجمعهم الزمالة الأكاديمية ووحدة الأهداف ، وهم يعملون لساعات طويلة ويقدسون الحرية الأكاديمية ، ويحبون المعلم والتعليم ويسعون وراء الحقيقة من

أجل الحقيقة وتقدم العلم ، زاهدين بالمردور المادى الذى تقدمه لهم المؤسسات المختلفة والتى تنافس الجامعات فى استقطابهم ، ويعتبر حب العلم وتقديس الحرية والزمالة من أقوى الروابط التى تجمع أساتذة الجامعات ، كما أنهم يبدون اهتمامًا كبيراً بالحرم الجامعى وبيئة العمل من حيث الزمالة والتعامل مع الشباب الواعى ، وأنهم يستمدون الرضا من شعوهم بالمشاركة فى نمو وتطور الكفاءات الجديدة فى المجتمع ومن خلال تقدير زملائهم لأعمالهم وانجازاتهم(٩١) .

إضافة لذلك يجب على أستاذ الجامعة :ـ

(١) أن يتمتع بقدرة كبيرة على تقييم الأطر التدريسية والتقنية وتطورها وفقا لاستراتيجة الجامعة والدولة وأن يستعمل كافة الوسائل فى ذلك .

(٢) أن يتمتع بمهارة فى مجال تخصصه ، وقدرته على استعمال التكولوچيا الحديثة .

(٣) أن تكون لديه القدرة على تصميم البرامج التدريبية التقنية .

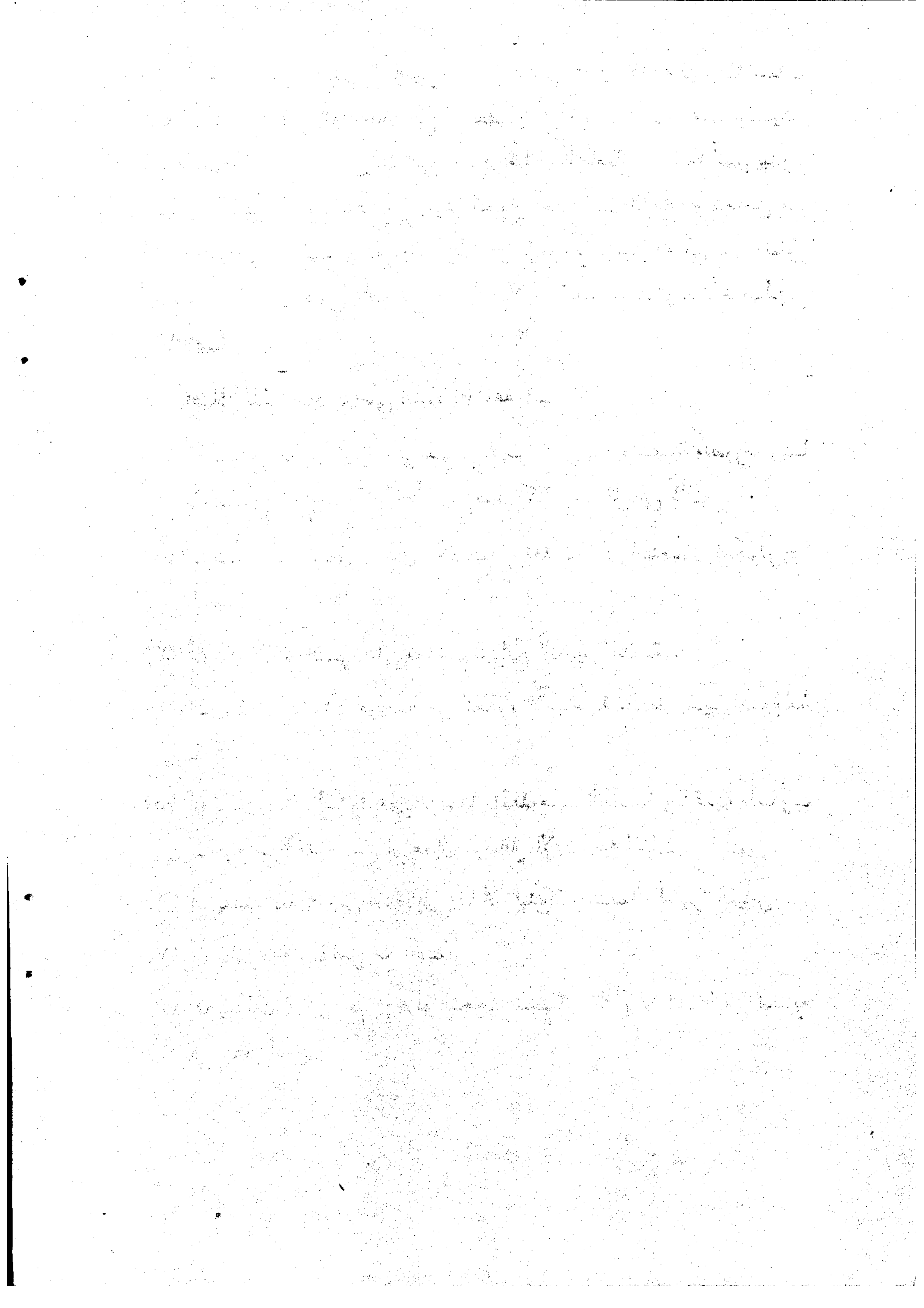
(٤) أن يمتلك قاعدة عريضة من العلوم الأساسية والتطبيقية المتعلقة باختصاصه.

(٥) أن تكون لديه القدرة على توصيل المعلومات العلمية والتقنية بأسلوب صحيح مع القدرة على استعمال الوسائل الإيضاحية لذلك .

(٦) أن يتمتع بقدرة على استعمال مهاراته اليدوية واستعمال أجهزة القياس .

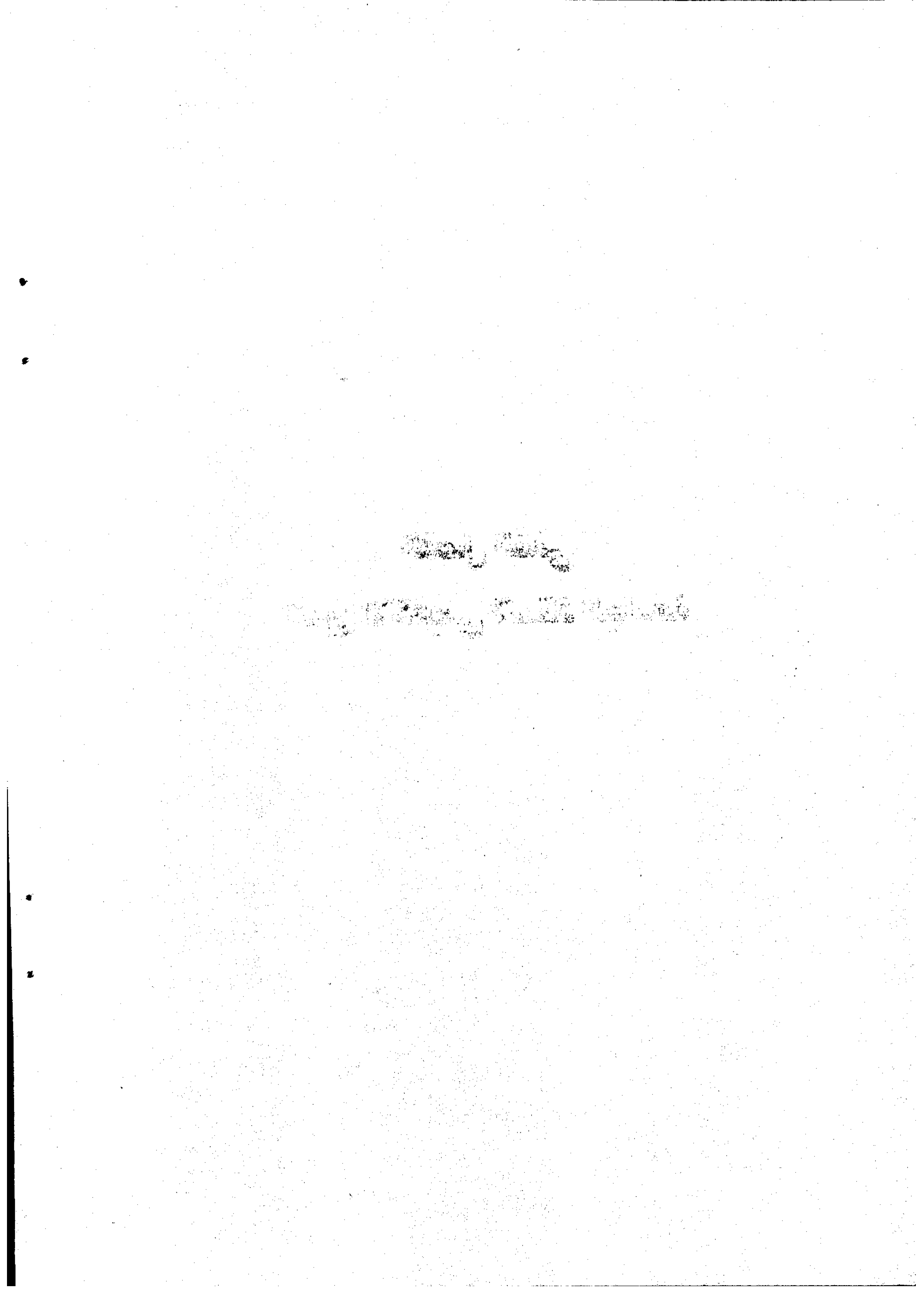
(٧) أن يطور ذاته ويتفاعل مع المجتمع .

(٨) أن يمتلك القدرة على إجراء البحوث التطبيقية التى تواكب التغير السريع فى التكنولوچيا(٩٢) .



الفصل الثانى

الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة



إن تحديد دور فئة ما فى مجتمع ما ، وتحديد أعباؤها ومكانته ، لهو مدعاة لتحديد مدى نجاح تلك الفئة ، وطبقا لذلك فإن تحديد الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة مدعاة لتحديد مدى نجاح التعليم الجامعى فى تحقيق أهدافه .

وظائف وأهداف الجامعة :-

وللحديث عن وظيفة أستاذ الجامعة يتطلب منا الأمر أولاً الحديث عن وظيفة الجامعة وذلك دون الدخول فى تفصيلات المذاهب الفلسفية ، حيث توجد فلسفتان رئيسيتان فى تحديد أهداف الجامعة ووظائفها فى المجتمع[٩٣] .

ـ تركـز الأولى علـى الجانب المعرفى وترى أن الوظيفة الأساسية للجامعة « علمية معرفية بحتة » وأن العلم هدف فى حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العلمية ، وأن المعرفة يجب أن تكون موضوعية ، خالية من القيم ، صادقة ، وأن الجامعة هى المكان الذى تجرى فيه الدراسة والبحث العلمى المجرد (برج عاجى) .

ـ وتؤكد الثانية على الجانـب الاجتماعـى ، إذ ترى أن وظيفـة الجامعـة « اجتماعية سياسية » وأن الجامعة هى المكان الذى يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على ايجاد الحلول لها ، ومن ثم فإنها توظف الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعتبرهما اعداد للعمل . وبدلا من مفهوم الجامعة المنعزلة عن المجتمع تطرح مفهوم الجامعة فى خدمة المجتمع ، وهو اتجاه يزداد قوة وانتشاراً فى الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه أيضا محاط بكثير من المحازير والأخطار ، إذ يهدد بوقوع الجامعة تحت تأثير القوى السياسية والاقتصادية (وهو ما يحدث كثيرا) .

وفى العالم العربى توجد بعض الأصوات التى تنادى بأن تكون الجامعة معقلاً للفكر الحر المجرد ، تعمل فيه وتدرس صفوة من الأساتذة والطلاب .

وتظهر دراسة أهداف التعليم الجامعى العربى - كما تسجلها نصوص لوائحه وقوانينه - أن الجامعات العربية تشترك بصفة عامة فى هدفين رئيسيتين هما : تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة فى الميادين العلمية الأساسية والتطبيقية والعلوم الاجتماعية والقيام بالبحث العلمي وتطبيقه ، وتضيف إليها بعض الجامعات اهداف أخرى مثل نشر المعرفة والثقافة وتقديم خدمات للمجتمع .

دراسات فى الوظيفة الأكاديمية لأستاذ الجامعة :

ويتحدد لنا الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة بصورة واضحة جلية إذا ما استعرضنا الدراسات السابقة التى بينت ماهية الجامعة وما ينبغى أن يضطلع به أستاذ الجامعة تبعا لذلك (٩٤) .

قرر « نيومان » Newman - ١٩٥٩ فى كتابه « فكرة الجامعة » أن الجامعة مجتمع يتألف أعضاؤه من المعلمين والطلبة وإنها مكان لتدريس المعرفة الشاملة واستبعد البحث من فكرة الجامعة لاستحالة الجمع بينه وبين التدريس الجيد .

أما « هتشز » Huschins - ١٩٦٧ ، فإنه يرى أن الوظيفة الأساسية للجامعة هي المحافظة على المعرفة التى تطلب لذاتها دون ما نظر إلى غايات عملية أو نفعية ، فيقول « ينبغى أن يكون التعليم الجامعى معتمداً على الكتب العظيمة ، تلك الكتب التى اكتسبت أبعادها الكلاسيكية عبر العصور وأصبحت مناسبة لجميع العصور » وهو بذلك يؤثر الثقافة والتقاليد على طلب المعرفة والبحث عن الجديد ، كما أنه يقترب بذلك من فكرة الجامعة عند « نيومان » .

أما « فبلن » Veblen ـ ١٩٦٨ ، فيقول « إن على الجامعة أن تضطلع بأمرين مختلفين وإن كانا مرتبطين ، هما البحث العلمى والتدريس للطلبة » ويهدف التدريس الذى يقصده إلى إعداد أجيال جديدة من الباحثين والعلماء تحقيقا لمزيد من المعرفة ، وهو بذلك يجعل البحث الوظيفة الأساسية للجامعة واستبعد وظيفة التدريس من الجامعة وجعلها لاحقة على البحث فى الأهمية .

وتقترب فكرة الجامعة لدى « فلكسنر » Flexner ـ ١٩٦٨ ، من فكرة الجامعة عند « فبلن » ، فقال : « ينبغى أن تعنى الجامعة الحديثة بتقديم المعرفة وتدريب الباحثين » ، ويرى أن على أعضاء هيئة التدريس أن يعنوا بالمحافظة على المعرفة والفكر والبحث عن الحقيقة وتدريب الطلبة على الاضطلاع بأداء هذه الوظائف ، لذلك فلقد اعتقد « فلكستر » أن على الجامعة أن تعنى بالبحث .

ويرى « كلارك كر » Kerr ـ ١٩٦٦ ، أن وظائف الجامعة تتعلق بالمحافظة على الحقيقة وخلق المعرفة الجديدة وترقية الخدمة بالقدر التى تستطيع الحقيقة والمعرفة أن تؤدياه للإنسان ، وبذلك نجد أن فكرة الجامعة عند « كر » تجمع ما بين جامعة التدريس التى نادى بها « نيومان » و « هيتشز » وجامعة البحث التى أرادها « فبلن » و « فلكسنر » ويذهب لأكثر من ذلك فيقول « يجب أن تمتد لتشمل وظيفة الخدمة العامة » .

ويقول المتخصصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف لخصها عبد السلام عبد الغفار فى المجموعات التالية :ـ

١ ـ أهداف معرفية وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .

٢ ـ أهداف اجتماعية والتى من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتماسكه وتمده بتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .

٣ـ أهداف اقتصادية والتى من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات فى معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية . وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية [٩٥] .

وإذا كانت الوظيفة الأساسية للجامعة فيما وجدناه فى الدراسات السابقة تتعلق بالجانب المعرفى سواء المنقول أو المستحدث والمكتسب ، فإن « بركنز Perkins ـ ١٩٦٧ » يقول : « ينبغى أن تنقل المعرفة إلى الناشئة وإلا تعرضت للفناء وينبغى أن تستخدم المعرفة المنقولة والمكتسبة وإلا إنعدمت الغاية منها » والمعروف أن المعرفة لها ثلاث جوانب تؤديها الجامعة الحديثة ، فاكتساب المعرفة وظيفة البحث ، ونقل المعرفة وظيفة البحث ، ونقل وظيفة التدريس ، واستعمال المعرفة وتطبيقها وظيفة الخدمة والتوجيه والارشاد .

مما سبق يتبين لنا أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة هى :ـ

التعليم ، الأبحاث ، خدمة المجتمع ، وهذا ما قرره العديد ممن بحثوا فى هذا الأمر ، أمثال (جاسية Gasset ـ ١٩٦٦) ، (فلتشر Fletcher ـ ١٩٦٨) (بل Bell ـ ١٩٧١) ، (بارسونز وبلات Porsns & Pllat ـ ١٩٧٣) ، (روس Ross ـ ١٩٧٩) ، (أرمستروغ Armstrong ـ ١٩٨١) (الصاوى ـ ١٩٨٤) ، (محمد عبد العليم مرسى ـ ١٩٨٤) و (بكر عبد الله بكر ـ ١٩٨٧) وغيرهم .

غير أن الأمر لم يقتصر على دراسة فكرة الجامعة المعاصرة فحسب بل تعدى ذلك تطلعا إلى المستقبل ، حيث تحتل مؤسسات التعليم العالى حيزاً كبيراً فى مناقشات المربين والأكاديمين لرسم الصورة المستقبلية فى ضوء التحديات التى تواجه الجامعة والمجتمع [٩٦] .

فالجامعات فى حركتها نحو المستقبل عليها أن تتصدى للتحديات

والمشكلات التى يواجهها المجتمع فى شكله الشمولى ، باعتبارها من المؤسسات التى تمتلك القدرات العلمية والفكرية التى تمكنها من التعامل مع مثل هذه التحديات .

فنجد « اوريليوبيكى » Aurelio ، رئيس نادى روما ، يعطى مؤسسات التعليم العالى الدور القيادى فى المجتمع ويرى أن مفتاح التطور المستقبلى وكذلك « ولف جانج ساشز » Woltgamg Sachs يرى أن جامعة المستقبل ذات نظام مزدوج ، تقتصر على اعداد الكوادر من القوى البشرية المدربة والمؤهلة من جهة ، وخدمة المجتمع عن طريق المؤسسات التقنية من جهة أخرى .

أما « وليم فون ها مبولد » wilhem van humbld فهو يدعوا إلى جامعة المجتمع المدنى التى تنطلق فلسفتها من النظرة الواسعة لما سيكون عليه العمل مستقبلا .

ويحدد « جورج بابا دولولس » Gorge popo dopulos الوظائف الرئيسية لجامعة المستقبل فى وظيفتين أساسيتين هما تقديم المعارف الجديدة ، خدمة الفرد والمجتمع عن طريق تلبية حاجاته الخاصة على مستوى الأعمار المختلفة .

ورغم التباين البسيط فى النظرة إلى وظيفة الجامعة ومهامها الأساسية فى العصر الراهن ودورها فى المستقبل ، إلا أن هناك إجماع - سواء كان ذلك ظاهراً أو ضمنياً - فى تلك المهام الأساسية للجامعة . التى سبق تحديدها فى الصفحات السالفة وهى التعليم والبحث والخدمة العامة تلك هى الوظائف التى نالت الموافقة الاجتماعية من المتخصصين فى مجال التعليم العالى ، وقد توصلت ايفانار . رسبوسو(Epifaniar . Resposo) بعد استعراض ما كتب من المؤلفات التى قصد منها تعريف المهام الرئيسية للجامعة إلى القول الآتى :-

« يبدو جليا أن هناك اتفاق جماعى على طبيعة الجامعة ، بأنها تمثل مجتمعًا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة وإن وظائفها الأساسية تتمثل فى التعليم والابحاث وخدمة المجتمع » (٩٧) .

وقد تتفاوت نسبة الإهتمام لأى من هذه الوظائف عن بقيتها تبعا لميل الجامعة وحاجة المجتمع الذى أنشأها ، وذلك من مجتمع لآخر .

وثمة قضية هامة اسدعت الانتباه خلال الأعوام الأخيرة داخل الأوساط العلمية وخارجها ، تتعلق بكيفية الجمع بين التعليم والبحث والانتاج فى مؤسسات التعليم العالى ، وتمكن المشكلة فى اختيار نماذج تجمع بين أنشطة التعليم والبحث والانتاج (٩٨) .

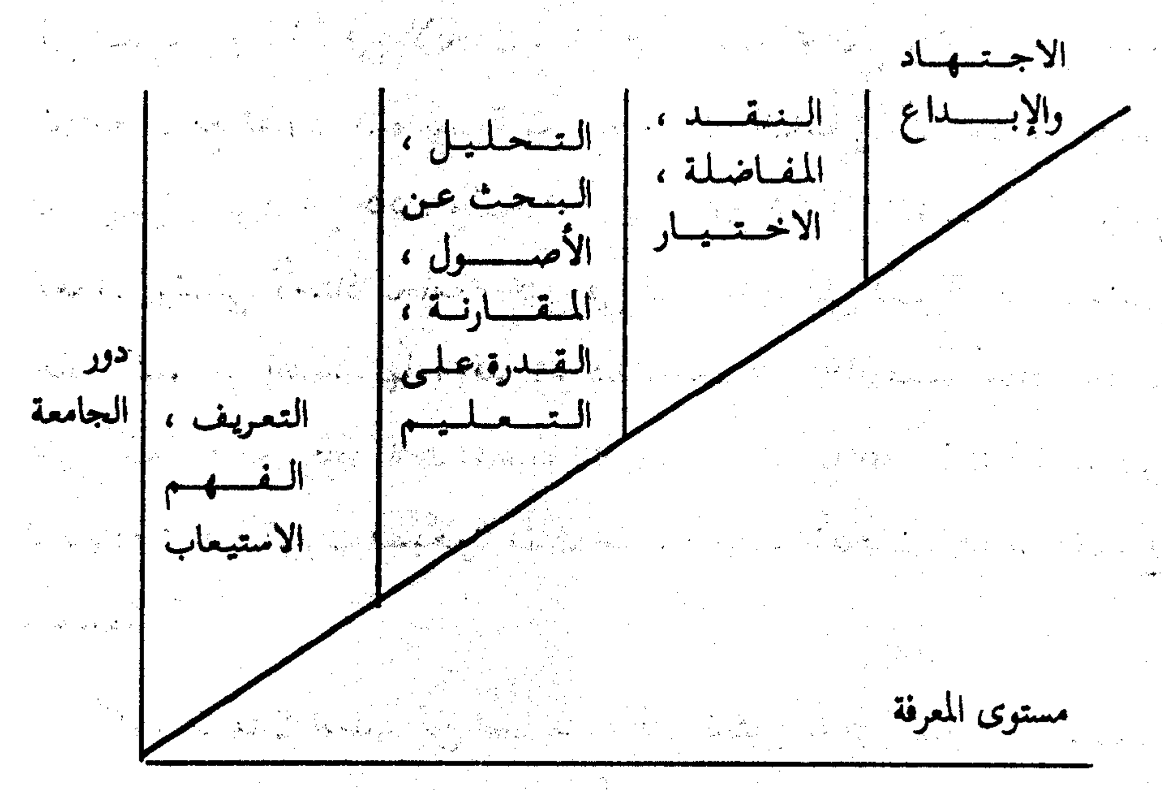
ويقول الدكتور بكر عبد الله بكر : « إن الجامعة العربية المعاصرة تسعى إلى نقل العلم من عالم إلى متعلم ، ومنح الشهادات لمن ينجح فى إكمال المقرارت المطلوبة ، كما تقوم أيضا بالبحوث الاكاديمية التى تهدف زيادة المعرفة الإنسانية فى حقل ما ، وبعض الأعمال الأخرى التى تندرج تحت هدف خدمة المجتمع » (٩٩) .

إلا أننا عند دراسة واقع الجامعات العربية المعاصرة نجد أن دورها ما زال محصوراً فى المستويات الأولية من مستويات المعرفة وقد اتضح ذلك من الدارسة التى قام بها الدكتور أحمد صيداوى (١٠٠) عند مناقشته لموضوع الدراسات العليا فى الجامعات العربية المعاصرة وقارن بين مستويات المعرفة والمحتوى التقنى لمجموعة التقنى لمجموعة من الصناعات ذات التقنية البسيطة والحديثة وفى دراسة أخرى قام بها (أحمد صيداوى ـ ١٩٨٧ ، (١٠١) عن « نموذج الجامعة المنتجة » أوضح أن الجامعة العربية المعاصرة لا تستطيع القيام إلا بجزء محدود جداً من مهمته الانتاجية وأرجع ذلك إلى قلة الإمكانيات وجمود تنظيمات الجامعات بسبب أهدافها التى استعارتها من بيئات أجنبية .

بل أن الأمر وصل إلى حد اتهام الجامعة العربية المعاصرة بالفشل فى القيام ببعض الابحاث الجادة فى العديد من الأمور الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وإن كان هناك بعض المحاولات الناجحة فى تلك المجالات فإن غالبية النتائج غالبًا ما تبقى أسيرة الكتب ومحاضر الندوات [(١٠٢)] وربما يرجع ذلك إلى قصور الرؤية الأساسية لاهداف الجامعة العربية المعاصرة والأدوار المطلوبة منها وهذا يدفعنا للتساؤل .. إلى أين جامعاتنا المعاصرة ؟ !!

وقد اقترح الدكتور بكر عبد الله بكر اعادة تنظيم الجامعة لتقوم بالأدوار المطلوبة منها خاصة الأدوار التى تقابل المستويات العليا من مستويات المعرفة وتقديم النموذج الموضح فى الشكل (٢) كمحاولة لوضع حل مناسب لجامعاتنا العربية .

وجدير بالذكر أن نوضح مستويات المعرفة الأربعة التى صنفت بهذا الرسم



شكل (١) العلاقة بين دور الجامعات ومستوى المعرفة .

من خلال الدراسات السابقة وما استعرضناه منها .. اتضح بجلاء دور الجامعة ، الثلاثي الأبعاد ، حيث أن أستاذ الجامعة هو المحرك الأساسي لسياسة الجامعة ، وهو أهم ركيزة من ركائزها فقد أبقي على عاتقه القيام بتلك المهام .

وبذلك فإن مهام أستاذ الجامعة الأكاديمي في البحث والتدريس والخدمة، خدمة المجتمع ، ويجب أن تهم أستاذ الجامعة أثناء تأدية واجبه المحافظة على رأس ماله الأكاديمي وتطوير ذاته ، وبذلك بالتحضير المستمر للتدريس ومتابعة ما يستجد في موضوع تخصصه والمحافظة على استمرارية أبحاثه ومحاولة تعلم مهارات جديدة ، وكل ذلك يحتاج إلى وقت وجهد غير متناه .

هذا وقد تطغى أى من هذه المهام على بقية المهام الأخرى تبعا لميول أستاذ الجامعة وحسب أولويات إهتمامه وظروف الجامعة والمجتمع الذى نعيش فيه ، فقد أوضحت بعض الدراسات أن أستاذ الجامعة يقضى حوالى ٦٤٪ من وقته فى التدريس و ١٤٪ فى الابحاث و ٤٪ فى خدمة المجتمع ، ١٨ ٪ فى خدمة الجامعة ، مع تفاوت هذه النسبة بين الجامعات المختلفة إلا أن الوقت المخصص للتدريس لا يزيد عن ٥٥٪ والبحث لا يزيد عن ٢٥٪ ، لذا يعتبر التدريس العمل الرئيسى لأستاذ الجامعة حتى فى الجامعات التى تعير البحث العلمى جانبا كبيرا من إهتماماتها ، وقد يؤثر ذلك سلبا على أداء مهام أستاذ الجامعة على أكمل وجه ، فإذا زادت الأعباء التدريسية إما بزيادة عدد الطلبة المسجلين أو بزيادة عدد المقرارت فسيكون ذلك على حساب الأبحاث وخدمة المجتمع والجامعة (١٠٤).

كما أن هناك العديد من الجامعات التى تعتبر أنه من ضمن مسئوليات عضو هيئة التدريس إعداد مشاريع الأبحاث والدراسات التى تحتاج إليها

المؤسسات الخاصة والعامة مقابل أجر تتقاضى منه الجامعة نسبة معينة (١٠٥) .

ولقد أصبح نظام الأستاذ الزائر visiting prefessor تقليد جامعى عالمى معروف يتم من خلاله تبادل زيارات الأساتذة ذوى السمعة العلمية المعروفة فى مجال تخصصاتهم ، يجب أن يستفيد من جهودهم مؤسسات أخرى غير مؤسساتهم الأصلية ، وهذا أسلوب يتبع فى العديد من الجامعات وأصبح ذلك مهمة جديدة تضاف إلى المهام الملقاة على عاتق أستاذ الجامعة .

وعمل أستاذ الجامعة ، مهمة متكاملة طبقا للمعايير التى حددها الاجتماعيون ، فقد قسم الباحثون فى العلوم الاجتماعية الأعمال إلى قطاعين رئيسيين هما : مهن professions وحرف Trades ويضعون مميزات ومعايير لكل منهما ، وأبرز معايير المهن (١٠٦) .

(١) تعتمد المهنة فى ممارستها على الأنشطة الذهنية والعمليات العقلية فى المقام الأول .

(٢) لكل مهنة كم من المعارف الغامضة القاصر فهمها على ممارستها وهو ما يعرف « بسر المهنة » .

(٣) تتطلب المهنة إعدادا طويلا وشاقا وهذا لا يتوافر إلا فى عناصر ذات امكانات وقدرات معينة تمكنها من اكتساب المهارات اللازمة لممارسة المهنة .

(٤) تتمتع المهنة عن طريق ممارسيها ـ باستقلال ذاتى .

(٥) يقدم ممارسوا المهنة ـ عادة ـ الصالح العام على النضج الشخصى ، أى أن المهنة تتسم بالغيرية .

(٦) لكل مهنة ـ عادة ـ تنظيم يجمع ممارسيها ويوحد بينهم ، الأمر الذى

يؤدى إلى السعى الدائم لرفع شأن المهنة ، وما تقدمه من خدمات وكذا رفع شأن ممارسيها .

وبصفة عامة فإن عمل أستاذ الجامعة ينطبق عليه كافة المعايير السابقة ومن ثم فهو مهنة متكاملة .

أستاذ الجامعة ومهام البحث العلمى والتدريس :ـ

إن أهم ما يميز التعليم الجامعى عن التعليم الثانوى والمهنى وغيره ، وهو إقترانه بالبحث العلمى النشيط فإذا ما انتفى هذا الشرط بانصراف الأساتذة عن البحث وقلت إنتاجيتهم لأى سبب من الأسباب ، ذهبت بذلك أهم ميزة تميز التعليم الجامعى عن غيره (١٠٧) .

ويعتقد البعض أن المهمة الأولى لأستاذ الجامعة هى التدريس والمسئولية الثانية هى البحث ومنهم محمد فاضل الجمالى حيث يذكر أن البحث العلمى والانتاج وهو من صميم مهام الاستاذ الجامعى لكنه فى نظرنا يأتى فى الدرجة الثانية بعد التربية والتدريس (١٠٨) غير أن هناك عدداً كبيراً من الأساتذة يعتقدون أن البحث هو المسئولية الأولى والتدريس هى المهمة الثانية لأستاذ الجامعة .

ولا يمكن حسم مشكلة الأهمية النسبية لكل من التدريس والبحث العلمى من الناحية النظرية ، بل أنه يمكن حسمها إذا نظرنا إلى الأستاذ كفرد، ونوع المجال الذى يعمل فيه وماهية الجامعة التى يعمل بها وماهية أهدافها .

وانصراف الأستاذ للتدريس وحده يعرضه لخطر داهم ، وهو أن يصبح التدريس عملا روتينيا ، ويصبح تكراره الحتمى شاقا واستجابته له هزيلة متراخية وقد يهمل بذلك الأستاذ نشاطه الابتكارى فتضعف نزعته الابتكارية بيد أن

اهتمام الأستاذ بالبحث لا شك أنه يساعد على تنشيط عقله ونمو فكره (١٠٩).

وإذا سلمنا جدلاً بأن التعليم أو التدريس الجامعى ، يعد من العوامل الهامة فى عملية التنمية ، فإن الأبحاث لها أهمية مساوية فى عملية التنمية أيضا ، وقد أعطيت الابحاث سواء كان ذلك فى مفهومها التطبيقى أم الأساس المرتبة العليا فى سلم الأولويات فى كثير من البلدان وخاصة فى البلدان المتقدمة ، كما عهد إلى الجامعة بمهمة التعليم التى تؤدى إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة ، انيطت بها أيضا مسئولية الأبحاث التى تعد الأداة الرئيسية لإثراء المعرفة وتقدمها وإذا كان كثير منا يستعمل كلمتا البحث والتطوير على أنهما مترادفتان ، فإن البحث العلمى أصبح الركيزة الأساسية لعملية التطوير .

ومن ثم فنحن نرى أولوية البحث العلمى على التدريس لدى أستاذ الجامعة .

والوظيفة البحثية ليست مهمة فقط لأستاذ الجامعة . حيث إنها تنشط عقله وتنمى فكره ، ولكنها مهمة بنفس القدر أو بدرجة أكبر بالنسبة للمجتمع، وذلك لأنها قد تكون سبيلا للنمو الاقتصادى وغيره ، وأيضا تكون سبيلا لسد الفجوة الكبيرة التى تفصل بين بلدان وطننا العربى وبلدان العالم المتقدم .

ويقسم البحث العلمى إلى قسمين رئيسيين هما الأبحاث الأساسية Bas-ic والأبحاث التطبيقية Appliedresearch ، وتعتبر الأبحاث الأساسية نشاطا حضاريًا يهدف إلى الكشف عن خبايا الكون فى حين أن الأبحاث التطبيقية تهدف إلى التوصل لاستخدامات محددة .

وفى الغالب ينصرف الأكاديميون بحثا فى النوع الأول سعيا وراء الحقيقة ولا يهتمون كثيراً بالأبحاث التطبيقية سعيا وراء مردود مادى . وأغلب أساتذة

جامعاتنا يركزون على ما يسمى بالبحث الخاص ، وفى هذا مضيعة للوقت ومضيعة للجهد الثمين والمال النفيس والفكر النير .

وكان ذلك محل شكوى فى الأوساط التربوية ، فمجتمعنا ما زال يئن حنينا إلى البحوث التطبيقية الميدانية . ويلمح أحد كبار الباحثين فى مجال التربية أن جامعاتنا وخريجيها وأساتذة بعيدون بعدا شاسعًا عن تلبية حاجات مجتمعاتهم فى كثير من النواحى والمجالات . ويرفع آخر صوته قائلا « إن انفصال الدراسات العليا عن مشكلات التنمية فى المجتمع يقلل من دور الجامعة فى خدمة المجتمع وحل مشكلات التنمية فيه » ، ويمضى قائلا « إن البحوث التطبيقية يجب أن تأخذ أولوية على البحوث الأساسية » ، وآخر ينتقد وضع البحوث عندنا بشدة فيقول « إن اجراء بحوث لمجرد شهرة الجامعة واساتذتها فى الخارج والداخل دون مراعاة لحاجات المجتمع ، إنما هو إهدار لطاقات الجامعة ومقدرات الأمة » (١١٠) .

ولا يقتصر الأمر على انتقادات الأساتذة والباحثين فحسب بل تعدى ذلك بكثير . فقد أصبح ذلك الأمر من أهم الأهداف التى تناقش بجداول أعمال المؤتمرات والندوات المختلفة على مستوى الوزراء والمسئولين عن التربية والتعليم فى الوطن العربى .

ففى المؤتمر الأول للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى فى الوطن العربى الذى عقد فى الجزائر فى الفترة ١٤ ـ ١٩ مايو ١٩٨١ . تم مناقشة الموضوع وأوضح أن أهداف البحث العلمى آثاره وتنظيمه مازال محدودا .

والبحث العلمى فى العصر الحديث قد ابتعد كثيرًا عن أن يكون مجهودًا فرديًا ، فقد أصبح البحث العلمى اليوم شيئا مختلفا ، نظرًا لتعقد أساليبه وتنوع أجهزته وتعدد الميادين التى يعمل فيها ، وكذلك نظرا لخطورة النتائج التى

يخرج بها العلماء والباحثون من مختبراتهم ومعاملهم ، وتصدر خطورة البحث ونتائجه تشعب أجهزته وتعددت الجهات المشرفة عليه بل تدخلت الحكومات لدفعه إلى الأمام فى كثير من الأحايين للسيطرة عليه .

ونتيجة لذلك فقد تقدمت دول بفضل بحوث علمائها وقطعت خطوات هائلة فى طريق التقدم جعلت المسافة بينها وبين غيرها من الدول تتسع بإطراد(١١١) .

فقد ظهرت أهمية تكون الفرق البحثية ، حيث يشترك فى البحث الواحد فريق متكامل من الأساتذة يختلف كل منهم من زاوية تخصصه ، ولا شك أن ذلك قد يضفى نوعا من التكامل والشمولية لمثل هذه البحوث التى تنتجها تلك الفرق وأصبح هذا الأمر مألوفا وعاديا ، وقد خرجت توصيات عديدة لمؤتمرات على مستوى الوزراء تنادى بضرورة تكوين هذه الفرق (١١٢) .

ومن هنا ظهرت مراكز البحوث والهيئات العلمية فى العديد من الدول بل ان الأمر وصل إلى حد أكبر من ذلك فأنشئت وزارات مهمتها البحث العلمى .

ومما سبق نلمس أهمية الأبحاث العلمية فى حياة الفرد والوطن ، فأغلب الدول التى تقدمت وقطعت شوطا كبيرا من التقدم كان بفضل أبحاث علمائها وإذا كانت الجامعة من أهم المؤسسات التى تخدم المجتمع فقد أنيط بها مهمة البحث العلمى .

فالبحث العلمى بذلك يعتبر من الوظائف الرئيسية للجامعة بل تنفرد به دون غيرها من مؤسسات المجتمع سواء فى العالم المتقدم أو النامى .

وتزداد أهمية البحث العلمى فى المناطق النامية ، ومنها المنطقة العربية ، فيعهد بمهمة البحث إلى الجامعات لسببين جوهرين :ـ

أولهما :ـ توفر الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات البحث ومهامه .

ثانيهما :ـ اعتبار الجامعة المؤسسة الوحيدة فى المجتمع والتى يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية (١١٣) .

وقد تحدث ديفيد د. هنرى (David D. Henry) عن انجازات الجامعة فى مجال البحث العلمى وحددها فى ثلاثة انجازات :ـ

أولهما :ـ تدريب القوى العاملة من الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا روادا للقطاعات المختلفة فى المجتمع .

ثانيهما : تطور الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها فى المجالات المتعددة .

ثالثهما :ـ الإفادة من أعضاء هيئة التدريس فى القطاعات المختلفة من الجامعة وذلك بتشكيل مجموعات المستشارين والإخصائيين فى تلك القطاعات العديدة (١١٤) .

غير أن هناك بعض الأوضاع السائدة فى الجامعات العربية وفى المجتمع خارجها والتى تؤثر بشكل سلبى على البحث والانتاج العلمى ومنها (١١٥) :

١ ـ لا توجد نصوص واضحة فى لوائح الجامعات ومعاهد التعليم العالى العربية بصفة عامة تؤكد على تخصيص وقت (نصاب) للبحث العلمى ضمن أعباء وواجبات أعضاء هيئة التدريس فاللوائح ترمز عادة إلى تحديد ساعات التدريس ـ ويبدو أنها تفترض أن ساعة التدريس الفعلى تتيح لهيئة التدريس القيام ببحوث علمية بجانب قيامهم بالتدريس والأعمال الأخرى المرتبطة به .

بل أن قيام عضو هيئة التدريس بالعمل البحثى فرضته عليه وظائف الجامعة ومتطلبات الحياة الجامعية وما ألقاه المجتمع على هذه المؤسسة التعليمية من مسئوليات ووظائف .

٢ ـ قيام أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية فى المجال الجامعى يؤثر على الوقت والجهد الذى يمكن أن يخصص للبحث العلمى .

٣ ـ ضآلة تسهيلات البحث العلمى (مكتبة ـ سكرتارية ـ مميزات ..... إلخ) . بصفة عامة فى معظم الجامعات العربية .

٤ ـ عدم وجود الحوافز المادية أو المعنوية التى تساعد على القيام بمجهودات البحث العلمى وانجازه .

ولكى تقوم الجامعات العربية بمهمة البحث على أكمل وجه فلا بد من توافر أربعة عناصر رئيسية هى :ـ

الطاقة الفكرية ، والوقت الكافى للقيام بالابحاث ، وخلق الجو الأكاديمى الملائم للأبحاث والحفاظ على [١١٥] توفير المخصصات المالية اللازمة لذلك الغرض .

وكذلك يجب خلق نوع من التوازن بين مهام التعليم ومهام الأبحاث التى تجريها الجامعات ، وضرورة دعم التعاون بين الجامعات المختلفة فى مجال البحث العلمى ومراكز البحوث المنتشرة فى العالم العربى .

من ذلك نلمس أن تلك المهمة من المهام الرئيسية التى يجب أن يضطلع أستاذ الجامعة القيام بها ، حيث أنه المنفذ لسياسة الجامعة والمحقق لأهدافها ، لأنه ترس فى آلة ذات تنظيم معقد فعليه أن يدور ليؤدى الغرض الذى من أجله وجد . ولقد ذهب البعض إلى أن الشرط الخاص بالترقية إلى المستوى الأعلى

يجب أن يكون الانتاج العلمى فقط [1,17] فلا شك أن العلماء والباحثين هم منارات اشعاع لمجتمعاتهم وهم الكتائب المتقدمة التى تحاول أن تستكشف الطريق أمام فصائل المجتمع كله .

وقد أشار العديد من العلماء المهتمين بدراسة اقتصاديات التعليم إلى أهمية استثمار المال فى الإنسان حيث أن ذلك يعود بفائدة مضاعفة ، وأظهروا أن الثروة البشرية هى القادرة على خلق الثروة الإقتصادية ، حيث أن إساءة استخدام الثروة البشرية أو حتى استخدامها يشكل محدود لهو نوع من الاستنزاف الداخلى الذى يكلف المجتمع أغلى مصادر ثروته ،ومن ثم كان الانفاق على أصحاب الكفاءات العالية والنادرة من أساتذة الجامعة بغية أن يعود ذلك بمردود وعائد محسوبين .

ولا شك أن العائد والمردود والمبتغى هو نتيجة الأبحاث التي يجريها أستاذ الجامعة ومن ثم العائد على المجتمع بأكمله .

ولا شك أيضاً أن هذه الشريحة وهى أساتذة الجامعة تسهم بشكل مؤثر فى تطور القدرات الاقتصادية والحضارية والعسكرية وغيرها للبلاد ومن ثم فهى تشكل موردا رئيسيا وثروة وطنية يصعب على البلاد تحمل نتيجة أهمالها .

هجرة أساتذة الجامعات وأثرها فى زيادة الأعباء التدريسية :-

قد يكون من المفيد أن نتوقف قليلا عند ظاهرة هجرة أساتذة الجامعات وأثر ذلك لا على نسبتهم إلى عدد الطلاب فحسب ولكن على العملية التعليمية بشكل عام وعلى عملهم ففى احصاءات لعام ٧٤ ، ١٩٧٥ كانت نسبة الأساتذة إلى نسبة الطلاب بجامعة القاهرة ١ : ١٨٠ في العلوم الإنسانية ونسبة ١ : ٢٦ فى العلوم الطبيعية .

* وتشير الإحصاءات إلى أنه يعمل بالجامعات والمعاهد العربية ٥١٣٣٣ عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه والماجستير ١٩٨٥ يقومون بالتدريس لـ ١٤٨٤٠٠٠ طالب (أى بنسبة ١ : ٢٩) وقد بلغ معدل الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس فى الفترة (٨٠ ـ ١٩٨٥) ٨ر٧٪ سنويًا أما معدل الزيادة فى أعداد الطلاب فقد بلغ ٤ر٩١٪ سنويا ، ومعنى هذا أن العالم العربى يعانى فى الوقت الحالى من نقصا شديداً فى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا . وأن الأزمة سوف تزداد حدة فى السنوات المقبلة ، نتيجة لانخفاض معدل الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس عن معدل الزيادة فى أعداد الطلاب (١١٨) .

وإذا كان تنامى أعداد الطلاب بالجامعات يمثل سببا واحداً لاختلال التوازن فى نسبة عددهم إلى عدد أعضاء هيئة التدريس فإن السبب الثانى هو ارتفاع عدد المهاجرين من الأساتذة بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة .

فلقد اثبتت الدراسات التى أجريت على ظاهرة الهجرة تعدد الأسباب التى دفعت أساتذة الجامعات إلى ترك البلاد أن هناك فئة هاجرت تحت ظروف القهر السياسى ، خلال الستينات من هذا القرن ، ثم جاءت فترة السبعينات بعوامل جذب إلى الدول النفطية ساعدت على عملية الهجرة ، ومما ساعد على ذلك ضعف مرتبات هيئة التدريس فى مصر مقارنة بغيرها من الدول التى تمثل مراكز الجذب ، وهناك فئة ثالثة خارج البلاد وهم الذين أوفدتهم الدولة فى بعثات خارجية للحصول على درجات علمية فرفضوا العودة إلى مصر وبقوا بالخارج بعد الحصول على الدرجة .

لكن هذه الأسباب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها : أصبحت معها ظاهرة هجرة أساتذة الجامعات ظاهرة خطيرة تهدد الجهاز الأكاديمى بها .. ، حيث أدى النقص فى أعضاء هيئة التدريس إلى زيادة الأعباء التدريسية

على زملائهم الموجودين بمواقع العمل ، كما كان الاتجاه إلى الاستعانة بكثير من الأساتذة من خارج الكليات أو بين بعضها البعض عن طريق الانتداب ، وقد ظهر له آثاراً سلبية على العملية التعليمية ، أولا لعدم انتظام الأساتذة المتقدمين فى معظم الأحيان لزيادة ضغوط العمل عليهم وثانيا لأن عملية الانتداب هذه تزيد من انشغالهم عن دورهم الأول فى التدريس مما يزيد من الضغوط عليهم ويؤدى إلى التقصير فى كثير من الأحيان وخاصة فيما يختص بعملهم الأصلى(١١٩) أيًا ما كان فهذا عبء ألقى على كاهل أستاذ الجامعة بجانب عمله الأصلى .

أستاذ الجامعات والمؤتمرات والندوات العلمية :ـ

يخطىء من يتصور أن مجرد رصد الأموال وبناء المعامل والمختبرات كاف لكى يتيح للعلماء الإنتاج العلمي المناسب ، فالأستاذ الجامعى يستثيره تحدى الأفكار الأخرى من زملائه سواء كان فى نفس الجامعة أو غيرها .

فلا شك أن ظهور الأفكار الجديدة والأفكار المقابلة لها تخلق ما يسمى بالجو العلمى لهذه الطبقة ، وهو جو يطلق فيه الرأى دون قيد أو خشية .

فإن ميزة لقاء العلماء هو النقاش العلمى الحر الهادئ الذى يبتغى الوصول إلى الأصح والأسلم والأفضل . سواء كان ذلك الحوار والنقاش فى اجتماع علمي سيمنار seminar أو فى مؤتمر علمى Conference أو ندوة debate- or symposiumo (١٢٠).

وهذه المؤتمرات والندوات تتم أحيانا محليا أو إقليميا أو عالميا . وهذا النوع الأخير يكتسب أهمية خاصة لأنه يحمل بين طياته أفكار العلماء وتجاربهم على مستوى العالم ، حيث أن ذلك يخرج بالعلم عن حدوده الإقليمية الضعيفة ، فلقد أصبح العلم الحديث عالمى النزعة .

واتصال عضو هيئة التدريس بأبناء مهنته وتخصصه سواءفى بلدة أو فى أى بلد من بلدان العالم من شأنه أن يخدم رسالة الجامعة إذ أن ذلك يرفع من المستوى العلمى والمهنى لأستاذ الجامعة ، مما يعود بالنفع على جامعته .

والعلماء والباحثون الذين ينعزلون فى مجتمعاتهم العلمية الصغيرة يدورون فى حلقات مفرغة فى كثير من الأحيان ،وقد يحرزون بعض التقدم فى مجالات تخصصهم ، إلا أن هذه الأمور قد تظل محلية الصنع بعيدة عن التجريب العلمى للعلم وبعيدة عن النقد الذى قد يدعمها وينميها ويعمقها .

كما أن العزلة الأكاديمية لأستاذ الجامعة سبب مباشر فى قلة إنتاجيتهم العلمية ، فإنتاجية أستاذ الجامعة فى بلدة تختلف جذريا من حيث الكم والنوع إذا عمل فى دولة متقدمة أخرى تتاح فيها فرص اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات .

لذا فإن حضور الأساتذة للندوات العلمية والمؤتمرات فيه كثير من الفائدة لنموهم العلمى ولنمو الأمة الإنسانية بصفة عامة ، وفائدة تلك المؤتمرات والندوات لا تقتصر على من حضرها فحسب ، بل يتعداه بكثير حيث يطلب من الأستاذ التحدث عنها فى جلسات علمية تعقد فى قسمة فى جامعته ومن ثم تعم الفائدة .

كما أن حضور أساتذة الجامعة لتلك المؤتمرات والندوات فرصة طيبة للاعلام بين جامعات العالم عن حركة العلم فى جامعاتنا ، فإن السمعة العلمية للجامعات تكتسب بعد خلال نشاط أساتذتها فى مثل هذه المؤتمرات والندوات .

وأستاذ الجامعة الذى يحضر تلك الندوات والمؤتمرات يكتسب خبرات

هائلة ومن ثم يعود إلى مجتمعه ومعه حصيلة من العلم والمعرفة والخبرة لا تقدر بثمن ، قد كان من المستحيل له بمفرده أن يحصل عليها [١٢١].

ولقد ذهبت بعض الباحثين إلى القول بأن هناك ارتباطاً كبيراً من إنتاج المجتمعات العلمية وعدد المؤتمرات التى يحضرها أعضاؤها سنويا ويضيف بالصعب للغاية القيام بأبحاث علمية كثيرة ومتعمقة دون الاندماج فى مثل هذه التجمعات ، فلا شك فى أنها تساعد على نشر اكتشافاتهم الجديدة[١٢٢].

وهذاالنشاط العلمى هام جدا لدى استاذ الجامعة ليس فقط لمجرد ما يحصل عليه من علم وفكر، بل لأن حضور تلك المؤتمرات والندوات دافعة له على البحث والابتكار .

ففى لوائح بعض الجامعات ضرورة أن يكون المشارك فى تلك المؤتمرات والندوات متقدما ببحث علمى مقبول [١٢٣] ومعنى هذا أن الأمر ليس أولوية فحسب بل أصبح القيام ببحث شرطا أساسيا للسفر ، وهذا اتجاه طيب للغاية ، ففيه اثراء للحصيلة البحثية والعلمية للأساتذة والباحثين .

كما أن حضور أساتذة الجامعة لتلك المؤتمرات والندوات فليس هناك أقدر من أستاذ الجامعة لأن يحضر إلى المؤتمرات والندوات ليكتب تقرير عنها ويدرس نتائجها وتوصياتها ومن ثم يتسنى للدولة الوقوف على آخر التطورات فى مختلف بلدان العالم المتقدم .

إذن حضور أستاذ الجامعة لتلك المؤتمرات والندوات مهمة وضرورة له ، وللجامعة ، وللمجتمع .

أستاذ الجامعة والإشراف على الرسائل العلمية :ـ

فيما سبق يتضح لنا أهمية التعليم العالى ، وأثره ، بيد أن الاهتمام بالتعليم العالى تزايد زيادة كبيرة منذ أواسط القرن العشرين ، تيمنا بالدور الذى يمكن أن يمثله فى عمليات مختلفة الجوانب التى يسعى إليها العالم اليوم ، وخاصة فى منطقتنا العربية التى تسعى جاهدة نحو التقدم .

وإذا كان للتعليم العالى تلك الأهمية المتعاظمة يوماً بعد يوم فإن الأهمية القصوى لا شك تعطى للدراسات العليا حيث أنها تمثل قمة التعليم العالى[١٢٤] وتنقسم الدراسات العليا إلى الدبلومات ودرجتى الماجستير والدكتوراه وهذه الأقسام فى تزايد مستمر من حيث النوعية والتخصص[١٢٥].

وتعد الدراسات العليا من الظواهر الجديدة نسبيا من الناحية التاريخية فى مجتمعنا العربى[١٢٦] ، فهى وليدة التعليم العالى الحديث النشأة ، وإن كانت القاهرة أسبق فى هذا المجال لكنها لم تعد الوحيدة .

وتهدف الدراسات العليا إلى تأكيد الوظيفة التنموية للجامعة ودورها فى تلبية حاجات المجتمع فى ضوء الحاضر والمستقبل وضرورة تكاملها مع المؤسسات التنموية الأخرى ، وكذا تهدف إلى خلق وعي سياسى واجتماعى مميز لهوية البلد التى انبثقت من خلاله[١٢٧] أى أنها تهدف إلى جعل الفرد سيد عقله وفكره ولا يتقيد بالواردات من القيم والمعايير .

وعناصر الدراسات العليا تتكون من :ـ[١٢٨] .

١ ـ طلاب الدراسات العليا (الموارد الأولية).

٢ ـ الأساتذة المشرفون (عوامل الانتاج).

٣ ـ الوسائل والوسائط والتمويل .

٤ ـ المحيط الملائم من أبنية وبيئة ومناخ ثقافى .

ولما كان الإشراف فن تمكن فى اختيار المعلومات المفيدة من وسط المواقف المعقدة وإعمال توظيفها فى مجالات عديدة [١٢٩] فإن الأستاذ الجامعى هو أول من يملك تلك المقدرات وذلك الفن فى عملية التشخيص والمعالجة والتحليل والنقد والابتكار بواسطة الطرق العلمية السليمة التى تخضع لخطط مدروسة موضوعة بإحكام ولا تترك للصدفة العابرة .

فحينما يرتقى عضو هيئة التدريس فى الجامعة ويصبح أستاذا مساعداً فأستاذاً فإنه يجد نفسه فى موقف تدريسى مختلف عن مواقفه السابقة ، فيكون الاشراف على الرسائل العلمية وتوجيهها من أهم الأعمال التى يقوم بها .

ويتم اختيار الأستاذ المشرف طبقا لمعايير الإعداد والتأهيل والخبرة والتخصص وكذلك المعايير الاجتماعية والنفسية نظرا لما يقوم به من دور فى تأهيل الطلاب وتدريبهم [١٣٠] .

وتعتبر الرسالة العلمية المجهود المتوج لفترة من الدراسات العليا للطالب فيعاونه الأستاذ على اختيار الميدان الذى يبحث فيه والموضوع الذى يتناوله بالدراسة ، ويشعر هنا الأستاذ بمسئوليته ، فييسر العديد من المصادر للطالب ، فلا شك أن خبرته أتاحت له الإلمام بمصادر يغفلها الطالب ، كما يوجهه إلى الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الرسالة ، وقدأتاحت له الخبرة أيضا القدرة على مساعدة الطالب على تجنيب الأخطار وضياع الوقت .

ولما للرسالة من شرف علمى فإن الأستاذ يزداد اهتماماً بها فيعمل على تقديم كل مساعدة ممكنة للطالب لتحسين مستواها من حيث مادتها العلمية

وتنظيم محتواها وأسلوبها في التعبير وفى الاقناع الجدلى وتدعيمها بالوثائق الدقيقة عن طريق الهوامش والمصادر الشاملة .

لذا ينبغى على الأستاذ أن يلقى الطالب بانتظام ليراجع معدل تقدمه وكيف العمل الذى ينجزه ، ومثل هذه الاتصالات الكثيرة ترفع من روح الطالب المعنوية والنفسية ، ويتوقف عدد الاتصالات بين الأستاذ المشرف والطالب على شخصيتهما وعلى أحساس الأستاذ بمدى مسئوليته (١٣١) .

وقد حددت لائحة الاشراف على الرسائل العلمية (١٣٢) أنه يجوز لعضو هيئة التدريس أن يشرف على عشرة من الرسائل فى آن واحد وقد تزداد عند الضرورة ، ولا شك أن هذا يستهلك جزءا كبيراً من وقت الأستاذ وفكره وجهده . إلا أن هذا العدد عليه قد يزيد أو يقل حسب لائحة الكلية والتى تتبع جامعة ما فلكل جامعة اللائحة الخاصة بها .

وتضاف بذلك مهمة جديدة لمهام أستاذ الجامعة ، وتقتطع جزءا من وقته فيزداد عبئه وتثقل مهمته الأكاديمية .

بعض معوقات العمل الأكاديمى :

غير أن هناك معوقات تحدد بشكل واضح قيام واتمام أستاذ الجامعة لمهامه الأكاديمية على الوجه الأكمل .

منها عوامل مادية مثل :

قلة المرصودالمالى المخصص للانفاق على البحث العلمى ، فلقد أنفق الوطن العربى بأكمله خمسة بلايين دولار عام ١٩٨٢ من جملة الناتج القومى الذى زاد عن ٢٠٠ بليون دولار في ذلك العام ومعنى هذا أن مجموع ما ينفق على البحث العلمى فى الدول العربية لا يزيد عن ١و٪ من اجمالى الناتج

القومى ، وهذا يمثل ١ : ١٢٠ مما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمى [١٣٣].

وهذا الأمر لا يخص الدولة وحدها من حيث الميزانية ، فعدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد فى نفقات البحث العلمى عامل أساسى من العوامل المؤثرة فى قلة المخصصات المالية للبحث العلمى .

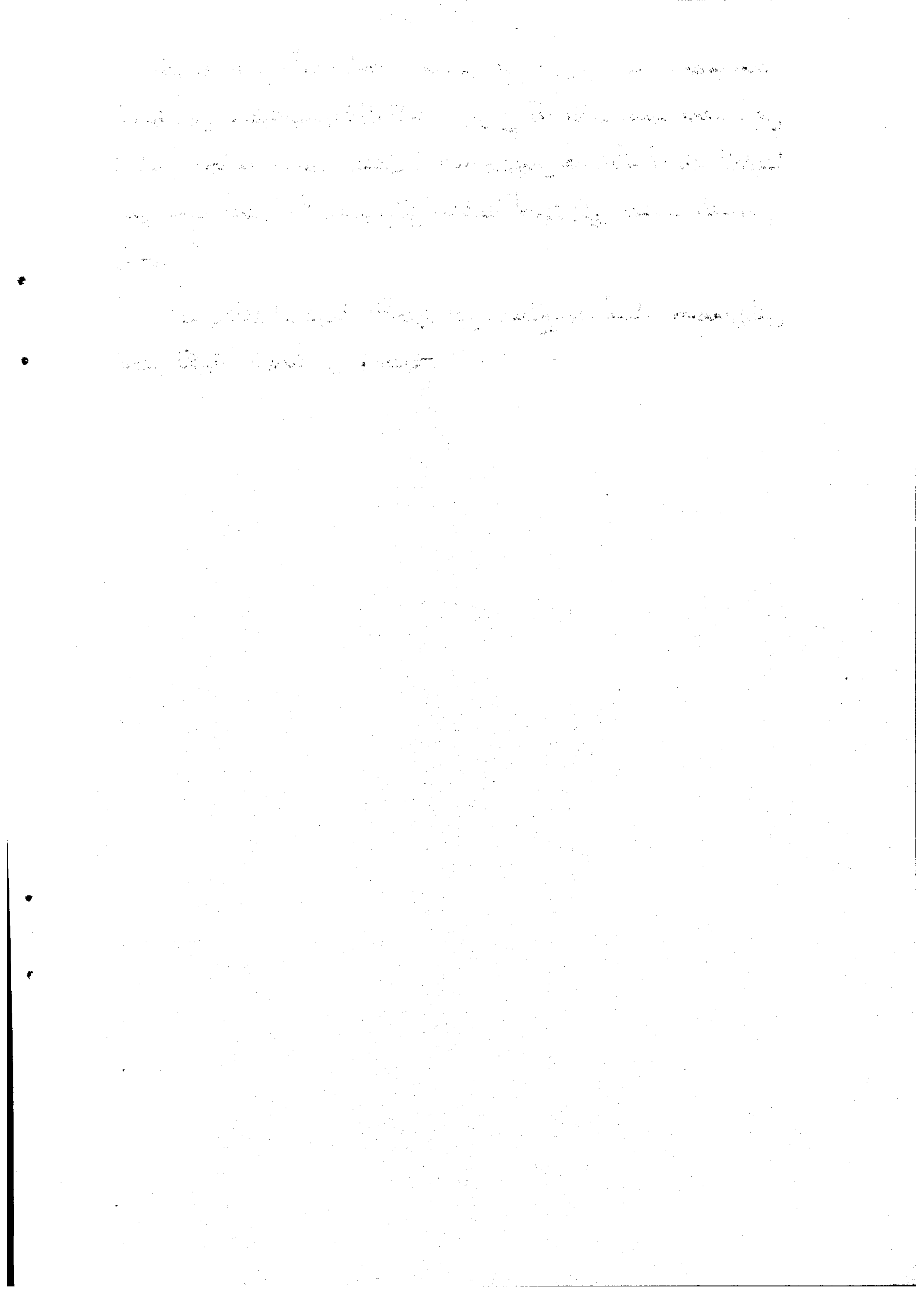
وهناك عوامل تتعلق بالعلماء أنفسهم وبطبيعة عملهم والظروف الجامعية والمجتمعية المحيطة بهم .. مثل .

- كثرة الأحمال الادارية والأعباء التدريسية .
- الحرية السياسية ما يتبعها من حرية أكاديمية .
- النقص الشديد فى المراجع وعدم العناية الكافية بالمكتبة الجامعية العلمية المتخصصة .
- قلة المجلات العلمية المتخصصة التى تساعد أستاذ الجامعة على نشر أبحاثه وكتاباته العلمية .
- ندرة الندوات والمؤتمرات العلمية التى يحضرها أستاذ الجامعة بسبب قلة المخصصات المالية أو لأى سبب آخر .
- التعقيدات البيروقراطية فى مجال الادارة حيث أن الإجراءات البيروقراطية البطيئة والروتين فى اتخاذ القرارات ينتج عنها شعور أستاذ الجامعة بعدم الرضا عن أحوال العمل بشكل عام وهذا يؤثر فى البحث العلمى بشكل مباشر .

بخلاف ذلك ، اضطلع أستاذ الجامعة بالعديد من الأدوار الجديدة وأصبح يقوم بالعديد من الأعمال والوظائف المتباينة فى البلاد المختلفة .

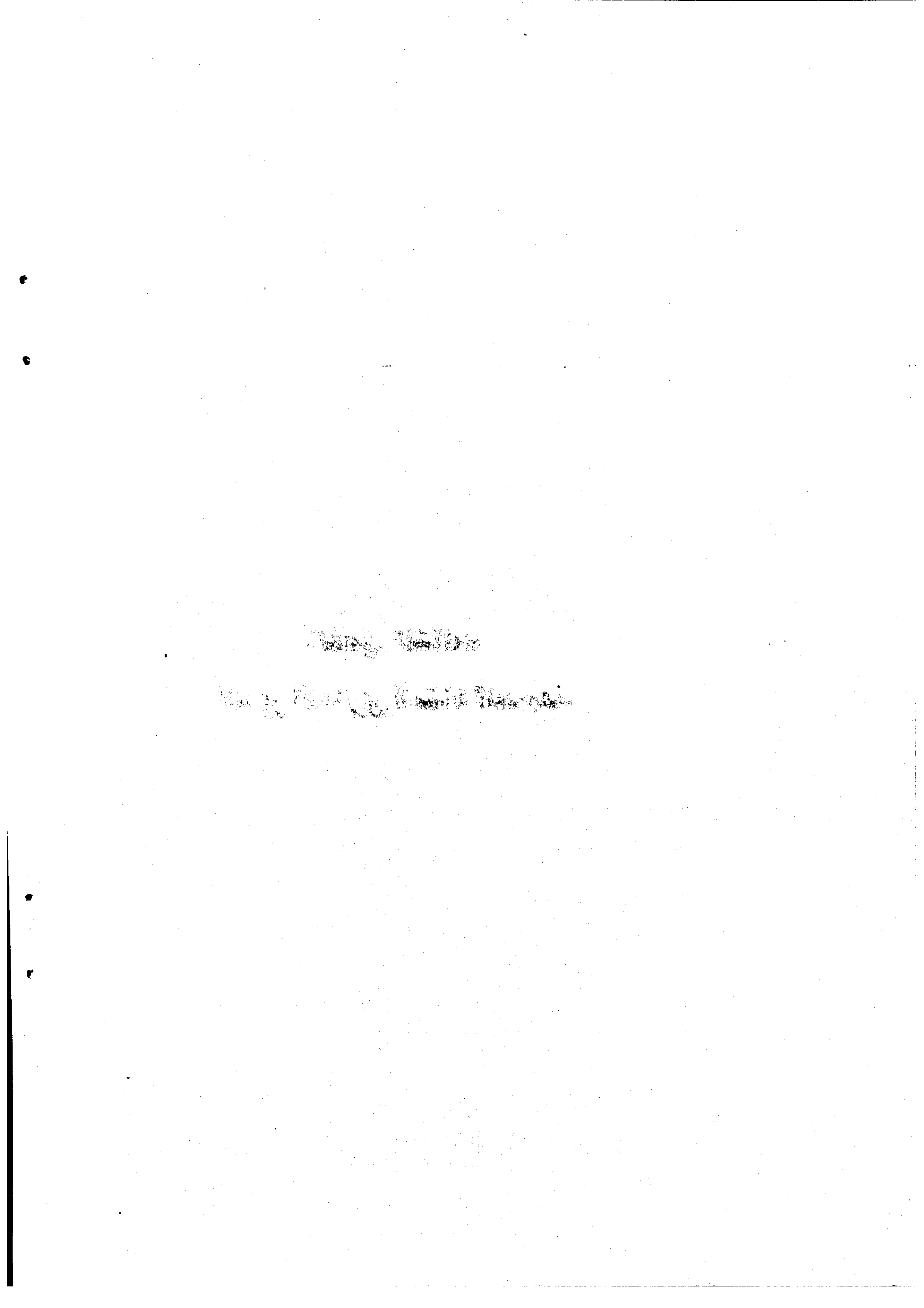
فلم يعد عمل الأستاذ الجامعى مقتصرا على التدريس والبحث مهما أمكن التوفيق بين مقتضياتهما وذلك الأستاذ ترس فى آلة ، ذات تنظيم معقد ، هى الكلية أو الجامعة ، وسوف يكتشف باعتباره جزء من هذه الآلة أنه يلزم لادارتها على نحو فعال ، أن يسهم فى مناشط أخرى إلى جانب التدريس والبحث(١٣٤) .

وتنشأ بذلك المسئوليات الأخرى التى يضطلع بها أستاذ الجامعة والتى لامفر للكلية أو الجامعة من مواجهتها .



الفصل الثالث

الدور الاداري لأستاذ الجامعة



الدور الادارى لأستاذ الجامعة

بعد عرض الدور العلمى لأستاذ الجامعة يأتى عرض دور أستاذ الجامعة فى المناحى الادارية فهو يعتلى مناصب ادارية شتى منها رئيس الجامعة ونائب رئيس جامعة وعميد كلية ووكيل كلية ورئيس قسم إلى جانب الأعمال الادارية التى تكلف بها عضو هيئة التدريس بالجامعة من الاشتراك فى الأنشطة الطلابية وأعمال الامتحانات ولذا سوف يكون هذا الفصل خاص بالدور الادراى لأستاذ الجامعة .

ـ الادارة على مستوى ادارة الجامعة :ـ

أولاً رئيس الجامعة :

فى اختصاصات ومسئوليات رئيس الجامعة فى المجال الادارى :

حددتها المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ٧٢ وتعديلاته والمواد ١٧ ، ١٨ من اللائحة الداخلية لهذا القانون كالآتى (١٣٥) .

ـ له سلطات الوزير بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن العاملين فى الدولة دون الرجوع إلى وزارة المالية أو وزارة القوى العاملة أو الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إلا فى الحالات التى ينظمها قانون العاملين وتحتاج العرض على رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء فيكون ذلك عن طريق الوزير .

وهذه الاختصاصات هى :

١ ـ التعيين ـ النقل ـ الندب (اداريين ـ فنيين + عمال) .

ـ الوقف عن العمل .

ـ الاحالة إلى الاستيداع .

ـ الاجازات .

وهذه كلها ينظمها القانون ٧٨ الخاص بالعاملين .

٢ ـ تصريف الشئون المالية :

ـ الموافقة على المناقصات الخاصة بالأبنية والتجهيزات فى حدود ما يسمح به القانون .

ـ الشراء بالأمر المباشر فى حدود ما يسمح به القانون .

ـ الاشراف على توزيعات بنود ميزانية الجامعة وفق المخصصات التى أقرها مجلس الجامعة .

ـ إقرار وصرف الحوافز والمكافآت للعاملين .

٣ ـ فى مجال شئون الطلاب :

ـ إقرار السياسة الإدارية التعليمية للجان من حيث :

ـ قواعد واعداد القبول لكليات الجامعة المختلفة .

ـ قواعد التحويلات بين كليات الجامعة المختلفة وبينها وبين الجامعات الأخرى .

ـ قواعد الأعزار المرضية للطلاب .

ـ الاشراف المباشر على المدن الجامعية الخاصة بإسكان ومعيشة الطلاب .

ـ وضع ضوابط الإقامة والاعاشة بالمدن الجامعية .

ـ الاشراف الكامل على الأجهزة الشبابية بالجامعة (رعاية الشباب) وانظمتها المختلفة سواء ثقافية ـ رياضية ـ اجتماعية ... إلخ . بما يخوله له القانون .

٤ ـ مراقبة مستوى العمل بالوحدات الادارية بالجامعة :

ـ متابعة تنفيذ السياسة الإدارية بالجامعة ومدى قيام الوحدات الادارية بتنفيذها فى المجالات الآتية :

ـ الشئون الادارية .

ـ الشئون المالية .

ـ العلاقلت الثقافية .

ـ الدراسات العليا .

ـ شئون الطلاب .

ـ الإدارة الهندسية .

ـ الإدارة الطبية .

ـ المدن الجامعية .

ـ الإدارة القانونية .

ـ الوحدات ذات الطبيعة الخاصة:
- الكمبيوتر
- المراكز بأنواعها (لغات ـ صيانة ...)
- التدريب (كهرباء ـ تليفزيون .....)
- المطبعة .

ـ العمل على الربط بين هذه الوحدات الإدارية ومثيلتها بالكليات الجامعية والتحقق من تنفيذ قرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى إختصاص كل منها .

٥ ـ متابعة شئون الدراسة والإمتحانات :

ـ متابعة شئون الدراسة على مدار العام الدراسى من بداية الاعداد المطلوب من قبل مكتب التنسيق بالمجلس الأعلى للجامعات حتى نهاية العام الدراسى .

ـ متابعة سير الإمتحانات بالكليات المختلفة .

ـ اعتماد نتائج الامتحانات وشهادات التخرج بمختلف مراحل الدراسة .

٦ ـ تذليل العقبات الادارية التى تعترض تنفيذ المشروعات الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات وتبليغها للجهات الصادرة لهذه القرارات .

٧ ـ إصدار جميع القرارات السيادية الخاصة بالشئون المالية والادارية والفنية (قرارات ـ تعيينات ـ مكافآت ... إلخ) .

ثانيا : نائب رئيس الجامعة :

- شئون طلاب
- دراسات عليا
- تنمية المجتمع

فى اختصاصات نائب رئيس الجامعة :

تنظيم المادة (٣١) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ اختصاصات نائبى رئيس الجامعة التى تتحدد فى [١٣٦] :

ـ رئاسة مجلس شئون التعليم سواء فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا ويكون لكل مجلس نائب لرئيس الجامعة .

ـ الاختصاص بشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية (نائب شئون الطلاب) .

ـ الإختصاص بشئون الدراسات العليا من حيث الروابط الثقافية بين الجامعة والجامعات الأخرى والمراكز والمعاهد العلمية المعنية بالبحث العلمى (نائب رئيس الجامعة فى مجال الدراسات العليا) .

ـ الاختصاص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة من حيث دراسة دور الجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال اقتراح السياسات العامة لإنشاء وادارة الوحدات ذات الطابع الخاص والتى تقدم خدماتها لغير الطلاب ، وتنظيم الندوات التى تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة ... وغيرها . (نائب رئيس الجامعة فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة) .

واختصاص نائب رئيس الجامعة تتناول المسائل الآتية :

ـ اعداد السياسة العامة للدراسة والتعليم فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس فى الجامعة وتنظيمها والتنسيق بين كليات الجامعة ومعاهدها فى شأنها .

دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة إلى شئون الدراسة بأقسام الليسانس قبل العرض على مجلس شئون التعليم والطلاب (نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب) .

ـ اعتماد تشكيل لجان الحكم على الرسائل العلمية المقدمة للحصول على درجتى الماچيستير والدكتوراه . (نائب رئيس الجامعة للدراسات والبحوث)(١٣٧) .

وقد صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ والذى يقضى بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . أعمال مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة . كالآتى :ـ

ـ يشكل مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة برئاسة نائب رئيس الجامعة

لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وعضوية :ـ

(أ) وكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة التابعة للجامعات.

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على عشرة من ذوى الخبرة فى مجالات الانتاج والخدمات والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة وموافقة مجلس الجامعة . ولا يجوز لهم الجمع بين هذه العضوية ومجلس الجامعة المعينة .

ـ ويختص مجلس خدمة البيئة وتنمية المجتمع بالنظر فى المسائل التالية ـ

١ ـ دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٢ ـ دراسة مشاكل النشاط الانتاجى ودور الخدمات ومواقع العمل فى البيئة ودور البحث العلمى التطبيقى فى حلها .

٣ ـ دراسة واقتراح السياسة العامة لانشاء وادارة الوحدات ذات الطابع الخاص التى تقدم خدماتها لغير الطلاب وذلك فيما عدا المستشفيات الجامعية .

٤ ـ دراسة واقتراح السياسة العامة لاعداد وتنفيذ برامج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الانتاجية فى شتى المجالات .

٥ ـ دراسة واقتراح السياسة العامة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التى تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٦ ـ المسائل التى يحيلها مجلس الجامعة للدراسة وابداء الرأى .

٧ ـ المسائل الأخرى التى يختص بها وفقا للقانون .

الإدارة على مستوى الكلية :

أولاً : عميد الكلية :

فى إختصاصات عميد الكلية :

تحدد المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته هذه الاختصاصات سواء كانت شئون مالية أو علمية أو ادارية وفق القانون ولائحته الكلية وكذا تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود اختصاصاته [١٣٨].

١ ـ فى الشئون الادارية :

ـ اصدار القرارات التنفيذية فى تعيينات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

ـ اصدار القرارات التنفيذية فى تعيينات العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فى اطار إعلانات الكلية .

ـ الموافقة على الأجازات الخاصة بالعاملين .

ـ تنفيذ قرارات مجلس الكلية الادارية والعلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس من حيث الاجازات والمهمات العلمية .

ـ اصدار قرارات الجزاءات الخاصة بالعاملين فى حدود ما يسمح به القانون أو الإحالة إلى الشئون القانونية وتوقيع قرارات الجزاءات الصادرة منها .

ـ الموافقة على الندب والاعارة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين .

ـ تحويل أعضاء هيئة التدريس لجهات التحقيق المختصة .

ـ رفع الجزاءات فى حدود القانون .

٢ ـ فى الشئون المالية :ـ

ـ تنفيذ قرارات مجلس الكلية فى توزيع بنود ميزانية الكلية ومتابعة أوجه الانفاق والصرف .

ـ الموافقة على المكافأت والأجور الاضافية والحوافز الخاصة بالعاملين .

ـ الموافقة على الساعات الإضافية لأعضاء هيئة التدريس ماليا .

ـ الموافقة على المناقصات الخاصة بالأبنية والتجهيزات الخاصة بالكلية فى حدود ما يسمح به القانون .

ـ الموافقة على شراء الآلات والمعدات الخاصة بالكلية .

ـ الموافقة على شراء احتياجات الكلية من الأدوات الكتابية والمطبوعات .

ـ الموافقة على تعديل بنود ميزانية الكلية فى اطار الصالح العام وأهداف الكلية

٣ ـ فى الشعون العلمية :ـ

ـ الموافقة على الخطة الدراسية واحتياجاتها .

ـ الموافقة على المحتويات الدراسية التى تدرس للطلاب .

ـ الاشراف على المجالات العلمية الخاصة بالكلية .

ـ الموافقة على إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بالكلية .

ـ الموافقة على الخطة البحثية للكلية .

ـ الموافقة على التبادل الثقافى بين الكلية والكليات الأخرى .

ـ الموافقة على إجراء المناقشات العلمية (رسائل ماجستير ودكتوراه) .

ـ اقتراح نظام الدراسة لطلاب الدراسات العليا بالاضافة لما تنظمه اللوائح الداخلية والقوانين .

٤ ـ فى مجال شئون الطلاب :ـ

ـ الموافقة على الأعداد المقبولة بالكليات وتوزيعها على الشعب التخصصية سواء فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس أو الدراسات العليا .

ـ الموافقة على تحويلات الطلاب من وإلى الكلية وفق القواعد القانونية المنظمة لذلك .

ـ إحالة الطلاب إلى مجالس التأديب .

ـ الموافقة على أعداد الطلاب وسيرهم فى الدراسة وفق القواعد المنظمة لذلك .

ـ المحافظة على أمن وسلامة الطلاب داخل حرم الكلية .

ـ عقد المؤتمرات مع الطلاب بصفة دورية ومعالجة مشاكلهم فى حدود القانون واللوائح .

٥ ـ فى مجال رعاية الشباب :ـ

ـ الاشراف الكامل على الأنشطة الطلابية .

ـ الموافقة على الأنشطة الطلابية ومجالاتها المختلفة .

ـ الموافقة على توزيع الإعانات الطلابية .

ـ الموافقة على المشروعات الطلابية أثناء الدراسة وفى الاجازات .

٦ ـ فى مجال التدريبات العلمية :ـ

- متابعة سير التدريبات العملية وفق الجداول المنظمة لذلك .

- عقد الاجتماعات الدورية مع القائمين على التدريبات العملية لمتابعة سير العمل ، والعمل على تطويره .

٧ - موضوعات عامة :-

- الموافقة على إقامة المؤتمرات النوعية والعامة .

- إقامة الندوات المتخصصة والعامة .

- الاشراف المباشر على الموضوعات البحثية للمجلات العلمية .

- اقتراح برامج خدمات البيئة والعمل على تنفيذها .

- استكمال المنشأت والمعامل التخصصية (الوحدات ذات الطبيعة الخاصة) .

- إنشاء المراكز المتخصصة (علمية - طبية - لغات ... إلخ) فى دائرة اختصاص الكلية .

٨ - يقوم العميد بعمل تقرير فصلى يعرض على مجلس الكلية عن انجازات الكلية السنوية وسير العمل وايجابياته وسلبياته ، ويعرض ذلك التقرير على رئيس الجامعة بعد تضمينه أوجه النشاط المختلفة داخل وخارج الكلية .

ثانيا :- وكيل الكلية :

فى اختصاصات وكيل الكلية :-

تنظم هذه الاختصاصات المادة ٤٧ من قانون تنظيم الجامعة [١٣٩] .

- يقوم وكيل الكلية بمساعدة عميد الكلية فى إدارة شئون الكلية فى قطاع شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية .

ـ ويخصص الوكيل الثانى لشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط مع الكليات ومع المعاهد والمراكز والهيئات المعنية بالبحث العلمى ـ كما يجوز تعيين وكيل ثالث لكل كلية يختص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، ويكون بحكم وظيفته عضوا فى مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة الذى يتولى رئاسته نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ـ وفى حالة غياب عميد الكلية يقوم أقدم الوكلاء بالعمل محله .

ـ يقوم عميد الكلية بترشيح وكيل الكلية من بين الأساتذة ، ومدة الوكالة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ـ ومن الملاحظ أن اختصاص وكالة الكلية تنصب على قطاع شئون الطلاب لمرحلتى الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا والأنشطة الطلابية والثقافية ومن ثم فهذه الاختصاصات متعلقة بالنواحى التالية :ـ

ـ ادارة شئون الطلاب .

ـ ادارة رعاية الشباب .

ـ ادارة المكتبة .

ـ ادارة الدراسات العليا والعلاقات الثقافية .

أما الوكيل الثالث فاختصاصاته منبثقة من اختصاصات مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة الذى يرأسه رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة (راجع اختصاصات نائب رئيس الجامعة فى هذا الفصل) .

الادارة على مستوى القسم :

رئيس مجلس القسم :ـ

فى اختصاصات رئيس مجلس القسم :ـ

تحدد المواد ٣٨ ، ٣٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تشكيل مجلس القسم ، كما تحدد المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ اختصاصات رئيس مجلس القسم على النحو التالى [١٤٠].

ـ مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون لرؤساء مجالس الأقسام كل فى دائرة اختصاصه ، السلطات المخولة لرؤساء المصالح المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالقسم .

ـ يشرف رئيس مجلس القسم على الشئون العلمية والادراية والمالية فى القسم فى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ويتولى بصفة خاصة :

١ ـ اقتراح توزيع المحاضرات والدروس والأعمال الجامعية الأخرى على أعضاء هيئة التدريس وذلك للعرض على مجلس القسم .

٢ ـ إعداد مقترحات الدراسات العليا والبحوث بالقسم للعرض على مجلس القسم .

٣ ـ متابعة تنفيذ قرارات وسياسة مجلس القسم والكلية وذلك فيما يخصصه

٤ ـ الاشراف على العاملين فى القسم ومراقبة أعمالهم .

٥ ـ حفظ النظام داخل القسم وابلاغ عميد الكلية على كل ما من شأنه المساس بحسن سير العمل بالقسم .

٦ ـ اعداد تقرير فى نهاية كل عام جامعى عن شئون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ويتضمن هذا التقرير يحرصا لأوجه النشاط فى القسم على

مستوى أداء العمل به وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العقبات التى اعترضت التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة ويعرض هذا التقرير على مجلس القسم توطئه للعرض على مجلس الكلية .

٧ ـ يبين رئيس مجلس القسم لمجلس الكلية وجهة نظر مجلس القسم عند نظر المسائل المعروضة بشأنه على مجلس الكلية .

أستاذ الجامعة واللجان الفنية النوعية

أولاً على مستوى الكلية :

تحدد المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات :

يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية (١٤١) .

١ ـ لجان شئون الطلاب .

٢ ـ لجنة الدراسات العليا والبحوث .

٣ ـ لجنة المختبرات والأجهزة العلمية .

٤ ـ لجنة العلاقات العلمية والثقافية والخارجية .

٥ ـ لجنة المكتبات .

فى إختصاصات لجنة شئون الطلاب :

تحدد المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على اختصاصات لجنة شئون الطلاب بصفة خاصة المسائل الآتية :

ـ إبداء الرأى فى قبول تحويل الطلاب ونقل ووقف القيد وقبول الأعذار .

- تنظيم التدريب العملى للطلاب .

- تتبع نتائج الامتحانات ودراسة الاحصاءات الخاصة بها ، وتقارير لجان الامتحان عن مستوياتها ، وتقديم التصورات اللازمة فى شأنها إلى مجلس الكلية .

- تنظيم المكافآت والمنح الدراسية .

- تتبع النشاط الثقافى والرياضى والاجتماعى للطلاب وتقديم الاقتراحات الكفيلة برفع مستواه .

- تنظيم سياسة علمية للطلاب ، بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد ، رائد من أعضاء هيئة التدريس ، يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دورياً بطلاب مجموعته للوقوف على مشكلاتهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية .

- تيسير طبع ونشر الكتب والمذكرات الدراسية .

- العمل على تشجيع تكوين الجمعية العلمية بزيادة أعضاء هيئة التدريس وتنظيم الزيارات والأنشطة المناسبة للطلاب ومشروعات خدمة البيئة .

فى اختصاصات لجنة الدراسات العليا والبحوث :

تحدد المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات إختصاصات هذه اللجنة بصفة المسائل الآتية :

- إعداد خطة الدراسة والبحوث العلمية فى الكلية بناء على اقتراحات مجالس الاقسام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة فى الأقسام المختلفة .

- تنسيق البحث العلمى بين الاقسام المختلفة بالكليات والعمل على تنشيط

البحث المشترك بينها للتعاون على حل المشكلات العلمية .

- إعداد مشروع ميزانية البحث العلمى فى الكلية وتوزيعها وفقاً للبرامج المقترحة ووضع النظم العامة بطريقة التصرف فى بنودها المختلفة والعمل على توفير الأمكانيات اللازمة لتنفيذ برامج البحوث .

- متابعة برامج ونظم الدراسات العليا والدرجات الجامعية بالكلية بما يكفل مسايرتها للتقدم العلمى .

- تلقى المشكلات العلمية من الهيئات المختلفة وتوزيعها على الأقسام المختلفة بالكليات لاجراء البحوث اللازمة لحلها .

- الاشراف على شئون النشر العلمى فى الكليات وجمع البحوث العلمية للأقسام المختلفة ونشرها وتوزيعها على الهيئات المعنية وتبادلها مع الهيئات العلمية والأفراد العلميين بالخارج ومتابعة تنفيذ السياسة المرسومة فى هذا الشأن .

- النظر فى قيد طلاب الدراسات العليا وتحويلهم ونقل القيد ووقفه وفى أعذار الامتحان .

- النظر فى اقتراحات مجالس الاقسام فى شأن تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتقارير المشرفين عليها وتعيين لجان الحكم قبل العرض على مجلس الكلية .

فى اختصاصات لجنة المختبرات والأجهزة العلمية :

تحدد المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعة اختصاصات هذه اللجنة بصفة خاصة فى المسائل الآتية :

- وضع برامج لتدعيم المختبرات والأجهزة بالكلية بما يكفل رفع مستوى الدراسة العلمية بها .

- وضع نظام لاستخدام الأجهزة العلمية لتيسير إستعمالها بين أقسام الكلية المختلفة .

- اعداد مشروع موازنة المختبرات بالكلية سنوياً وفقاً لمعدل ما يستهلكه الطالب وحصر الأجهزة الموجودة بالكلية وتقرير صلاحية الموجود منها وبيان الأجهزة أو المواد الناقصة لاستكمالها ووضع نظام لتجديد وصيانة الموجود منها .

فى اختصاصات لجنة العلاقات العلمية والثقافية الخارجية :

تحدد المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات اختصاصات هذه اللجنة بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- وضع خطة لبعثات الكلية والأجازات الدراسية وفقاً لما تقترحه الأقسام .

- وضع سياسة لايفاد أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى مهمات علمية لمتابعة التقدم العلمى فى مجال تخصصهم والتنسيق بين برامج هذه المهمات بما يكفل التكامل بينها وتحقيق أقصى فائدة علمية كما تقوم بدراسة التقارير والمقترحات التى يقدمها أعضاء هذه المهمات وابداء الرأى منها .

- اقتراح برنامج عام للمؤتمرات والدورات العلمية والحلقات الدراسية التى تشترك فيها الكلية وتنظيم اشتراك أعضاء هيئة التدريس فيما يعقد منها فى الداخل أو الخارج وتشجيع نشر البحوث والتقارير التى تقدم فيها .

فى اختصاصات لجنة المكتبة :

تحدد المادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اختصاصات هذه اللجنة بصفة خاصة المسائل الآتية :

- وضع خطة تكفل تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تأليف الكتب والمراجع ، وتيسير حصول الطلاب عليها .

ـ وضع مشروع موازنة للمكتبة لاستكمال الكتب والمراجع والدوريات اللازمة للكلية مع تدعيم المكتبة بتزويدها بالمستحدث منها .

ثانيا : على مستوى الجامعة :

تشكل نفس اللجان الفنية النوعية على مستوى الجامعة على النحو التالى :

١ ـ لجنة شئون الطلاب ويختص بها مجلس وكلاء الكليات لشئون الطلاب ويرأسه نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب .

٢ ـ لجنة الدراسات العليا والبحوث ويختص بها مجلس وكلاء الكليات لشئون الدراسات العليا والبحوث ويرأسه نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث .

٣ ـ لجنة العلاقات العلمية والثقافية والخارجية هى نفس اختصاص لجنة الدراسات العليا والبحوث .

٤ ـ لجنة المختبرات والأجهزة العلمية وتتشكل هذه اللجنة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات داخل الجامعة ـ عضو عن كل كلية يرشحه العميد ـ ويرأس هذه اللجنة عميد كلية العلوم بترشيح من رئيس الجامعة .

٥ ـ لجنة المكتبات وتتشكل هذه من أعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة داخل الجامعة ـ عضو عن كل كلية يرشحه عميد الكلية ـ ويرأس هذه اللجنة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث .

واختصاصات هذه اللجان هى نفس اختصاصات اللجان على مستوى الكلية ولكن تعلوا بهذه الاختصاصات على مستوى الجامعة فى صدور اطار واهداف الجامعة .

أستاذ الجامعة والنشاط الطلابى

يشكل النشاط الطلابى داخل الجامعة عنصراً أساسياً من النشاط الجامعى بصفة عامة وخلال هذا الدور يلعب أستاذ الجامعة دوراً أساسياً لا يقل أهمية وفاعلية عن دوره فى كل محاور العمل الادارى من خلال ممارسته الجامعية .

ويبدأ دور أستاذ الجامعة فى المجال الطلابى بداية منذ فتح باب الترشيح للإتحادات الطلابية ويتضح ذلك من المادة (٦٨) من قرار وزير التعليم رقم (٢٣) بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٥ ـ والخاص بإصدار اللائحة المالية والادارية للإتحاد الطلاب والتى تنص « يشكل عميد الكلية لجنة لفحص طلبات الترشيح والتأكد من توافر الشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وتتكون اللجنة من عضوين من أعضاء هيئة التدريس .... » (١٤٢) .

ويضاف إلى ذلك العبىء الذى يقع على عاتق أستاذ الجامعة فى لجان فحص طلبات الترشيح ، ودوره فى العملية الإنتخابية نفسها كما يتضح من المادة رقم (٧١) من القانون السابق والتى تنص « يشكل عميد الكلية عدداً من اللجان للإشراف على عملية الانتخابات وتتكون كل لجنة من لجان الاشراف على الإنتخابات من عضوين أحدهما من أعضاء هيئة التدريس .... » (١٤٣) .

ويرجع الدور الذى يلعبه أستاذ الجامعة فى مجال العمل الطلابى إلى القوانين المتعددة التى صدرت فى هذا الصدد خاصة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن لأئحة اتحادات طلاب ج . م . ع ، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والذى تنص المادة ٣٢٦ منه « تشكل كل لجنة من اللجان الخاصة بالاتحاد سنوياً بريادة رائد من أعضاء هيئة التدريس يصدر قراراً بتعيينه من عميد الكلية أو المعهد ... » (١٤٤) .

وكذلك المادة (رقم ٢٣) والتى تنص « يشكل مجلس الإتحاد سنوياً بريادة عميد الكلية أو من ينيبه فى ذلك من أعضاء هيئة التدريس وعضوية رواد لجان مجلس الاتحاد من أعضاء هيئة التدريس ... » وكذلك المادة (٣٢٩) .

والتى تنص « يشكل لكل جامعة اتحاد طلاب الجامعة بريادة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب أو من ينيبه فى ذلك .. ويتولى رواد لجان الإتحادات ومجالسها ابداء المشورة لهذه اللجان والمجالس مما يؤكد تعميق الصلة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب بما يتيح لهم إدارة شئونهم لأنفسهم...»[(١٤٥)] .

وهكذا نلاحظ من خلال المواد السابقة الدور الكبير الذى يؤديه أستاذ الجامعة كرائد للجنة من لجان اتحاد الكلية أو مجلس اتحاد الكلية أو الجامعة ـ بالإضافة إلى الدور الذى كان يؤديه أستاذ الجامعة فى اتحاد طلاب الجمهورية الذى ألغى بمقتضى لائحة ١٩٧٩ .

ويضاف إلى الأدوار السابقة دور أستاذ الجامعة فى مجال المساعدات الاجتماعية التى تقدم إلى الطلاب المعوزيين مما يضمن سيادة روح التكامل الاجتماعى داخل الجامعة كمؤسسة اجتماعية لا تنفصل عن المجتمع ويتضح ذلك من المادة (١٢٠) من قرار ريس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ والتى تنص على « ينشأ بكل جامعة من الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق للتكافل الاجتماعى بالجامعة ويشكل مجلس ادارته برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب والتعليم وعضوية إثنين من عمداء الكليات أو المعاهد يختارهما مجلس الجامعة سنوياً ... »[(١٤٦)] .

وبالإضافة إلى الدور الاجتماعى والإنسانى الذى يلعبه صندوق التكافل الاجتماعى مركزياً على مستوى الجامعة فهناك أيضاً دور لا يقل أهمية يلعبه

صندوق التكافل الفرعى الموجود بكل كلية على حدة مما يؤدى تدعيم دور صندوق التكافل على المستويين ويتضح ذلك من خلال المادة « ١٢١ » والتى تنص على « ينشأ بكل كلية أو معهد بالجامعة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى للتكافل الاجتماعى لطلاب الكلية أو المعهد ويشكل مجلس ادارته برئاسة وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب وعضوية اثنين من أعضاء هيئة التدريس يختارهما مجلس الكلية أو المعهد سنوياً ...» (١٤٧).

ويتعدى العبئ الملقى على عاتق أستاذ الجامعة فى مجال تنظيم العمل الطلابى الاشراف على العلمية الإنتخابية وريادة الاتحاد ولجانه وصندوق التكافل الاجتماعى إلى عبئ ومسئولية هامة تتضمن المسئولية المالية عن إنفاق أموال الإتحاد بما تؤكده المادة رقم « ٣٣٣» من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ والتى تنص « لا يجوز التصرف فى أموال الاتحاد إلا فى أغراضه وبناء على شيكات توقيع من رائد مجلس الاتحاد المختص توقيع أول ومن أمين صندوق مجلس الإتحاد المختص توقيع ثان .» (١٤٨).

وقد أكد المسئولية المالية لرائد الإتحاد فى مجال الإنفاق المادة (رقم ٧) من التعديلات الخاصة لمشروع اللائحة المالية والادارية لإتحاد وطلاب الجامعة الذى وافق مجلس جامعة المنصورة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ والتى تنص على « يجوز لرائد الاتحاد اعتماد مبلغ بدون فواتير فى حدود ٢٠ جنيه (عشرون جنيها..)(١٤٩).

ولا يتوقف دور استاذ الجامعة فى هذا المجال على ما سبق ذكره بل يتولى أستاذ الجامعة متابعة ومراقبة العمل الطلابى لضمان تنفيذ قرارات مجالس الاتحادات على أكمل وجه بما يعود بالنفع على الطلاب . وتصور المادة (رقم ٣٣٢) ذلك حين تذكر « يختص رائد مجلس الاتحاد أو لجنة بتحضير جدول

الأعمال والدعوة إلى الإنعقاد وإدارة الجلسة لمتابعة تنفيذ القرارات ويقوم بتبليغ القرارات إلى وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب وعميد الكلية أو المعهد أو نائب الجامعة بحسب الأحوال وفور صدورها » (١٥٠) .

وبالإضافة إلى مظاهر مشاركة استاذ الجامعة فى نطاق العمل الطلابى فقد أضاف القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ عبئاً إضافياً على أستاذ الجامعة والذى يتناول دوره فى الريادة العلمية للطلاب حيث تنص المادة (رقم ٦) إلى « تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرق الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد يقوم بالإلتقاء دورياً بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية وأساتذتها.»(١٥١) وتوضح المادة « ٨ » من القانون المذكور الدور الإضافى لأستاذ الجامعة فى مجال تكوين الجمعيات العلمية ودور الجامعة فى مشروعات خدمة البيئة حيث تنص على « العمل على تشجيع تكوين الجمعيات العلمية بريادة أعضاء هيئة التدريس وتنظيم الزيارات والأنشطة العلمية المناسبة للطلاب ومشروعات خدمة البيئة التى ترتبط بتخصصاتهم من خلال الأقسام المختصة»(١٥٢)

وجاء نظام الأسر ليضيف عبئاً جديداً ومجهوداً مضاعفاً على أستاذ الجامعة ويتضح ذلك من بنود اللائحة المالية والادارية للأسر الطلابية بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٨١ والتى تنص على « بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ » .

مادة « ٨ » : يعتبر رائد الأسرة المثل الأعلى بالنسبة للطلاب وهو الذى يقيم

وينظم علاقات الطلاب بأعضاء هيئة التدريس داخل الأسرة .

مادة (٩) : يكون على رائد الأسرة توجيه نشاط الأسرة بما يتفق مع القانون والنظام العام داخل الجامعة . ولا يجوز للأجهزة الادارية والتنفيذية بالأسرة القيام بأى نشاط إلا بعد اعتماده من رائدها .

مادة (١٠) : رائد الأسرة مسئول عن الإشراف على تنفيذ جميع الأنشطة بالأسرة وعليه أن يعين من ينوب عنه فى حالة تغيبه .

مادة (١٢) : يجب أن يجتمع رائد لجنة الأسر بالكلية مرة كل شهر برواد الأسر للتشاور ودراسة أحوال الطلاب فى كل الوجوه العلمية والترويحية ويجب أن يتعاونوا جميعاً لتقديم كافة ما يتبع الطالب من خدمات .

من ذلك نخلص إلى الفكرة الصحيحة ـ وهى على عكس الفكرة الرائجة عند البعض والتى تقضى بأن مهمة الأستاذ تقتصر على إلقاء الدرس على الطلاب ومغادرة القاعة ، إنها فكرة مبتورة ـ فالمفروض والصحيح فى الأستاذ أن يكون على صلة بطلابه وأن يوجههم توجيها علميا وأخلاقيا واجتماعيا ، فكل أستاذ جامعى هو مدرس ومرب فى الوقت نفسه والأستاذ المربى يستحق أن يحظى بالاحترام والتقدير .

أستاذ الجامعة والخدمات الطلابية

إضافة إلى الأدوار السابقة لأستاذ الجامعة يأتي دوره فى مجال الخدمات الطلابية التى تقدم إلى الطلاب فى المجالات التالية :

أولاً : فى مجال المدن الجامعية :

تنص المادة « ١١٢ » تعتبر المدن الجامعية وحدة من وحدات الجامعة التابعة لها ويتولى الإشراف على المدن الجامعية بكل جامعة مجلس يؤلف برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية أمين الجامعة ، وعضوين يختارهما مجلس الجامعة سنوياً من الأساتذة المساعدين بالجامعة . بالاضافة إلى رئيس الجهاز الطبى بالجامعة ورئيس جهاز رعاية الطلاب ورئيس جهاز المدن الجامعية ورئيس اتحاد طلاب الجامعة ، واثنين من الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية ينتخبهما الطلاب المقيمون بها سنوياً عن طريق الإقتراع السرى ، ويتولى أمانة المجلس رئيس جهاز المدن الجامعية ، ويؤدى أعضاء مجلس الإدارة وظائفهم دون مقابل » . (١٥٣)

وتقرر المادة « ١١٣ » « يختص مجلس المدينة الجامعية بإقتراح السياسة العامة للمدينة ومشروع اللائحة الداخلية التى تتضمن شروط وإجراءات القبول ونظام الإقامة ونظام التأديب للطلاب المقيمين بها ويعتمد مجلس الجامعة هذه اللائحة. ويحدد المقابل الشهرى للإقامة فى المدية الجامعية بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجلس الجامعة » . (١٥٤)

ثانياً : فى مجال صناديق التكافل الاجتماعى :

يهدف صندوق التكافل الاجتماعى إلى تقديم الخدمات للطلاب فى صورة قروض أو تأمين أو رعاية اجتماعية من أجل مواجهة المشكلات التى تعترض

الطلاب وتحول بينهم وبين تكملة دراستهم .

وتنص المادة « ١١٧ » « ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق مركزى للتكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ويكون له مجلس إدارة يشكل برئاسة رئيس المجلس الأعلى للجامعات وعضوية كل من :

ـ نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب .

ـ أمين المجلس الأعلى للجامعات .

ـ عدد لا يتجاوز تسعة أعضاء من ممثلى الهيئات التى يرتبط عملها بأهداف الصندوق والخبرات اللازمين لحسن سير عمله يصدر بتعيينهم قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ويكون أمين المجلس الأعلى للجامعات أميناً للصندوق »[١٥٥]

وتنص المادة « ١١٩ » « يخصص مجلس إدارة الصندوق المركزى للتكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات بالآتى :

أ) رسم السياسة العامة للتكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات .

ب) تنفيذ صور التأمين والخدمات الاجتماعية التى يقرر مجلس إدارة الصندوق أن تتم على مستوى مركزى لكل طلاب الجامعات .

جـ) إقرار الموازنة السنوية للصندوق واعتماد حساباته الختامية السنوية .

د) توزيع إعانات من موارده السنوية على صناديق التكافل الاجتماعية بكل جامعة من الجامعات .

هـ) إدارة أموال الصندوق والعمل على تنمية موارده .

و) وضع اللوائح التى تنظم أعمال صناديق التكافل الاجتماعى على أن تتضمن قواعد الرقابة المالية على الصرف ، وطريقة اختيار المحاسبين القانونيين لمراجعة حساباتها .

ز) قبول الإعانات والهبات والوصايا التى توجه للصندوق .

ح) العمل على كل ما من شأنه تحقيق أهداف الصندوق » . (١٥٦)

وتنص المادة « ١٢٠ » « ينشأ بكل جامعة من الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى للتكافل الاجتماعى بالجامعة ، ويشكل مجلس إدارته برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية اثنين من عمداء الكليات أو المعاهد يختارهما مجلس الجامعة سنوياً . ويكون رئيس الجهاز الفنى لرعاية الشباب بالجامعة أميناً للصندوق .

ويختص مجلس إدارة الصندوق بالآتى :

(أ) العمل على تحقيق أهداف الصندوق بالجامعة .

(ب) توزيع الإعانات من الموارد التى تتوافر للجامعة لأغراض التكافل الاجتماعى للطلاب على كليات الجامعة ومعاهدها .

(جـ) تنفيذ الخدمات الاجتماعية لطلاب الجامعة التى يقرر مجلس الادارة أن تتم على مستوى مركزى بالجامعة .

(د) قبول الإعانات والهبات والوصايا التى توجه إليه .

(هـ) وضع موازنة الصندوق السنوية واعتماد حساباته السنوية الختامية .

وتتكون موارد الصندوق من :

١ ـ الإعانات التى تخصص لهذا الصندوق .

٢ ـ التبرعات التي يقبلها مجلس إدارته .

٣ ـ حصيلة الإيرادات من تأجير واستخدام المقاصف والنوادى وسائر مرافق الجامعة ووحداتها .

٤ ـ صافى إيرادات الحفلات والمهرجانات والمعارض التى تقام لصالح الصندوق .

٥ ـ سائر الموارد التى تأتى من مصادر أخرى لأغراض هذا الصندوق » .(١٥٧)

مما سبق يتضح مساهمة أستاذ الجامعة فى صندوق التكافل الاجتماعى على المستوى المركزى بالمجلس الأعلى للجامعات ثم دوره فى صندوق التكافل الاجتماعى الفرعى على مستوى الجامعة يأتى بعد ذلك دوره على مستوى الكلية أو المعهد حيث تنص المادة « ١٢١ » « ينشأ بكل كلية أو معهد بالجامعة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى للتكافل الاجتماعى لطلاب الكلية أو المعهد ، ويشكل مجلس إدارته برئاسة وكيل الكلية أو المعهد لشئون التعليم والطلاب وعضوية : اثنين من أعضاء هيئة التدريس يختارهما مجلس الكلية أو المعهد سنوياً . رئيس الجهاز الفنى لرعاية الشباب بالكلية أو المعهد ويكون أميناً للصندوق . بالإضافة إلى الطالب أمين مجلس اتحاد الطلاب بالكلية أو المعهد .

ويختص هذا المجلس بتحقيق التكافل الاجتماعي لطلاب الكلية أو المعهد ، ويضع موازنة الصندوق السنوية واعتماد حساباته الختامية السنوية .

ولتنفيذ مهام صندوق التكافل الاجتماعى على أكمل وجه تنص المادة رقم « ١٢٢ » « تضع مجالس إدارات صناديق التكافل الاجتماعى ضوابط الاتفاق لتحقيق أغراضها فى حدود سياستها العامة ، ويكون الصرف بشيكات توقع من رئيس مجلس إدارة الصندوق توقيعاً « أولاً » وأمين الصندوق توقيعاً « ثانياً » .

أستاذ الجامعة والعملية الامتحانية

يلعب أستاذ الجامعة دوراً رئيسياً فى عملية الامتحانات تلك العملية التى تعتبر محصلة نهائية للجهد المبذول فى العملية التعليمية ويأتى هذا الدور ممثلاً فى محاور متعددة على رأسها :

ـ العملية الإمتحانية وتنظيمها : يشرف أساتذة الجامعة على تنظيم وسير عمل الإمتحانات حتى تأتى النتائج انعكاساً للدور الاكاديمى لأستاذ الجامعة على مستوى الطلاب وطبقاً للائحة تنظيم أعمال الإمتحانات التى تعتمدها مجالس الجامعات تقرر أن الرئيس العام للامتحان هو عميد الكلية ويحل محله عند غيابه وكيل الكلية المختص وهو يشرف على سائر اللجان التى تقوم بأعمال الامتحانات.

وتشكل هذه اللجان على النحو التالى : (١٥٨)

ـ لجان الكنترول : وتشكل بقرار من عميد الكلية ويتولى رئاستها وكيل الكلية، ويتم إختيار أعضاء اللجان من بين أعضاء هيئة التدريس ويرأس كل لجنة أحد اعضائها من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين أو من المدرسين عند الضرورة .

ـ أما لجان الإشراف فيصدر قرار بتشكيلها من عميد الكلية وتتولى الإشراف على سير العمل فى لجنة الإمتحان وتضم :

أ ـ رئيس لجنة الإشراف ويكون من بين أعضاء هيئة التدريس المشتركين بلجنة الكنترول ويكون أستاذ المادة عند الضرورة .

ب ـ المراقبون ويختارون أولاً من أعضاء هيئة التدريس فى لجان الكنترول ثم من سائر أعضاء هيئة التدريس ويشرف مراقب واحد على كل ثلاثة لجان .

ويتضح مما سبق ذلك العبئ الإضافى ولكنه أساسى فى نفس الوقت الذى

يتحمله أعضاء هيئة التدريس للإشراف على العملية الإمتحانية حتى تصل بر الأمان وحتى يصل كل ذى حق على حقه من أجل مصداقية النتائج وارتباطها بالعملية التدريسية طوال العام الدراسى .

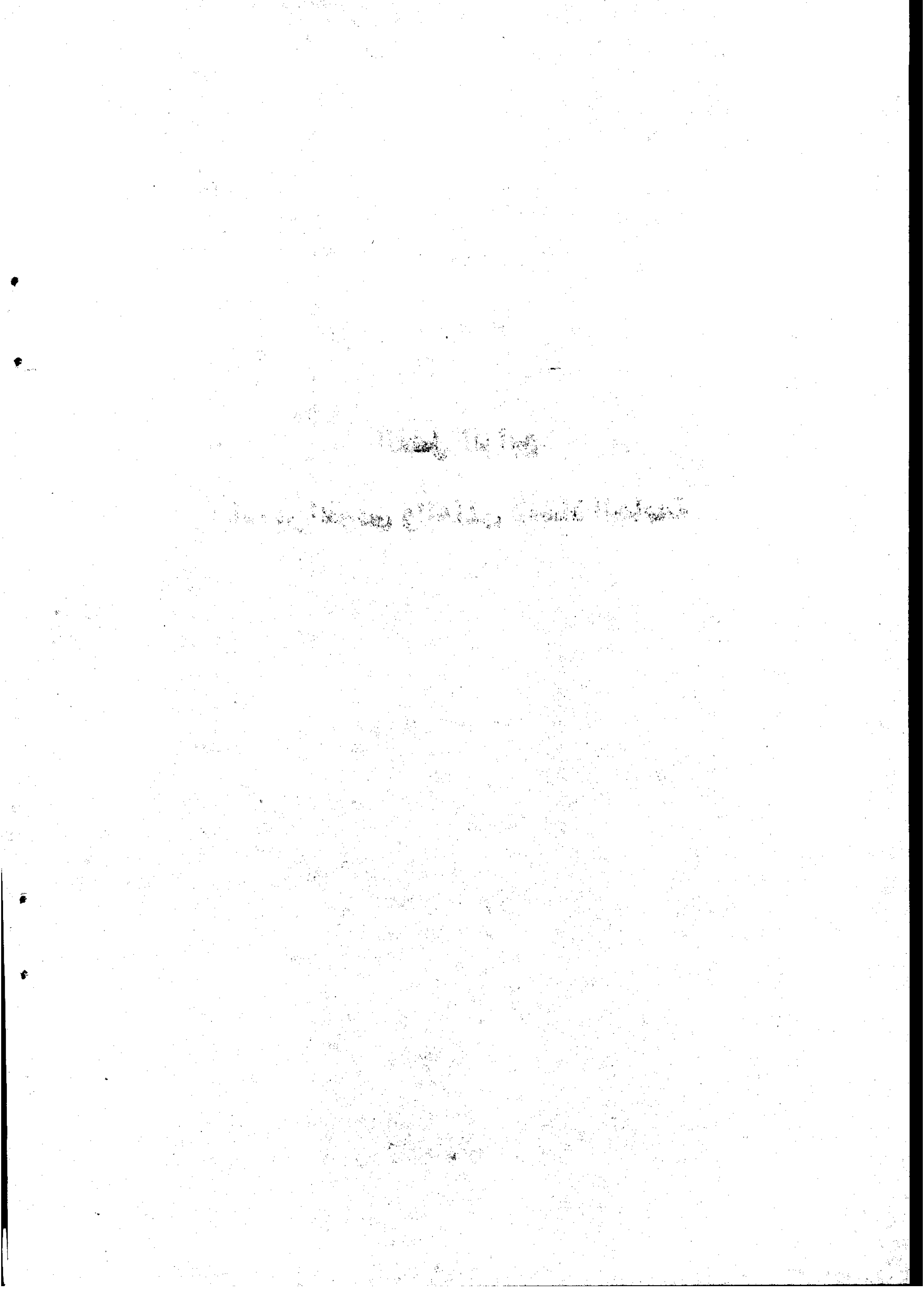
هذا محور أما المحور الثانى فيتركز فى الجهد الكبير الذى يبذله أساتذة الجامعات فى عملية التصحيح والتقييم ، تلك العملية التى يبذل فيها أستاذ الجامعة أقصى جهد خاصة وأنها تأتى فى نهاية العام الدراسى فى الوقت الذى يكون فيه أستاذ الجامعة أكثر حاجة للحصول على قدر من الراحة ، تلك العملية التى تتطلب قدراً كبيراً من الموضوعية والدقة والأمانة وهى صفات تتوافر فى أستاذ الجامعة .

وعلى أساس ذلك المحورين يلاحظ الباحث من تتبعه لتوقيتات العملية الامتحانية أنها تستحوذ وتحتل جزء كبير من وقت أستاذ الجامعة وعلى سبيل المثال كلية التربية هناك امتحانات لمرحلة الليسانس والبكالوريوس تشغل على الأقل أربعون يوماً يسبقها عملية إعداد وتليها عملية تصحيح ورصد واعلان النتائج بعدها يكون هناك امتحان الدبلوم العام نظام العامين والعام الواحد ثم امتحانات التأهيل التربوى التى تتم على مدار العام ، وفى بداية العام الدراسى هناك امتحانات الدور الثانى والدبلوم الخاص فى التربية .

فى الحقيقة أنه جهد ينوء به كاهل أستاذ الجامعة ولكن ذلك قدره ورسالته التى وهب نفسه من أجلها .

الفصل الرابع

الدور القومى والعالمى لأستاذ الجامعة



مقدمة وتمهيد

إضافة إلى الأدوار العديدة السابقة لأستاذ الجامعة .. حيث الدور الأكاديمى والدور الادارى والطلابى وأعمال الامتحانات .. يأتى دور هام لا يقل أهمية وثراء عن كل الأدوار السالفة .. وهو الدور القومى الذى يتركز فى خدمة الوطن فى الحقل السياسى سواء فى الداخل أو الخارج .

فالحقيقة .. أنه لا يوجد من هو أكثر تأهيلاً وإعداداً من أستاذ الجامعة كى يضطلع بالدور السياسى الهام ، والمتتبع لخريطة العمل السياسى فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين يجد أن معظم المناصب القيادية السياسية والتنفيذية شغلها أساتذة من الجامعة ، بالرغم من أن هذه الحقبة شهدت سيطرة الصفوة العسكرية على مقاليد الحكم والأمور فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فظاهرة سيطرة رجال الجيش على مقاليد الحكم والسلطة إذا كانت أخذت مأخذا عاليا إبان عهد الثورة الأول وما تلاه إلا أنها أخذت ثانية فى الإنحسار تدريجيا وبصفة خاصة فى أعقاب انكسار الجيش المصرى بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث بدأت مصداقية الاعتماد على أهل الثقة فى التراجع ليحل محلها الاعتماد على الخبرة والعلم فى المقام الأول ، وهنا أصبح الميدان مهيئًا ليحتل أساتذة الجامعات دورهم الطليعى فى قيادة سياسة الأمة .

لذا بدأت تظهر آفاق هذا الاتجاه من خلال العمل التشريعى ، حيث كان دور أستاذ الجامعة فى قيادة عجلة العمل التشريعى فى مصر واضحًا ، حيث اعتلى منصة ومنبر العمل التشريعى أساتذة جامعة ممن يشهد لهم بالكفاءة والقدرة والحكمة وعلى رأسهم د. رفعت المحجوب ، د. صوفى أبو طالب ، د. كامل ليله، د. لبيب شقير ، د. فتحى سرور .

وبالإضافة إلى رئاسة المجلس التشريعى ، فإن جزء كبير من أعضائه من أساتذة الجامعات .

ومن الطبيعى أن تقع مسئولية التشريع والرقابة على كاهل أعضاء هذا المجلس خاصة أساتذة الجامعات .

أستاذ الجامعة ومجلس الشعب :

إن مصالح المجتمع وأمانة المسئولية تقف وراء تحفيز أستاذ الجامعة على التصدى للمشكلات التى يواجهها المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية .

وتصدى أستاذ الجامعة للمشكلات التى تواجه المجتمع يعنى تحليل العوامل المؤثرة فيها وتوضيح الطريق السليم الذى يجب أن يسلكه أفراد المجتمع وهذا يمثل صميم وطبيعة عمله داخل الحرم الجامعى .

لذلك كان جزء من المقومات التى جعلت من أستاذ الجامعة ركيزة من الركائز الأساسية التى يرتكز عليها مجلس الشعب ، لأن هذا المجلس إذا بنى على أكتاف هيئة ضعيفة إزداد ضعفا ، وبالتالى لا ينتج عنه إلا قرارات ضعيفة .

ويختص مجلس الشعب بناء على دستور ١٩٢٣ بأمرين هامين هما :

١ ـ الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

٢ ـ التشريع الذى يختص بسن القوانين وتعديل بعض مواد الدستور واقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات التجارية وغيرها .

أما عمل أستاذ الجامعة فى مجلس الشعب فى وقتنا الحاضر فهو يتمثل فى رئاسة المجلس ورئاسة معظم لجانه ، بالاضافة إلى عمل العضو المنوط به ، حيث المشاركة فى مناقشة الأعمال والقضايا المطروحة على المجلس .

والحقيقة أننا إذا استعرضنا دور أستاذ الجامعة فى مجلس الشعب سنجده مشرف بكل تأكيد ، وإذا تطرقنا إلى عرض الأسماء اللامعة فى هذا المجلس سنجدها كثيرة .. وفى اضطراد مستمر نحو الزيادة ، فمنذ بداية الفصل التشريعى الأول وحتى الوقت الحاضر .. شارك العديد من أساتذة الجامعات فى دورات مجلس الشعب ، وعلى مختلف التخصصات العلمية ، ومن جميع الجامعات المصرية دون استثناء ، غير أن إفراد الحديث عن هذا الأمر يتطلب أعمال كثيرة ومؤلفات كثيرة .. خاصة لبحث مدى هذه المشاركة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها .. إلا أننا فى هذا الكتاب لسنا معنيين بدراسة هذا الأمر ، فسوف نرجىء ذلك لبحث قادم إن شاء الله إنما الذى نريد ابرازه فى هذا الصدد : أن هناك عبء آخر ملقى على أستاذ الجامعة وليس له أن ينفك منه ، فهو دور وطنى، ومن منا لا يلبى نداء وطنه حتى فى أشد المحن والشدائد التى يمر بها أى منا .

أستاذ الجامعة ومجلس الشورى :

يمثل مجلس الشورى مؤسسة من أقدم مؤسسات العمل السياسى فى مصر ، فقد بدأ أعماله فى نوفمبر من عام ١٨٦٦م وكان مقره آنذاك القلعة ، ثم ألغى هذا المجلس طبقا للدستور المؤقت الصادر عام ١٩٥٢م . (١٦٠)

حيث ساد اتجاه نحو وحدة مصدر القانون الوضعى أو التشريع لأن وجود مجلسين فى آن معاً من شأنه أن يعيق عملية التشريع القانونى وكذلك عملية التمثيل الشعبى ، إلا أن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً فسرعان ما تغير الأمر بعد الحرب العالمية الثانية وظهور اتجاه أفضلية الأخذ بنظام مجلسين نيابين معاً ، وأصبح ذلك الأمر متبعا فى أكثر من ٥٠ دولة من الدول التى تتبع النظام البرلمانى؛ وكان فى مصر منذ عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٢ مجلسين نيابيين

هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ . [١٦١]

وعادت الكرّة مرة أخرى انتهت بعام ١٩٨٠م حينما صدر قانون يوجب اقامة مجلس الشورى وتعددت طرق كيفية انتخاب أعضائه إلى أن استقرت على نظام الانتخاب الفردى فى الوقت الحالى [١٦٢] مع السماح باختيار جزء من أعضائه دون انتخاب وهذا حق لرئيس الجمهورية فقط .

أما اختصاصات هذا المجلس فقد حددتها المادة ١٩٤ من الدستور والتى تنص على أن « يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادىء ثورتي يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى » .

وقد نصت المادة ١٩٥/ ٦ من الدستور على أنه يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون الداخلية أو الخارجية .

إضافة لما سبق يتحدد الاختصاص التشريعى لمجلس الشورى في الفقرات من ١ ـ ٥ من المادة ١٩٥ من الدستور بصورة أكثر جلاء ، حيث يؤخذ رأى المجلس فيما يلى :

١ ـ الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .

٢ ـ مشروعات القوانين المكملة للدستور .

٣ ـ مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ـ معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة .

٥ ـ مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية . (١٦٣)

إنها حقا مهام كبيرة .. ومن لها ؟! لقد كان أستاذ الجامعة من أوائل الذين تحملوا مشاق العمل فى هذه المهام وذلك لما يتمتع به من قدرات على القيام بمثلها ، ولذلك تبدو الصورة واضحة جدية داخل أروقة مجلس الشورى فقد ترأسه منذ إنشائه فى شكله الأخير .. د. صبحى عبد الحكيم ، د. على لطفى ، د. مصطفى كمال حلمى . كما أن معظم لجانه وأهل العزم فيه من أساتذة الجامعات .. فهم أصحاب رأى ومشورة بحق .

وقد أدلى هؤلاء بدلوهم فى كثير من المناقشات التى ناقشها المجلس ومنها :

نحو سياسة تعليمية مستقرة ـ مشكلة الدواء المصرى ـ والأمية ـ والبطالة وغيرها .

ولا يقتصر العمل داخل لجان مجلس الشعب والشورى على الرجال وحدهم بل تعدى ذلك لانضمام سيدات من أساتذة الجامعات بفضل ما حققنه من مكانات علمية واجتماعية ومنهن د. حمدية زهران ، د. سمية القليوبى ، د. سامية الجندى ، د. زينب السبكى ، د. فوزية عبد الستار ، د. فرخندة حسن .. وغيرهن .

وتشير الاحصاءات إلى أن حوالى ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشورى من أساتذة الجامعات ، وأن الجامعات جميعها تشارك بدفع أساتذتها للعمل داخل أروقة هذا المجلس .

أستاذ الجامعة ومجلس الوزراء :

وفى مجال العمل التنفيذى ، نجد أن أساتذة الجامعات احتكروا تقريبا منصب رئيس الوزراء ، وكانت أنجح الوزارات تلك التى قادها أساتذة الجامعة مثل

د. عبد العزيز حجازى ، د. فؤاد محى الدين ، د. على لطفى ، د. عاطف صدقى ، د. كمال الجنزورى :

وقد شهدت هذه الوزارات اجراءات جادة فى سبيل انهاء الأزمة الاقتصادية وعلاج الروتين الحكومى ، ومواجهة الاسراف داخل الجهاز الادارى ومحاولة ترشيد الانفاق الحكومى ، وعلاج مشكلات التضخم وغيرها وكلها مسئوليات جسام لا ينوء بحملها إلا أولى العزم من الأساتذة الجامعيين القادرين على إعمال النظريات الاقتصادية والادارية فى الواقع التطبيقى .

ولم يقتصر عمل أستاذ الجامعة فى هذا المجال فحسب .. بل أن غالبية الوزارات التى تم تشكيلها فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السادات والرئيس مبارك معظمها من أساتذة الجامعات ، حيث تشير الاحصاءات إلى تولى عدد كبير من أساتذة الجامعات فى المناصب الوزارية العليا فى الدولة ، وهذه الاحصاءات اشار إليها سكرتير الرئيس للمعلومات حينما قال « إنه فى احصائية عن المناصب الوزارية فى مصر منذ الثورة وحتى الآن تبين أن ٩٠ ٪ من هذه المناصب تولاها أساتذة جامعات ، وهذا يعد كتقدير من جانب الدولة لرجال الجامعات كخبراء وفنيين متخصصين » . (١٦٧)

فالحقيقة التي لا جدال فيها أنه عندما تكون الوزارة من أساتذة الجامعات تكون قادرة على دراسة أحوال البلاد دراسة علمية متأنية ومستفيضة مع وضع الحلول لمشاكل المجتمع والتخطيط لمستقبله .

وإذا كان هذا الأمر يعد عبئا على أستاذ الجامعة بجانب الأعباء الملقاه على عاتقه إلا أن ذلك يضيف إلى أستاذ الجامعة الأكاديمى حساً تنفيذياً يتفاعل من خلاله المكون النظرى لديه مع المكون والدور التطبيقى مما يؤدى إلى نضج الممارسة السياسية لديه ، وهذا قدر لأن يؤديه أستاذ الجامعة فى خدمة الوطن .

ومما هو جدير بالذكر أن دور أستاذ الجامعة السياسى لا يقتصر على العمل التشريعي والتنفيذي حسبما ذكرنا فحسب ، بل أن له أدواراً هامة لا تقل فعاليتها عن سابقتها ، وذلك من خلال أجهزة الدولة الخطيرة سواء على مستوى التخطيط والرقابة أم من خلال أجهزة التنظيم والرقابة وأجهزة التنظيم والادارة ، والتعبئة العامة والاحصاء وهى أجهزة تتابع وتراقب وتخطط للعمل الحكومى بحيدة وموضوعية .

إضافة إلى المجالس القومية المتخصصة والتى تتشكل من أساتذة الجامعات .

وفى مجال السياسة الخارجية فكثيرا ما يعهد إلى أساتذة الجامعات شغل أكثر المناصب حساسية فى العمل الدبلوماسى ، فكثير من السفراء أو المستشارين على اختلاف توجهات عملهم من أساتذة الجامعات .. وكثيرا منهم من يشغل مناصب هامة فى المنظمات الدولية ممثلاً لمصر وخبيراً منتدبا تستفيد منه هذه المنظمات مثل منظمة اليونسكو أو الطاقة الدولية أو الأغذية والزراعة والبنك الدولى وغيرها .. وأعظم مثال لذلك تولى الدكتور بطرس غالى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى الفترة الماضية .

على صعيد آخر وعلى مستوى العمل التنفيذى شغل العديد من أساتذة الجامعات منصب المحافظ للعديد من محافظات مصر وهو منصب يعد بمثابة إنابة رئيس الجمهورية داخل حدود اقليمية محددة . حيث يتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وله السلطة الكاملة على كل مرافق الانتاج والخدمات فى نطاق المحافظة . بل أنه له اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والادارية بالنسبة للمرافق التى نقلت إلى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازنتها [١٦٥] . وقد وصلت نسبة من شغل منصب المحافظ حوالى ٤٠ ٪ من جملة نسبة المحافظين على مستوى

محافظات مصر فى وقت سابق .

وعلى مستوى العمل الحزبى لا يمكن لنا أن نغفل دور أساتذة الجامعات فى هذا المجال ، فقد أثرى العديد منهم العمل السياسى والحزبى بفكرهم وتخطيطهم ووعيهم وزاد فى حركة وعى الجماهير والمجتمع بعامة بكثير من المسائل السياسية والتنموية وغيرها .

أستاذ الجامعة كثروة قومية :-

إن مساهمة أستاذ الجامعة فى مجال زيادة الانتاج والدخل القومى لا يقتصر على الزيادة من الدخل التى تمثل تطور البحث العلمى بما يتلاءم مع التطور التكنولوجى لتحسين الكفاءة الانتاجية ، وتطوير البحث التربوى لرفع كفاءة العائد من العملية التعليمية من أجل إعداد المواطن الصالح القادر على خدمة الوطن ورفع الانتاج .

بل يتعدى دور أستاذ الجامعة ذلك إلى زيادة الدخل القومى عن طريق جلب العملات الصعبة ورؤوس الأموال من الخارج بشغلهم مناصب أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخارجية الأجنبية والعربية .

فقد تحملت مصر عبء الحركة الثقافية والتعليمية فى الأقطار العربية الشقيقة نتيجة لريادتها الثقافية والفكرية ، وهنا كان أساتذة الجامعات سفراء فوق العادة عند شغلهم لمناصب أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات العربية النامية .

ولنأخذ مثالاً على ذلك .. دول الخليج العربية .. حيث أن معظم جامعاتها وكلياتها قامت على أكتاف أساتذة من الجامعات المصرية (١٦٦) .. وفى مختلف التخصصات العلمية سواء فى العلوم الأساسية أو العلوم التطبيقية أو فى مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية والقانونية . وغيرها .

وهذا عبء جديد ألقى على أساتذة الجامعات انبثق من دور مصر الريادى في المنطقة العربية وكان على مصر أن تلبى النداء لأشقائها العرب ، كعادتها دائما .

أستاذ الجامعة والدور الاعلامى :-

ولا يقتصر دور أستاذ الجامعة كمصدر للإشعاع الفكرى والتثقيف السياسى والقومى على دوره داخل أسوار الجامعة فحسب ، بل يمتد هذا الدور إلى الحقل الإعلامى خاصة فى مجال الصحافة ، حيث تعتبر المقالات المتعددة التى تمثل مساحات كبيرة من صفحات المجلات والجرائد اليومية والدوريات مصدراً من مصادر التوعية السياسية والقومية .

والراصد لتلك المقالات تجذب أنظاره أسماء متعددة : منها (اصلاح العقاد د. سعيد إسماعيل على ، د. عبد العظيم رمضان ، د. على الدين هلال ، د. عواطف عبد الجليل د. محمد عصفور . د. مفيد شهاب ، د. نعمات أحمد فؤاد ، د. محمد حلمى مراد ، وغيرهم الكثير وهؤلاء على سبيل المثال لا الحصر) .

ويمارس هؤلاء الأساتذة دوراً كبيراً وهاماً فى تعبئة الرأى العام للقضايا المصيرية التى يمر بها الوطن مثل قضايا الانتاج وتلوث البيئة والادمان وترشيد الاستهلاك والسكان سواء على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشات التلفيزيون أو ميكرفون الاذاعة من خلال البرامج المواجهة التى يكون لها الأثر الفعال فى تبنى المواطنين لقضايا بلادهم .

فالهدف من عملية الاعلام هو تبصير وتوعية وربط المواطنين بعضهم ببعض ومحاولة التأثير على آراءهم واتجاهاتهم وبالتالى التأثير على سلوكهم [١٦٧] وينطبق ذلك على تهيئة الرأى العام وتعبئته عندما يواجه الوطن خطراً خارجياً أو داخلياً ،

فهل هناك أقدر من المختصين والمتخصصين من أساتذة الجامعات على توضيح هذه الحقائق واستلهام الماضى واستشراف المستقبل ؟ بما يتبعه توزيع للأدوار وتهيئة الأذهان لتحمل ضريبة الوطن والأرض .

فالحقيقة أن المجتمع ينتظر من أجهزة الإعلام على اختلاف مستوياتها (صحف ـ اذاعة ـ تليفزيون ... إلخ) أن تيسر له فرصة الحياة الهائلة الكريمة ، وكيفية اتخاذ القرارات التى توجه مستقبله نحو الأفضل .

وبالتالى فهى تعطى أفراد المجتمع تفسيراً لما يحيط بهم من ظواهر ودوافع وتهدف إلى تنمية مهارات واستعدادات واتجاهات جديدة لديهم بغرض التنمية الشاملة والسعى المستمر نحو التجديد والتغيير الاجتماعى .

فمن أهم مسئوليات رجل الاعلام :

ـ ترشيد اتجاهات الرأى العام سواء على المستوى المحلى أو العالمى وذلك بقياسه والتعرف على اتجاهاته إزاء مختلف المسائل والقضايا الحيوية ، وذلك بغرض وضع الخطط الأساسية لضبطه عن طريق تغيير مساره إلى ما يتفق مع الايديولوچية السائدة فى المجتمع .

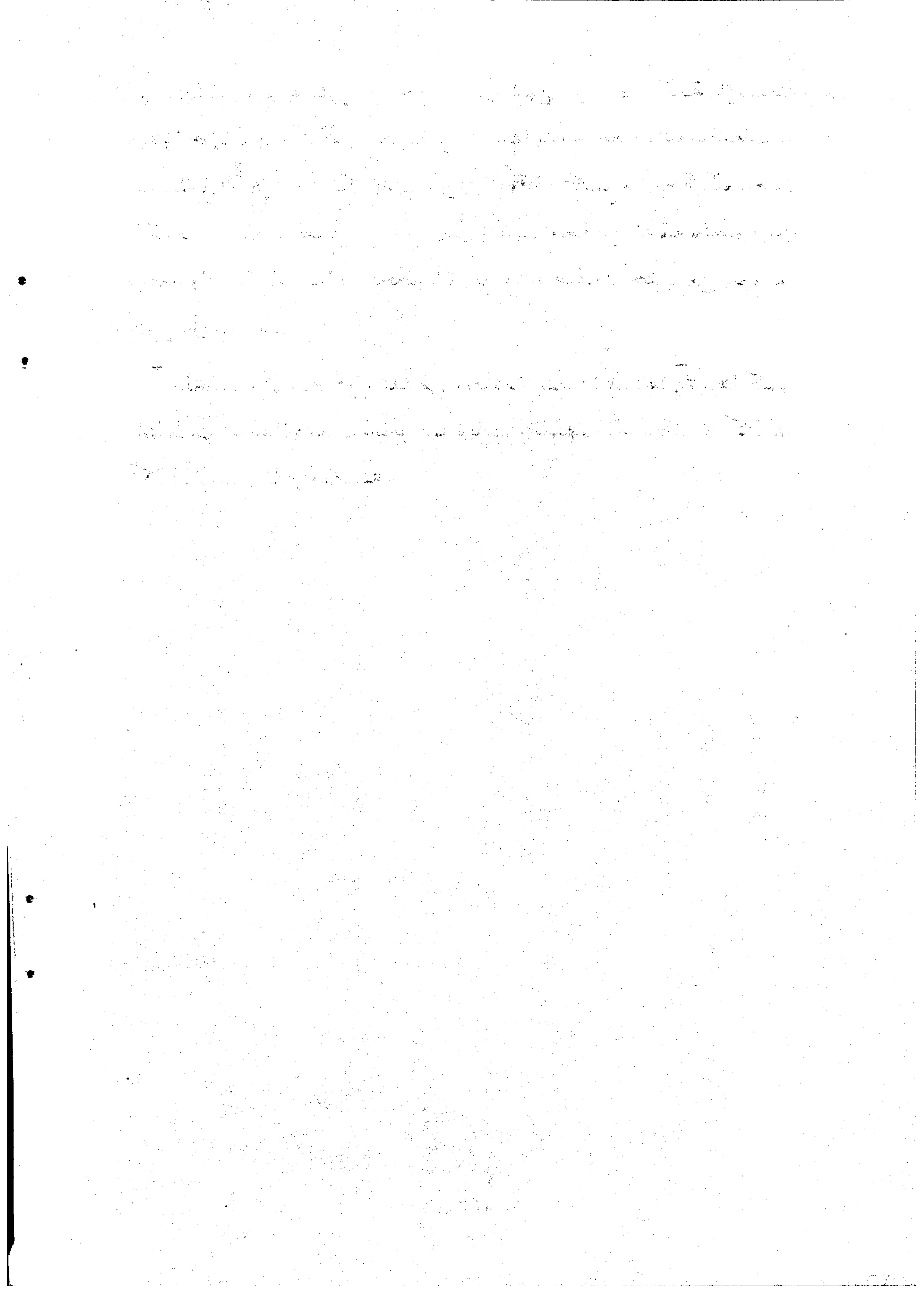
ـ ترشيد القيم الاجتماعية وهذا يتطلب معايشة وممارسة هذه القيم والرجوع بها إلى جذورها الثقافية والوقوف على وظائفها الاجتماعية (١٦٨) والحقيقة أن الوعى باتجاهات الرأى العام ومعرفة القيم ومحاولة ترشيدهى تتطلب من العلم والمقدرة درجة كبيرة ، وهى ما يخطر بها أستاذ الجامعة فى مجال الاعلام حيث تتوفر لديه القدرة على التنبؤ بردود الأفعال والالتزام بقواعد البحث العلمى تجاه أى مشكلة وتحليل ابعادها بهدف ايجاد الحلول المناسبة لها .

أستاذ الجامعة والمجال الدينى :ـ

تشهد البلاد حاليا مجموعة من القضايا الدينية الشائكة وكثير من المسائل

التى تتطلب فتاوى مستنيرة من جانب رجال الدين ، واذا نظرنا لقمة المؤسسات الدينية حاليا لوجدنا أن أعلى منصب فى أى منها يشغله أحد أساتذة الجامعات .. فهذا شيخ الأزهر ، وكذلك المفتى ، ووزير الأوقاف كلهم من رجال الجامعات الأفذاذ .. ذلك أن العمل فى هذا المجال يتطلب سعة من الفقه والعلم وبذل الجهد والمشقة لاستخلاص الحكم الشرعى وهذه صفات أحد ـ من يقوم بها هم رجال الجامعات .

فالحقيقة أن هذه أدوار عدة فى مجالات متعددة لمسناها وغيرها كثيرا استقطبت أساتذة الجامعات فقاموا بها بجانب وظائفهم الأساسية .. مما كان لها أكبر الأثر على انتاجيته العلمية .



الفصل الخامس
دراسة ميدانية
لواقع دور أستاذ الجامعة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الدراسة الميدانية لواقع دور أستاذ الجامعة

١ ـ إجراءات الدراسة ومنهاجيتها : ـ

تنقسم الدراسة الميدانية إلى :

ـ دراسة واقع الدور الأكاديمى لأستاذ الجامعة من خلال تحليل إستجابات العينة لاستمارة المقابلة كما هو كائن للدور الأكاديمى داخل الجامعات المصرية.

ـ دراسة واقع الدور الادارى لأستاذ الجامعة من خلال تحليل استجابات العينة لإستمارة المقابلة كما هو كائن بالفعل للدور الادراى لأستاذ الجامعة والى أى حد يتأثر الدور الاكاديمي بالدور الادارى .

ـ دراسة واقع الدور القومى لأستاذ الجامعة ، مشاركته فى الحقل التشريعى والتنفيذى والوزارى والإعلامى . وذلك من خلال تحليل استجابات العينة لاستمارة المقابلة كما هو كائن بالفعل لهذا الدور .

ـ دراسة واقع الصراع الذى يعيشه أستاذ الجامعة من خلال دراسة العلاقة بين العمل الأكاديمى وكل الأعمال الأخرى منها الادارى والقومى .

٢ ـ أدوات الدراسة : ـ

ـ تستخدم الدراسة إستمارة المقابلة (١٦٩) والتى صممت للوقوف على واقع أستاذ الجامعة ، الذى يشارك فى العمل الادارى والعمل القومى . وتشمل إستمارة المقابلة على أربعة أجزاء هى : ـ

أ ـ بيانات استيضاحية « السن ـ الوظيفة ـ الدرجة العلمية ـ المناصب الإدارية .... » .

ب ـ الدور الأكاديمى « ساعات التدريس ـ عدد الابحاث ـ حضور المؤتمرات ـ

مجلس القسم ـ مجلس الكلية ـ الاشراف على الرسائل ... » .

جـ ـ الدور الادارى « رئيس جامعة ـ نائب رئيس جامعة ـ عميد كلية ـ وكيل كلية ـ رئيس قسم ـ اتحاد الطلاب ـ خدمات طلابية ... » .

د ـ الدور القومى « عضوية مجلس الشعب ـ عضوية مجلس الشورى ـ عضوية مجلس الوزراء ـ عضوية المجالس المحلية ....» .

٣ـ أسلوب المعالجة الاحصائية :

تستخدم فى هذه الدراسة المعالجات الاحصائية التالية :

أـ النسبة المئوية (P) ودلالتها الاحصائية لحساب ما يقوم بعمله أستاذ الجامعة بالفعل والتى تقدر بالمعادلة التالية (١٧٠) .

$$P = \frac{f}{f7}$$

حيث

ـ أستجابة العينة $f =$

ـ مجموع استجابات العينة ككل $f7 =$

ـ النسبة المئوية $P =$

$$\frac{d`}{\frac{sd}{\sqrt{n}}}$$

ب ـ اختبار (t) فروق النسب ودلالتها الاحصائية ، وذلك لحساب الفرق بين ما يقوم به أستاذ الجامعة فى الواقع وبين أن يقوم به وتحدده المعادلة (IVI) :

$t =$, $d = P_1 - P_2$

حيث ـ الفرق بين النسب = $P`$

ـ النسب المئوية لما يقوم به أستاذ الجامعة فى الواقع = P_1

ـ النسب المئوية لما يجب أن يقوم به أستاذ الجامعة = P_2

ـ الانحراف المعيارى لفروق النسب = Sd

ـ عدد أفراد العينة = n

جـ مقياس حق المطالبة X^2 وذلك لحساب الدلالة الاحصائية للأسئلة التى تتطلب الاجابة بـ (نعم ـ إلى حد ما ـ لا) وتقدر (X^2) بالمعادلة (١٧٢) =

$$X^2 = 7 \frac{(fo - fe)}{fe}$$

حيث :

ـ التكرار المشاهد = fo

ـ التكرار المتوقع = fe

٤ ـ تحليل خصائص العينة :

أسفر « تطبيق استمارة المقابلة » (١٧٣) على العينة التالية :

أ ـ عينة هيئة التدريس والتى تعتلى منصباً إدارياً بالجامعة أو الكلية .

جدول رقم « ١ »

يوضح العينة والعدد والجامعة والكلية .

المنصب	العدد	الجامعة / الكلية
رئيس جامعة	٣	المنصورة ـ الزقازيق ـ الاسكندرية
نائب رئيس جامعة	٥	المنصورة ـ الزقازيق ـ الاسكندرية
عميد كلية	١٢	التربية ـ العلوم ـ الهندسة ـ الآداب ـ التجارة ـ الطب ـ الصيدلة
وكيل كلية	١٦	التربية ـ العلوم ـ الهندسة ـ الآداب ـ التجارة ـ الطب ـ الصيدلة
رئيس قسم	٢٣	التربية ـ العلوم ـ الهندسة ـ الآداب ـ التجارة ـ الطب ـ الصيدلة

ـ جدول رقم « ٢ » يوضح العينة ودرجاتهم العلمية :ـ

المنصب	الدرجة العلمية		المجموع
	أستاذ	أستاذ مساعد	
رئيس الجامعة	٣	—	٣
نائب رئيس الجامعة	٥	—	٥
عميد كلية	١٢	—	١٢
وكيل كلية	١٤	٢	١٦
رئيس قسم	١٨	٥	٢٣
المجموع	٥٢	٧	٥٩

ب ـ عينة أساتذة الجامعة والذين يحتلون مناصب ذات أدوار قومية والتى يوضحها الجدول رقم « ١٥ »

المنصب	العدد
مناصب وزارية	٤
مجلس الشعب	٣
مجلس الشورى	٦
مجالس محلية	٣
الصحافة	٦
المجموع	٢٢

٥ ـ نتائج الدراسة وتحليلها :ـ

تشمل نتائج الدراسة أربعة محاور وذلك بعد تحليل نتائج استجابات العينة لاستمارة المقابلة .

ـ المحور الأول :

دراسة العلاقة بين تواجد أستاذ الجامعة بالكلية أ و الجامعة والمنصب الادارى:

يوضح الجدول رقم « ١٦ » عدد الأيام التى يتواجدها « أستاذ الجامعة »

بالكلية أو الجامعة التى يعمل بها وكذلك عدد ساعات الانتداب فى كليات أخرى .

جدول رقم (٤)

المتغيــرات	الفئــة	رئيس الجامعة		نائب رئيس الجامعة		عميد كلية		وكيل كلية		رئيس قسم	
		ك	I.Q	ك	I.Q	ك	I.Q	ك	I.Q	ك	I.Q
عدد الأيام التى يقضيها أستاذ الجامعة فى مكان عمله	٣ أيام أسبوعيا	—	—	١	٢٠	٣	٢٥	٤	٢٥	٥	٢١٫٧
	٤ أيام أسبوعيا	١	٣٣٫٣	٢	٤٠	٥	٤١٫٧	٥	٣١٫٣	٩	٣٩٫٠
	٥ أيام أسبوعيا	٢	٦٦٫٦	٢	٤٠	٤	٣٣٫٣	٥	٣١٫٣	٧	٣٠٫٠
	٦ أيام أسبوعيا	—	—	—	—	—	—	٢	١٢٫٥	٢	٨٫٧
عدد ساعات التدريس بكليته .	٤ ساعات أسبوعيا	١	٣٣٫٣	٣	٦٠	—	—	—	—	—	—
	٦ ساعات أسبوعيا	٢	٦٦٫٦	١	٢٠	٢	١٦٫٧	—	—	٥	٢١٫٧
	٨ ساعات أسبوعيا	—	—	—	—	٨	٦٦٫٧	٨	٥٠	٩	٣٩٫٠
	١٢ ساعة فأكثر	—	—	—	—	٢	١٦٫٧	٨	٥٠	٩	٣٩٫٠
عدد ساعات الانتداب	٢ ساعة أسبوعيا	١	٣٣٫٣	١	٢٠	—	—	—	—	—	—
	٤ ساعة أسبوعيا	١	٣٣٫٣	١	٢٠	٥	٤١٫٧	٤	٢٥	٥	٢١٫٧
	٦ ساعة أسبوعيا	—	—	—	—	٦	٥٠	٨	٥٠	١٣	٥٦٫٥
	١٢ ساعة أسبوعيا	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٤٫٣

ويتضح من الجدول رقم (٤) الآتى :

ـ أن عدد الأيام التى يقضيها رئيس أى جامعة لتولى منصب رئاسة الجامعة يتحدد ما بين (٤ ـ ٥) أيام أسبوعياً كما يوضحها الجدول أى أن رئيس الجامعة يحتاج ما بين أربعة أو خمسة أيام أسبوعياً لأداء المهام الموكلة له ، أربعة أيام أى بنسبة ٣٣٫٣٪ ، خمسة أيام بنسبة ٦٦٫٦ ، أما أيام الأسبوع الباقية إما يقضيها فى الناحية التدريسية وهو ما أوضحه الجدول أن بعضهم يقوم بالتدريس

فى كليته ما بين ٤ ساعات بواقع ٣ر٣٣ ٪ من أفراد العينة ، ٦ ساعات أسبوعياً بواقع ٦ر٦٦ ٪ من أفراد العينة ، كما يقوم بعضهم بالإنتداب والتدريس فى كليات أخرى بواقع ٢ ساعة أسبوعياً بنسبة ٣ر٣٣ ٪ من أفراد العينة ، ٤ ساعات أسبوعياً بنسبة ٣ر٣٣ ٪ من أفراد العينة ، ومن الملاحظ أنه ليس كل رؤساء الجامعات يقومون بالتدريس فى كلياتهم أو الانتداب والتدريس فى كليات أخرى وذلك لانشغالهم الكامل بالأعمال الادارية والفنية بالجامعة .

ـ إن عدد الأيام التى يقضيها نائب رئيس الجامعة لتولى مهامه الادارية والفنية تتراوح ما بين (٣ : ٥) أيام أسبوعياً بواقع ثلاثة أيام بنسبة ٢٠ ٪ من أفراد العينة، ٤ أيام بنسبة ٤٠ ٪ من أفراد العينة ، ٥ أيام بنسبة ٤٠ ٪ من أفراد العينة ، كما يقوم البعض منهم بالتدريس فى كليته بواقع ٤ ساعات أسبوعياً وبنسبة ٦٠ ٪ من أفراد العينة ، ٦ ساعات أسبوعياً بنسبة ٢٠ ٪ من أفراد العينة ، كما يقوم البعض منهم بالانتداب للتدريس خارج جامعته وكليته بواقع ٢ ساعة أسبوعياً بنسبة ٢٠ ٪ من أفراد العينة ، ٤ ساعات أسبوعياً بنسبة ٢٠ ٪ من أفراد العينة ، ومن الملاحظ أن الأعمال الادارية والفنية التى توكل لنائب رئيس الجامعة تشغله عن أدائه العلمى كما يوضحه الجدول السابق .

ـ إن عدد الأيام التى يقضيها عميد الكلية لتولى مهام أعماله الادارية تتراوح ما بين (٣ ، ٥) أيام أسبوعياً بواقع ثلاثة أيام أسبوعيا بنسبة ٢٥ ٪ من أفراد العينة، أربعة أيام بنسبة ٧ر٤١ ٪ من أفراد العينة ، خمسة أيام بنسبة ٣ر٣٣ ٪ من أفراد العينة ، كما يقومون بالتدريس داخل كليتهم لأنهم يمثلون كأعضاء فى أقسامهم بجداول تدريسية بواقع ٦ ساعات أسبوعياً بنسبة ٧ر١٦ ٪ من أفراد العينـة ، ٨ ساعات أسبوعياً بنسبة ٧ر٦٦ من أفراد العينة ، ١٢ ساعة أسبوعياً

بنسبة ١٦٫٧ ٪ من أفراد العينة ، كما يقوم البعض منهم بالإنتداب للتدريس خارج كليتهم بواقع ٤ ساعات أسبوعياً بنسبة ٤١٫٧ ٪ ، ٦ ساعات أسبوعياً بنسبة ٥٠ ٪ من أفراد العينة ، ومن الملاحظ أن العينة أغلبها يقوم بالتدريس فى كليته وخارج كليته وذلك للإنتشار العلمى له .

ـ إن عدد الأيام التى يقضيها وكيل الكلية سواء وكيل الكلية لشئون الطلاب أو وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث ـ لتولى مهامه الادارية والفنية والعلمية تتراوح ما بين (٣ : ٦) أيام أسبوعياً بواقع ثلاثة أيام أسبوعياً بنسبة ٢١٫٧ ٪ من أفراد العينة ، أربعة أيام أسبوعياً بنسبة ٣٩ ٪ من أفراد العينة ، خمسة أيام أسبوعياً بنسبة ٣٠ ٪ من أفراد العينة ، ستة أيام بنسبة ٨٫٧ ٪ من أفراد العينة ، كما يقومون بالتدريس فى كلياتهم لأنهم يمثلون كأعضاء داخل القسم والبعض منهم يكون رئيس القسم ، بما يسمح لهم القسم كناحية توزيعية لساعات التدريس وذلك بواقع ٨ ساعات أسبوعيا بنسبة ٥٠ ٪ من زفراد العينة ، ١٢ ساعة فأكثر بنسبة ٥٠ ٪ من أفراد العينة ، ومن الواضح أن كل وكيل كلية له جدول تدريس يقوم بتدريسه ، البعض منهم يقوم بالتدريس منتدباً فى كليات أخرى بواقع ٤ ساعات أسبوعياً بنسبة ٢٥ ٪ من أفراد العينة ، ٦ ساعات أسبوعياً بنسبة ٥٠ ٪ من أفراد العينة .

ـ إن عدد الأيام التى يقضيها رئيس القسم لأداء مهامه العلمية والادارية بكليته يتراوح ما بين (٣ ـ ٦) أيام أسبوعيصا بواقع ثلاثة أيام أسبوعياً بنسبة ٢١٫٧ ٪ من زفراد العينة ، أربعة أيام أسبوعياً بنسبة ٣٩ ٪ من أفراد العينة ، خمسة أيام أسبوعياً بنسبة ٣٠ ٪ من أفراد العينة ، ستة أيام أسبوعياً بنسبة ٨٫٧ ٪ من أفراد العينة .

كما يقوم كل رئيس قسم بأداء عمله العلمي التدريسي من واقع عدد الساعات التي يقوم بتدريسها في قسمه بواقع ٦ ساعات أسبوعيا بنسبة ٢١٫٧٪ من أفراد العينة ، ٨ ساعات أسبوعيا بنسبة ٣٩٪ من أفراد العينة ، ١٢ ساعة فأكثر أسبوعيا بنسبة ٣٩٪ من أفراد العينة ، كما يقوم البعض منهم بالانتداب للتدريس خارج كليته بواقع ٤ ساعات بنسبة ٢١٫٧٪ من أفراد العينة ، ٦ ساعات أسبوعيا بنسبة ٥٦٫٥٪ من أفراد العينة ، ١٢ ساعة فأكثر أسبوعيا بنسبة ٤٫٣٪ من أفراد العينة .

ـ والملاحظ عامة من الجدول السابق أن العمل الاداري يشغل كل الوقت بالنسبة للمناصب من رئيس الجامعة وحتى رئيس القسم والموضحة في الجدول .

وإذا كانت هناك عدة أيام لا يقوم بالعمل فيها داخل جامعته أو كليته فإنه ينتدب للتدريس في كلية أو جامعة أخرى .

المحور الثاني : « دراسة العلاقة بين الدور الأكاديمي والمنصب الإداري :

تم دراسة هذا المحور على اتجاهين هما : العمل الأكاديمي مع عدم شغل منصب ادراي ـ والثاني العمل الأكاديمي مع تولي منصب اداري .

أ ـ العمل الأكاديمي مع عدم شغل منصب اداري :

الجدول رقم « ٥ » يبين العلاقة بين نوع العمل الأكاديمي والدرجة العلمية في حالة عدم تولي أستاذ الجامعة أي منصب اداري .

جدول رقم (٥)

نـــوع العمـــــل	مدرس	أستاذ م	أستاذ
	فى المتوسط	فى المتوسط	فى المتوسط
عدد الساعات الفعلية للتدريس	١٨ ساعة أسبوعياً	١٣ ساعة أسبوعياً	١٠ ساعات أسبوعياً
عدد الابحاث التى قام باجرائها	٩ أبحاث	٧ أبحاث	٤ أبحاث
عدد المؤلفات العلمية (كتب)	٣ كتاب	٦ كتاب	٦ كتاب
الترجمات	٢ كتاب	٣ كتاب	٢ كتاب
الأشتراك فى مجلس القسم	١٦/ ٦٣٪ فئه	٢٠/ ١٠٠٪ فئه	١٥/ ١٠٠٪ فئه
الاشتراك فى مجلس الكلية	٢/ ٨٪ فئه	١٦/ ٩٠٪ فئه	١٥/ ١٠٠٪ فئه
الأشترك فى مؤتمرات علمية محلية	١٢ مؤتمرا/ ندوة	٩ مؤتمرا/ ندوة	٣ مؤتمرا/ ندوة
الاشتراك فى مؤتمرات علمية عالمية	٢ مؤتمرا/ ندوة	٣ مؤتمرا/ ندوة	٧ مؤتمرا/ ندوة
عدد الرسائل العلمية التى قام بالاشراف عليها	٢ (مساعد) رسالة	٨/ رسائل	١٠/ رسائل
الحكم على الرسائل العلمية	ــــ	١٢/ رسالة	١٦/ رسالة
العمل كأستاذ زائر	٢/ ٨٪ فئه	٣/ فئه	٧/ فئه
العمل خارج القطر (أعارات)	١٢/ ٤٨٪ فئه	١٦ فئه	١٢ فئه
الاستشارات العلمية	٢/ ٨٪ فئه	٤/ ١٦٪ فئه	٦/ ٢٤٪ فئه
عدد الساعات اللازمة لتحضير المحاضرات	٢ ساعة	٢ ساعة	١ ساعة
عدد ساعات الانتداب	٦ ساعات أسبوعياً	٦ ساعات أسبوعياً	٦ ساعات أسبوعياً

ب ـ العمل الأكاديمي مع شغل منصب اداري :

والجدول رقم (٦) يبين العلاقة بين نوع العمل الأكاديمى وشغل المنصب الادارى

جدول رقم (٦)

نوع العمل	رئيس الجامعة	نائب رئيس الجامعة	عميد كلية	وكيل كلية	رئيس قسم
	فى المتوسط	فى المتوسط	فى المتوسط	فى المتوسط	فى المتوسط
عدد الساعات الفعلية للتدريس	٢	٤	٦	٨	١٠
عدد الابحاث التى قام باجرائها	—	—	٢	٣	٥
عدد المؤلفات العلمية (كتب)	—	١	٢	٢	٣
الترجمات	—	—	—	٢	٣
الاشتراك فى مجلس القسم	٣	٥	٢	١٦	٢٣
الاشتراك فى مجلس الكلية	٣	٥	١٢	١٦	٢٣
الاشترك فى مؤتمرات علمية محلية	—	—	٢	٣	٦
الاشتراك فى مؤتمرات علمية عالمية	١	٢	٣	٢	—
عدد الرسائل العلمية التى قام بالاشراف عليها	١	٣	٨	٨	٨
الحكم على الرسائل العلمية	٧	٨	١٢	٢٥	١٧
العمل كأستاذ زائر	٣	٥	١٢	١٠	٢
العمل خارج القطر (أعارات)	٣	٥	١١	١٦	١٨
الاستشارات العلمية	٣	٤	٦	٥	٣
عدد الساعات اللازمة لتحضير المحاضرات	—	—	١	٢	٢
عدد ساعات الانتداب	٢	٢	٦	٦	٦

يتضح من جدولى (٥ ، ٦) الآتى :

أن عدد الساعات الفعلية للتدريس والمرتبطة بالدرجة العلمية وقبل أن يشغل أستاذ الجامعة أو يتولى منصب ادارى كانت بواقع ١٨ ساعة أسبوعياً فى المتوسط للمدارس ، ١٣ ساعة أسبوعياً فى المتوسط للأستاذ المساعد ، ١٠ ساعات أسبوعياً فى المتوسط للأستاذ ، وبعد تولى عضو هيئة التدريس المنصب الادارى أصبح عدد ساعات التدريس بواقع ٢ ساعة أسبوعياً لرئيس الجامعة ، ٤ ساعات أسبوعياً فى المتوسط لنائب رئيس الجامعة ، ٦ ساعات أسبوعياً فى المتوسط لعميد الكلية ، ٨ ساعات أسبوعياً فى المتوسط لوكيل الكلية ، ١٠ ساعات فى المتوسط

لرئيس القسم . ويلاحظ أن إنشغال عضو هيئة التدريس بالمنصب الادارى يؤثر على عدد الساعات التدريسية القائم بها مما يقلل من الكفاءة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لإعتمادهم على خبرات أقل فى العملية التدريسية مما ينتج عنها خريجين ذات مستوى متواضع .

ومن الملاحظ عامة إنخفاض مستوى العلمية التعليمية لعدم الاستفادة من خبرات الأساتذة فى التدريس لطلاب مرحلتى الليسانس والبكالوريوس .

ـ عدد الأبحاث والدراسات التى يقوم بها عضو هيئة التدريس قبل أن يشغل أى منصب ادارى تتراوح ما بين ٩ أبحاث للمدرس ، ٧ أبحاث للأستاذ المساعد، ٤ أبحاث للأستاذ ـ ويلاحظ أن نسبة عدد الأبحاث تزيد كلما قلت الدرجة العلمية وذلك لنظام الترقيات والذى ينص على أن يتقدم عضو هيئة التدريس بعدد معين من الابحاث والدراسات للترقية لدرجة علمية أعلى . وهذه ناحية والناحية الأخرى أنه بعد أن تتم ترقية عضو هيئة التدريس للدرجة الأعلى تصبح مهمة الأبحاث والدراسات ليس لها دور فى حياة أستاذ الجامعة (يستغنى عنها) ، وكذلك عندما يعتلى عضو هيئة التدريس منصباً ادارياً يشغله عن وظيفته الأساسية وهى البحث العلمى . ويلاحظ هذا من الجدول رقم (٦) حيث أن عدد الأبحاث التى يقوم بها عضو هيئة التدريس بعد أن يشغل منصب ادارى كانت بواقع لاشيء لرئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة ، بواقع بحثان لعميد الكلية ، بواقع ثلاثة أبحاث لوكيل الكلية ، بواقع خمسة أبحاث لرئيس القسم . ومن الملاحظ أن أعداد الأبحاث نقصت عندما تولى الأساتذة مناصبهم الادارية .

ـ عدد المؤلفات العلمية (الكتب) والترجمات التى يقوم بها عضو هيئة التدريس لوحظ أن متوسط تأليف الكتب والترجمات ضعيف بواقع ٣ كتب ، ٢

ترجمة للمدرس فى المتوسط ، ٦ كتب ، ٣ ترجمة للأستاذ المساعد فى المتوسط، ٦ كتب ، ٢ ترجمة للأستاذ فى المتوسط . ويلاحظ أن هذه الأعداد قلت مع تولى بعض المناصب الادارية ، فمثلاً إنعدمت عند رؤساء الجامعات وكذلك بالنسبة لنائب رئيس الجامعة ، ويلاحظ أنها عند عمداء الكليات كانت ٢ كتاب ، الترجمة لا شيء فى المتوسط ، وكذلك بالنسبة لوكلاء الكليات ٢ كتاب ، ٢ ترجمة فى المتوسط ، وبالنسبة لرؤساء الأقسام ٣ كتاب ، ٣ ترجمة فى المتيوسط ـ وقلة الكتب العلمية لأساتذة الجامعات وكذلك قلة الكتب المترجمة يرجع إلى نظام الترقيات والذى يحدد الترقية بعدد الأبحاث وزصبح اعداد أو تأليف الكتب وكذلك الترجمات « جهد مشكور » . ولهذا يعزف كثير من الأساتذة عن تأليف الكتب لأنها لا توصلهم إلى الدرجات العلمية الأعلى ـ إذن هى ليست ذات فائدة بالنسبة لهم .

ـ الاشتراك فى مجلس القسم أو الكلية من الأعمال العلمية التى يشارك فيها أستاذ الجامعة على كل مستويات الدرجات العلمية من مدرس حتى أستاذ . ومن الملاحظ أن المشاركة فى مجلس القسم والكلية يشارك فيها عضو هيئة التدريس حسب القواعد المعمول بها فى قانون الجامعات .

ـ الاشتراك فى المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية والتى يحضرها أستاذ الجامعة هى من المهام العلمية والتى يقوم فيها أستاذ الجامعة أبحاثه ودراساته ، وفى هذه المؤتمرات تقدم أحدث ما توصل إليه العلم كل فى مجال تخصصه . فعندما يعقد مؤتمراً مثلاً فى التربية تقدم فيه آحدث الآراء والأبحاث والدراسات فى مجال التربية ، وكذلك بالنسبة للعلوم ، وكذلك بالنسبة للعلوم الأخرى . وهناك فائدة هامة جداً لحضور المؤتمرات العالمية وهى الانتشار العالمى لأستاذ الجامعة ـ ويلاحظ من الجدولين السابقين أن نسبة حضور المؤتمرات العلمية المحلية كانت

بواقع ١٢ مؤتمر وندوة محلية ، ٢ مؤتمر وندوة عالمية بالنسبة للمدرس ، وبواقع ٩ مؤتمرات وندوات محلية ، ٣ مؤتمر وندوة عالمية بالنسبة للأستاذ المساعد وبواقع ٣ مؤتمرات وندوات محلية ، ٧ مؤتمرات وندوات عالمية بالنسبة للأستاذ ، هذا قبل أن يشغل أى منصب اداری ـ وبعد توليه المنصب الادرای قل حضوره لهذا المؤتمرات نسبياً إلا أنه ليس مؤشراً لأن يكون سبب انخفاض عدد مرات الحضور هو الإنشغال بالأمور الادارية ولكن تكون ظروف حضور المؤتمرات حيث فترة انعقادها والمصروفات . فكثيراً من هذه المؤتمرات لا تتكلف الكلية أو الجامعة المصروفات ولكن يتحملها عضو هيئة التدريس . ومن هنا تقل نسب حضور هذه المؤتمرات لإرتفاع تكاليفها وقلة العملة الصعبة .

ـ بالنسبة للإشراف على الرسائل العلمية فقانون الجامعات يعطى الحق للأستاذ الجامعى أن يشرف « منفرداً » أو مشتركاً » على رسائل الماجستير والدكتوره وكذلك الأستاذ المساعد أما بالنسبة للمدرس فلا يحق له الانفراد بالإشراف ويكون إشرافه إشرافاً مساعداً مع أحد الأساتذة أو الأساتذة المساعدين ـ وبعد مرور عام من حصوله على درجة الدكتوراه فى بعض الجامعات ـ ويتضح من الجدولين السابقين أن عدد الرسائل التى يشرف عليها المدرس فى المتوسط ٢ رسالتين (مساعد فى الاشراف) ، ٨ رسائل بالنسبة للأستاذ المساعد ، ١٠ رسائل بالنسبة للأستاذ فى المتوسط .

ويلاحظ أن عدد الإشراف على الرسائل يزيد كلما زاد الأستاذ فى درجته العلمية ، وفى حالة تولى أستاذ الجامعة أحد المناصب الادارية من رئيس جامعة ونائب رئيس جامعة وعميد كلية تقل عدد الرسائل التى يشرف عليها وذلك بسبب انشغاله بالأعمال الادراية ، ولا تتأثر بالنسبة لوكيل الكلية أو رئيس القسم، وينطبق هذا الكلام بالنسبة للحكم على الرسائل الجامعية ومناقشتها .

ـ بالنسبة للعمل كأستاذ زائر والعمل خارج القطر (إعارات) فهما من

المهام العلمية لأستاذ الجامعة والتى يعتبر فيهما أستاذ الجامعة سفيراً لبلاده ، والحكم عليه خارج وطنه هو الحكم على بلاده من حيث القيم والعادات والتقاليد بل والتقدم العلمى لأنه من خلال أبحاثه ودراساته ومهامه العلمية نحكم عليه فهو ناقل لهذه القيم والعادات والتقاليد والكثير من أساتذة الجامعات يعملون كأساتذة زائرين والكثير منهم يقوم بالتدريس فى أقطار عربية وغير عربية والأمثلة كثيرة وواضحة .

بالنسبة للاستشارات العلمية التى يقوم بها عضو هيئة التدريس فهى من أهم المهام العلمية والفنية فى مجال تخصصه فى الكثير من الهيئات الحكومية وبعض مشاريع القطاع الخاص يستعينون بأساتذة الجامعات كمستشارين فى المجال الذى يبدأون به المشروع . ومن الملاحظ أن كل الوزرات فى جمهورية مصر العربية تعمل بنظام المستشارين للوزير ويكون هؤلاء المستشارون من بين أساتذة الجامعة وأشهرهم على المستوى المحلى والدولى .

وتعقيباً على الدور الأكاديمى وعلاقته بالنواحى الادارية التى يكلف بها عضو هيئة التدريس فى الجامعات المصرية نجد أن الكثير من هذه المناصب الإدارية تضع أستاذ الجامعة فى صراع بين العمل الأكاديمى والعمل الادارى والتجربة صعبة والكثير منهم يهرب من العمل الادارى ويرتد إلى عمله الأصلى وهو العمل الأكاديمى .

المحور الثالث : العلاقة بين الدرجة العلمية والدور الإدارى:

يتم دراسة هذا المحور فى البحث فى العلاقات التالية :

أ ـ أستاذ الجامعة واللجان الفنية النوعية :

والجدول رقم « ٧ » يوضح التكرارات والنسب المئوية لمشاركة أستاذ الجامعة فى اللجان الفنية النوعية :

جدول رقم « ٧ »

نوع العمل / الدرجة العلمية	اتحاد الطلاب		الاسر الطلابية		المكتبـات		المعامل والأجهزة		صندوق التكافل	
	ت	I.Q	ت	I.Q	ت	I.Q	ت	I.Q	ت	I.Q
مـدرس	١٨	٧٥ر٠	٢٢	٨٨ر٠	١٤	٥٠ر٠	٦	٥٠ر٠	٢	١٤,٣
أستـاذ مساعد	٤	١٦ر٧	٣	١٢ر٠	٨	٢٨ر٦	٤	٣٣ر٣	٥	٣٥ر٧
أستـاذ	٢	٨ر٩	-	-	٦	٢١ر٤	٢	١٦ر٧	٧	٥٠ر٠

يتضح من الجدول رقم « ٧ » الأتى :

ـ أن أستاذ الجامعة يشارك فى أعمال بعض اللجان الفنية النوعية مثل لجان المكتبات والمعامل والأجهزة وصندوق التكافل الاجتماعى ولجان أتحاد الطلاب والأسر ، وعلى مستوى المدرسين يشارك ٧٥٪ من أفراد العينة فى اتحاد الطلاب، ٥٠٪ فى لجان المكتبات ، ٨٨٪ فى لجان الأسر الطلابية ، ٥٠٪ فى لجان المعامل والأجهزة ، ١٤ر٣٪ فى صندوق التكافل الاجتماعى . أما بالنسبة للأستاذ المساعد فيشارك ١٦ر٧٪ من أفراد العينة فى أتحاد الطلاب ، ١٢٪ فى الأسر الطلابية ، ٢٨ر٦٪ فى المكتبات ، ٣٣ر٣٪ فى المعامل والأجهزة ، ٣٥ر٧٪ فى صندوق التكافل الاجتماعى ، وعلى مستوى الأساتذة يشارك ٨ر٩٪ من أفراد العينة فى اتحاد الطلاب ، وتنعدم المشاركة فى لجان الأسر الطلابية ، ٢١ر٤٪ فى المكتبات ، ١٦ر٧٪ فى المعامل والأجهزة ، ٥٠٪ فى صندوق التكافل الاجتماعى .

ويلاحظ أن الاشتراك فى هذه اللجان يكون بتكليف من عميد الكلية لأعضاء هيئة التدريس وهو لا يؤثر كثيراً على العمل الأكاديمى لأستاذ الجامعة ولكن يحتاج بعض الوقت من أستاذ الجامعة لأداء هذا الدور الإدارى والذى يدخل فيه جانباً من الناحية العلمية .

ب ـ أستاذ الجامعة وعدد الساعات المقابلة للأعمال الادارية :

والجدول رقم « ٨ » يبين كم من الوقت يكون مناسباً للقيام بالأعمال الادارية .

جدول رقم « ٨ »

المنصب / عدد الساعات	يومياً في المتوسط	أسبوعياً في المتوسط
رئيس الجامعة	٨	٤٠
نائب رئيس الجامعة	٨	٣٢
عميد كلية	٦	١٨
وكيل كلية	٣	١٢
رئيس قسم	٢	٨

يتضح من الجدول رقم « ٨ » الآتي :

حيث أن العمل الادارى يتطلب جهداً ووقتاً من أستاذ الجامعة بالإضافة إلى ما يقوم به من أعمال أكاديمية كان هذا السؤال والخاص بعدد الساعات التى تلزم أستاذ الجامعة لأداء عمله الادارى المكلف به فكانت بواقع ٨ ساعات يومياً فى المتوسط بما يعادل ٤٠ ساعة أسبوعياً فى المتوسط بالنسبة لرئيس الجامعة ، ويعنى هذا أن أستاذ الجامعة يمضى الأسبوع فى الأعمال الادارية ، بالنسبة لنائب رئيس الجامعة كانت بواقع ٨ ساعات يومياً فى المتوسط بما يعادل ٣٢ ساعة أسبوعياً .

وكانت بواقع ٦ ساعات يومياً فى المتوسط بما يعادل ١٨ ساعة فى المتوسط يومياً بما يعادل ١٢ ساعة فى المتوسط أسبوعياً بالنسبة لوكيل الكلية ، وكانت

بواقع ٢ ساعة فى المتوسط يومياً بما يعادل ٨ ساعات فى المتوسط أسبوعياً بالنسبة لرئيس القسم .

ـ ويلاحظ أن عدد الساعات التى تحتاجها المناصب الادارية فى الكلية أو الجامعة مرتبة ترتيباً تصاعدياً على النحو التالى : رئيس القسم ـ وكيل كلية ـ عميد كلية ـ نائب رئيس جامعة ـ رئيس جامعة ـ حسب تكرارات أفراد العينة ـ وذلك لأن الأعمال الادارية الموكلة لكل منصب تتناسب وعدد الساعات التى اقترحتها العينة لأنه إذا نظرنا إلى الجدول رقم (٦-١) نجد أن على العكس بالنسبة لساعات التدريس فهى تزيد بالنسبة لمن تقل عدد ساعاته الادارية .

جـ ـ أستاذ الجامعة ودرايته بالأعمال الادارية :

والجدول رقم (٩) يوضح دراية أستاذ الجامعة بالنواحى الادارية التى يكلف بها :

جدول رقم « ٩ »

الاختبار / المنصب الادارى	نعم		إلى حد ما		لا		الدلالة
	ت	I.Q	ت	I.Q	ت	I.Q	
رئيس جامعة	٢	٦٦٫٦	١	٣٣٫٣	-	—	٢٣٫٦٢ دال عند
نائب رئيس جامعة	٤	٨٠٫٠	١	٢٠٫٠	-	—	٥٪ د.ج
عميد كلية	١٠	٨٣٫٣	٢	١٦٫٧	-	—	= ٨
وكيل كلية	١٠	٦٢٫٥	٤	٢٥٫٠	٢	١٢٫٥	
رئيس قسم	١٨	٧٨٫٠	٢	٨٫٧	٣	١٣٫٥	

يتضح من الجدول رقم « ٩ » الآتى :

إن دراية أستاذ الجامعة بالأعمال الادارية والتنفيذية التى يتطلبها المنصب الذى

يشغله تعتبر من الأمور الهامة والجادة فى الاتجاه نحو عمل إدارى ناجح لا تقيده الروابط الروتينية الجامدة .

- وفى الجدول السابق يتضح أن عدد ٦٦٫٦ ٪ من أفراد العينة من رؤساء الجامعات كانوا على دراية بالأعمال الإدارية التى يتطلبها منصبهم الإدارى ، وذلك فى مقابل ٣٣٫٣ ٪ من أفراد العينة من رؤساء الجامعات كانوا على دراية بمهام منصبهم إلى حد ما . وأن ٨٠ ٪ من أفراد العينة كانوا على دراية بمهام منصبهم الإدارى فى مقابل ٢٠ ٪ من أفراد العينة كانوا على دراية بمهام منصبهمإلى حد ما وذلك بالنسبة لنائب رئيس الجامعة . وأن ٨٣٫٣ ٪ من أفراد العية كانوا بمهام منصبهم الإدارى فى مقابل ١٦٫٧ ٪ من أفراد العينة كانوا على دراية بمهام منصبهم الإدارى إلى حد ما وذلك بالنسبة إلى عمداء الكليات . وأن ٦٢٫٥ ٪ من أفراد العينة كانوا على دراية بمهام منصبهم الادارى فى مقابل ٢٥ ٪ من أفراد العينة كانوا على دراية بمهام منصبهم إلى حد ما وبنسبة ١٢٫٥ ٪ من أفراد العينة ليست لديهم دراية بمهام منصبهم وذلك بالنسبة لوكلاء الكليات . أن ٧٨٫٣ ٪ من أفراد العينة من رؤساء الأقسام كانوا على دراية بمهام منصبهم الإدارى وذلك فى مقابل ٨٫٧ ٪ من أفراد العينة من رؤساء الأقسام كانوا على دراية بمهام منصبهم الادارى رلى حد ما ، وأن ١٣ ٪ من أفراد العينة من ؤساء الأقسام ليسوا على دراية بمهام منصبهم الإدارى .

ومن الملاحظ أن الدراية إلى حد ما أو عدم الدراية بالعمل الادارى قد ترجع إلى تشعب العمل الادارى بالنسبة للتدرج فى المناصب الادارية العليا . هذا وقد تكون عدم الدراية أو الدراية إلى حد ما بالعمل الادارى عامل من عوامل ضياع وقت أستاذ الجامعة . بجانب الوقت الذى يستهلكه فى العمل فى اللجان الفنية «اتحاد الطلاب ـ الأسر الطلابية ـ المكتبات ـ المعامل والأجهزة ـ صندوق

التكافل الاجتماعى » وهذا بالطبع يؤثر على عمله الاكاديمى وإنتاجه العلمى .

المحور الرابع : أستاذ الجامعة والدور القومى :

يتم دراسة العلاقة بين أستاذ الجامعة والدور القومى ـ وذلك باعتلاءه منصباً قيادياً فى أحد المجالس التشريعية والتنفيذية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى وأحد المناصب الوزراية وعضوية المجالس المحلية ومدى تأثيره بهذا الدور على عمله كأستاذ جامعة .

والجدول رقم « ١٠ » يبين التأثيرات التى تحدث لأستاذ الجامعة فى حالة توليه أحد هذه المناصب

جدول رقم « ١٠ »

العبـــــــارات	نعـــم		لا	
	ت	I.Q	ت	I.Q
المنصب عزلنى عن العمل الجامعى	١٨	٨١٫٨ ٪	٤	١٨٫٢ ٪
المنصب زادنى ارتباطاً بالعمل الجامعى	٣	١٣٫٦ ٪	١٩	٨٦٫٤ ٪
قمت بإجراء بحوث فى مجال التخصص	٦	٢٧٫٣ ٪	١٤	٧٢٫٧ ٪
قمت بتأليف بعض الكتب	٢	١٣٫٦ ٪	٢٠	٨٦٫٤ ٪
إلقاء محاضرات فى كليتى أو غيرها	٧	٣١٫٨ ٪	١٣	٦٨٫٢ ٪
اكتب فى أحد الصحف اليومية	٨	٣٦٫٤ ٪	١٤	٦٣٫٦ ٪
عملت كأستاذ فى أحد البلدان العربية أو الأجنبية	١٣	٥٩٫١ ٪	٩	٤٠٫٩ ٪

يتضح من الجدول السابق رقم « ١٠ » الآتى :

ـ أن كثرة الاجتماعات والجلسات الدورية المتكررة للتشاور واتخاذ القرارات فى الأمور المتعلقة بمصالح المجتمع تؤدى إلى ضعف إرتباط أستاذ الجامعة الذى

يشغل منصبا قياديا بعمله الجامعى وهذا ما أكدته عينه الدراسة بأن العمل القيادى لا يربطهم بالعمل الجامعى الأكاديمى وذلك بنسبة ٨٦٤٪ وذلك فى مقابل ١٣٫٦٪ من أفراد العينة أوضحوا أن العمل القيادى يربطهم بالعمل الجامعى .

ـ بالنسبة للعزلة التي يفرضها المنصب القيادى على العمل الجامعى أوضح ١٨ من أفراد العينة بنسبة ٨١٫٨٪ أن المنصب القيادى يعزلهم عن العمل الجامعى وذلك فى مقابل ١٨٫٢٪ من أفراد العينة أوضحوا أن المنصب القيادى لا يعزلهم عن العمل الجامعى .

ـ ومن ناحية أخرى يؤثر المنصب القيادى على إجراء البحوث فى مجال التخصص وذلك بدليل نسبة ٧٢٫٧٪ من أفراد العينة وذلك فى مقابل ٦ من أفراد العية بنسبة ٢٧٫٣٪ أوضحوا أنهم قاموا بإجراء بحوث ودراسات أثناء توليهم مناصب قيادية .

ـ أيضاً يؤثر المنصب القيادى على تأليف الكتب العلمية وذلك بنسبة رأى ٨٦٫٤٪ من أفراد العينة حيث أوضحوا أن العمل القيادى لا يمكنهم من تأليف الكتب العلمية وذلك فى مقابل ٢ من أفراد العية بنسبة ١٣٫٦٪ أجابوا بأنهم قاموا بتأليف كتب أثناء تولى العمل القيادى .

ـ والعمل الأكاديمى الذى يتمثل فى إلقاء المحاضرات بالكلية أو غيرها يتأثر بالعمل فى المناصب القيادية حيث أوضح ٧ أفراد من عينة الدراسة بنسبة ٣١٫٨٪ أنهم قاموا بعملهم الأكاديمي أثناء تولى المناصب القيادية وذلك فى مقابل ١٣ من أفراد العينة بنسبة ٦٨٫٢٪ من أفراد العينة أن مهام العمل القيادى

منعتهم من إلقاء محاضرات فى كلياتهم أو خارجها .

ـ ويتضح من الجدول أيضاً أن المناصب القيادية تؤثر فى العمل بالكتابة فى الصحافة اليومية حيث أوضح ١٤ من أفراد العينة بنسبة ٦٣٫٨٪ أن العمل بالمناصب القيادية منعهم من الكتابة فى الصحف وذلك فى مقابل ٨ من أفراد العينة بنسبة ٣٦٫٤٪ أوضحوا أنهم استطاعوا ممارسة عملهم الصحفى بجانب عملهم بالمناصب القيادية .

ـ ومن الواضح أن العمل بالمناصب القيادية بالنسبة لأساتذة الجامعات يساهم فى إيفادهم للعمل فى الجامعات العربية والأجنبية على إعتبار أن الدول العربية والأجنبية على السواء تعمل على جلب أحسن العناصر للعمل بها وهذا ما أوضحه ١٣ من أفراد العينة بنسبة ٥٩٫١٪ أتيحت لهم فرصة العمل خارج الوطن وذلك فى مقابل ٩ من أفراد العينة بنسبة ٤٠٫١٪ لم تتاح لهم فرصة العمل خارج الوطن .

مما تقدم يتضح أن الاشتغال بالمناصب القيادية الادارية يؤثر على العمل الأكاديمى لأستاذ الجامعة فى قلة ارتباطه بالعمل الجامعى ـ قلة اجراء البحوث فى مجال تخصصه ـ قلة تأليف الكتب العلمية ـ قلة ارتباطه بأبنائه من الطلاب فى إلقاء المحاضرات مما يؤدى إلى ضعف استفادتهم من الأساتذة وينعكس هذا على أدائهم فى الحياة العلمية ـ أيضاً قلة النشر الإعلامى والارتباط بالجماهير من خلال الفكر وطرح ومناقشة القضايا العامة .

[illegible]

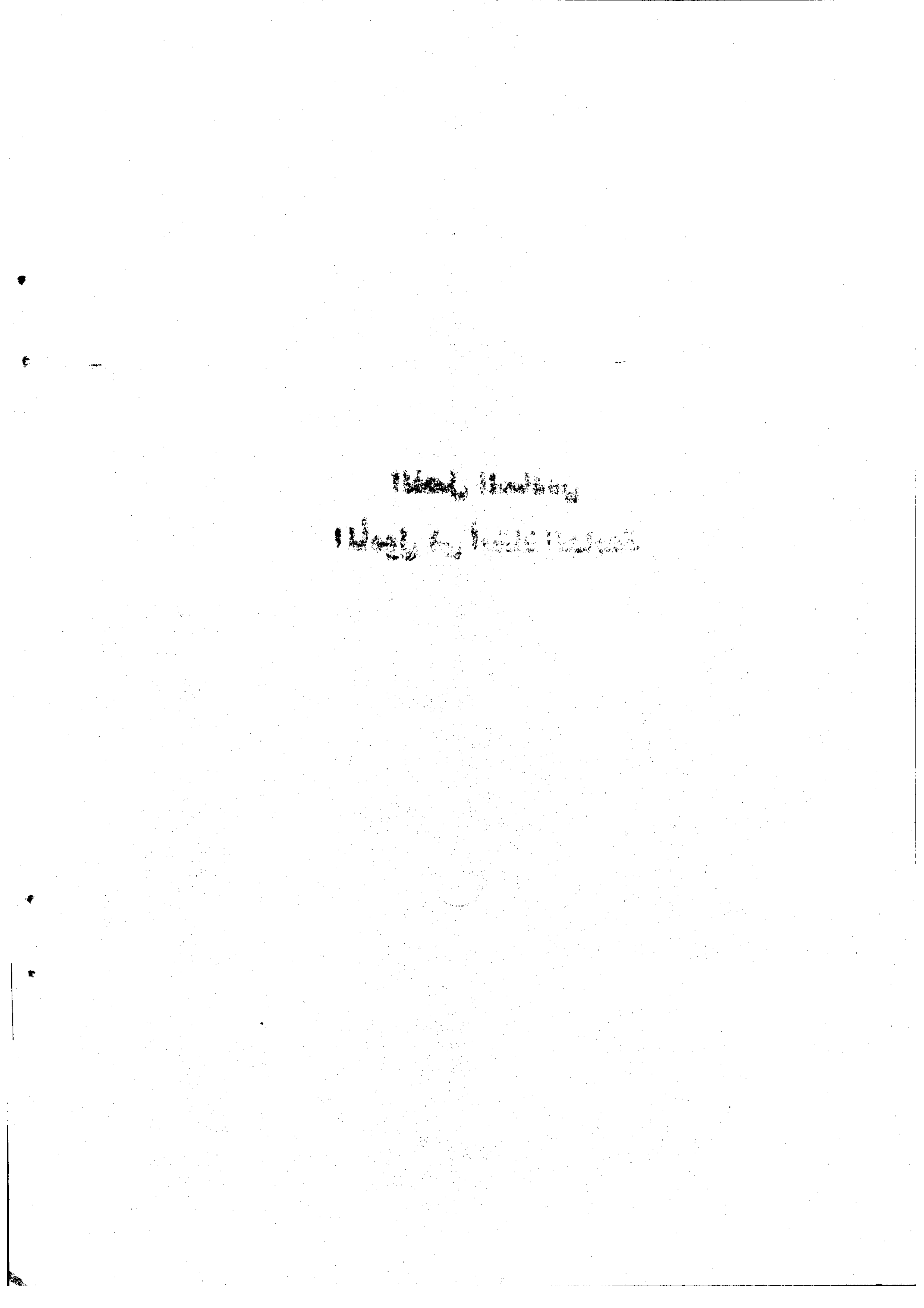
[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل السادس

المأمول فى أستاذ الجامعة



استخلاصات ونتائج

ـ رغم قيام أستاذ الجامعة بالعديد من المهام والأدوار إلا أن هناك العديد من الآراء التى تتهم أستاذ الجامعة بالتقصير ، فقد بدأت كتابات علمية تتهم أستاذ الجامعة بأنه ليس على المستوى المطلوب الذى يطلبه العصر ، ويقول البعض أن أستاذ الجامعة لا يؤدى وظيفته على الوجه الأكمل ، ويقول آخر .. « بمنتهى الصراحة البحث العلمى فى الجامعات العربية مقصراً تقصيراً شنيعاً » ويصرح آخر بقوله « فى إعتقادى أن النظام التعليمى على مستوى الوطن العربى ما زال ضعيفاً فى بنيته ، تقليدياً فى أهدافه ، هزيلاً فى تقنياته ، يؤيد ذلك الحقيقة المؤلمة التى يضع يدنا عليها معهد المعلومات العلمية ، والتى تفيد بأن العلماء العرب لم ينجزوا أكثر من ٨٤٧ بحثاً فقط فى عام ١٩٧٣ وكان عليهم أن ينتجوا ما بين ٨٠٠٠ ، ١٤٠٠٠ بحثاً (١٧٤) ، اذا ما إستخدمت المقاييس الدولية للأداء ، وما أنجزه العلماء الرب ينخفض بإنتاجيتهم إلى نحو ١٠ ٪ فقط من المعدل العادى لغيرهم من العلماء ... ويتأكد هذا بصورة جلية من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية لواقع أستاذ الجامعة (الفصل الخامس) .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى الآتى :

ـ أن العلاقة بين عدد الأيام التى يحتاجها أستاذ الجامعة لأداء مهامه الأكاديمية داخل كليته كون لا الغالبية العظمى ، ويستهلك أستاذ الجامعة ما بين (٤ ـ ٦) أيام فى المتوسط أسبوعياً ، وباقى أيام الأسبوع بين الانتدابات خارج كليته ويوضح هذا الجدول رقم (٤) الفصل الخامس ، وهذا يدل على أنه فى سبيل القيام بالتدريس والانتداب ينسى إستاذ الجامعة المهمة الأولى له وهى البحث العلمى ، وهذا من جانب أما إذا كان عضو هيئة التدريس يشغل منصباً اداريًا فإنه يقضى كل وقته فى اداء هذا العمل الادراى .

ـ والعلاقة بين العمل الأكاديمى وشغل منصب إدارى ـ وهذ هى قمة الصراع الذى يعانى منه أستاذ الجامعة ـ والذى ينسى فيها أستاذ الجامعة أنه عضو هيئة تدريس له دور أولى وهو الدور الأكاديمى ولكن ظروف عمل أستاذ الجامعة وشغله لمنصب إدارى يضعه بين براثن العمل الادارى ، وقد وضح هذا من الدراسة الميدانية حيث تضاءلت (I.Q) بالنسبة لأعماله الأكاديمية ما بين شغل منصب ادارى وعدم شغله لمنصب ادارى ويوضح هذا الجدولان رقمى (٥ و ٦) من الفصل الخامس ، فمثلا تقل عدد الساعات التدريسية أو تكاد تنعدم فى بعض الأحيان وكذلك عدد الابحاث التى يقوم بإجرائها أو حتى عدد المؤلفات أو الترجمات أو الأستشارات العلمية .

ـ إلا أن أستاذ الجامعة فى كثير من الأحيان تعرض عليه بعض الأعمال الادارية أو يكلف بها من قبل عميد الكلية مثل المشاركة فى اللجان الفنية النوعية مثل اتحادات الطلاب ، لجان الاسر الطلابية ، لجنة المكتبات ، لجنة المعامل والأجهزة ، لجنة صندوق التكامل الاجتماعى ، وهذه اللجان تستهلك جزءاً من الوقت يضاف إلى الجزء الذى يستهلك فى غير العمل الأكاديمى ويوضح هذا الجدول رقم (٧) من الفصل الخامس .

ـ ويأتى الصراع الحقيقى للدور بين تولى أستاذ الجامعة المنصب الادارى والدور الأكاديمى له ، وهو أن هناك الكثير من أساتذة الجامعات يعتبرون أعتلاء المنصب الادارى ضرورة من ضرورات أستاذ الجامعة ، ومن هنا تأتى الصراعات داخل الكليات والجامعات على تولى هذه المناصب وكم قرأنا الكثير من هذه المشاكل على صفحات الجرائد ... !! ـ هذه الصراعات تنشأ بين الأساتذة حتى ولو لم تكن لديهم دراية بهذه الأعمال الادارية ، فدراية إستاذ الجامعة بالمهام الادارية لبعض هذه الأعمال التى توكل إليه فى ذات الأهمية من حيث الوقت

الذى يستهلكه فكلما كانت لديه الدراية والعلم بهذه المهام قل الوقت الذى يستهلكه لاداء هذه المهام ، وكذلك كلما قلت الدراية بهذه المهام كلما زاد الوقت المستهلك لأداء هذه المهام والعلاقة عكسية ويوضح هذا الجدول رقم (٩) من الفصل الخامس .

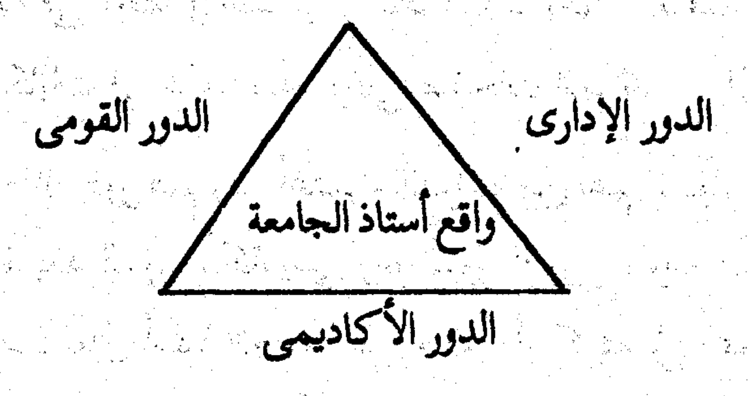
واذا كان الكثير من أعضاء هيئة التدريس يكون ضحية لعدم الدراية بالمهام الادارية من حيث الوقت الذى يستهلكه يكون ضحية أو « كبش فداء » للاداريين الذين يعملون معه فالكثير منهم يستغلون عدم دراية إستاذ الجامعة بهذه المهام مما يوقعه فى الخطأ والحساب والمخالفات مما تكون العاقبة ، وكم كانت الحوادث والحكايات فى هذا الصدد وعلى صفحات الجرائد ... !! .

ـ إلا أن هناك دور هام وقد أعتبرته الدراسة من أهم الأدوار التى يقوم بها أستاذ الجامعة بعد الدور الأكاديمى وهو الدور القومى ، ومع أن هذا الدور فى كثير من الأحيان يعزل أستاذ الجامعة عن جامعته أو كليته بل وعمله الأكاديمى والدور القومى يتحدد فى شغل أحد المناصب فى مجلس الشعب والشورى ومجلس الوزراء والعمل الأستشارى والعمل فى الصحافة وهذا الدور هام وضرورى لأستاذ الجامعة لأن به تتم المشاركة فى حل مشاكل المجتمع ومواجهة تحديات المجتمع عن طريق العلم ورجاله ويحدث هذا فى كل المجتمعات بلا استثناء ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة تعتمدعلى أساتذة الجامعات فى عمليات التطوير والتحديث فى كل المجالات بالنسبة لمجتمعاتهم ولا زال فى الدول المتخلفة يتم الاعتماد على ذوات الخبرة وأهل المعرفة .

ـ كما أن سفر أستاذ الجامعة للعمل فى أحد الأقطار العربية أو البلدان الأجنبية يعتبر سفيراً لبلاده وهو عمل قومى لأنه عن طريق تواجده فى هذه البلاد يعطى حقيقية للمواطن فى هذه البلاد فهو يتحدث لغته ويبرز عن عاداته وتقاليده

وقيمه ، بالأضافة إلى أنه يمثل ثروة اقتصادية لمجتمعه وذلك بزيادة الدخل القومى عن طريق جلب العملات الصعبة . ويوضح هذا الجدول رقم (١٠) من الفصل الخامس .

ـ ومع هذا الصراع الذى يعانيه أستاذ الجامعة فى الدول العربية عامة ومصر خاصة والذى أوضحته لدراسة الميدانية لواقع أستاذالجامعة فى حساب (I.Q) وكانت كلها سالبة أي تدل العجز والقصور لواقع أستاذ الجامعة فى كل الأدوار التى كانت محور الدراسة التى حددت بأضلاع المثلث



ومن هنا أصبح البحث العلمى والعمل الأكاديمى يمثل هامشاً فى حياة أستاذ الجامعة ولذا فإن البحث العلمى فى مأزق وتقف فى طريقه عقبات كثيرة خصوصاً الجامعات المصرية ، يجب عليها أن تضع الوسائل المقترحة للنهوض بهذا البحث داخل الجامعات ـ فى خضم العمل الادارى لأستاذ الجامعة .

ويجب أن تذكر أهم العقبات المتصلة بغير العمل الادارى والتى تعوق البحث العلمى ومنها :

١ ـ عدم الدراية الكافية بمقومات البحث السليم ، وعدم الايمان بضرورة العمل الجماعى فى البحث وأنفاد الكثير من الباحثين ببحوث تشير دون توجيه أو أرشاد بين ذوى الخبرة والمعرفة .

ومن الواضح أن فردية البحث كانت نتيجة مباشرة للسياسة التى درجت عليها لجان الفحص والترقيات (البحوث العلمية) وخصوصاً فى مصر من الأخذ بعدد البحوث كأحد مقومات الترقية مما كانت نتيجته الحتمية تغلب الكم على القيمة العلمية للبحث .

٢ ـ تساهل لجان الفحص العلمية فى تقدير القيمة الحقيقية للبحث . وجاء هذا التساهل نتيجة إحساس أعضائها بعدم توافر وسائل البحث العلمى مما أدى إلى تقدم كثير من الباحثين ببحوث دون المستوى العلمى المطلوب .

٣ ـ نقص المراجع العلمية فى كثير من الجامعات العربية وعدم توافر وسائل تمويل البحوث أو عدم تنظيم هذا التمويل إذا وجد ، وهنا نقف لحظة لنقارن انتاجية أستاذ الجامعة فى الجامعات العربية بما يجب أن يتيح أو مقارنة بما ينتجه أستاذ الجامعة فى الدول الاوروبية والأمريكية ، وقد سبق ذكره وهو أن أنتاجية أستاذ الجامعة فى الدول العربية تمثل ١٠ ٪ من أنتاجية أستاذ الجامعة فى الدول العربية تمثل ١٠ ٪ من أنتاجية أستاذ الجامعة فى الدول الأوربية والأمريكية ـ اذ ما إستخدمت المقاييس الدولية للأراء ـ كما أن تمويل الأبحاث إذا ما قورن بما يتفق على الابحاث فى الولايات المتحدة الأمريكية خصص للبحث التربوى فقط ٩٨ مليون دولار خلال الخمس سنوات من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ـ وزاد إلى ١٣٥ مليون دولار ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ويعتبر هذا المبلغ قليلا اذا ما قورن بالأموال التى تصرف على التعليم ، ومن المقترح أنه ينبغى تدعيم البحث التربوى وتنميته بمقدار ١ ٪ علي الأقل من جملة ما يخصص للتعليم من أموال .

٤ ـ عدم إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لحضور الموتمرات العلمية بالخارج نظراً لعدم تحمل الجامعات إلا بقدر يسير من مصروفات

الفرد للاقامة ورسوم التسجيل بهذه المؤتمرات .

٥ ـ فرض رسوم مرتفعة لنشر الأبحاث العلمية بكل من المجلات العلمية والمؤتمرات العلمية المحلية .

٦ ـ عدم انتظام تغذية مكتبات الكلية والجامعات بالمراجع والدوريات العلمية والعالمية الحديثة .

٧ ـ أما فى البلاد العربية فمن الملاحظ ندرة الأموال التى تصرف على البحث بصفة عامة وضآله ما يخص الفرد منه ، اذ تقول الأرقام أن نصيب الفرد العربى من البحث العلمى لا يزيد عن قروش قليلة كما أن الجامعات العربية تميل بصفة عامة إلى التركيز من بين وظائفها على لاتدريس وعلى مستويات الدرجات الجامعية الأولى . وهذا حتما يؤدى بدوره إلى ضعف مكانة البحث داخل الجامعات رغم وفرة الأمكانات المادية والموارد المالية فى الوطن العربى .

بعد عرض واق البحث العلمى فى الوطن العربى عامة ومصر خاصة وما يعانيه من ضمور الشمولية والأتساع فبأى الطرق والوسائل نستطيع أن ننهض به ومن هنا سوف نستعرض أهم الوسائل للنهوض بالبحث العلمى فى الجامعات العربية (١٧٥) .

الآمال المرتقبة والوسائل المقترحة للنهوض بالبحث العلمى فى الجامعات العربية :

١ ـ يجب أن تكون البحوث هادفة : ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تخطيط سليم يوجه البحث نحو المجالات المختلفة التى تحقق أهداف التنمية المنشودة فى المجتمع المعاصر . وهنا يجب تحديد ما يلزمنا من بحوث على المستوى

القومى كبحوث مكافحة البلهارسيا والمشكلة التعليمية السكانية والمشكلة الأسكانية وغيرها من المشاكل التى تعوق تقدم المجتمع . وهذه المهمة هى مهمة أكاديمية البحث العلمى والجامعات . وتقم الجامعات بذلك عن طريق لجان متخصصة تجدد بوضوح بروتوكول البحث والباحثين ودور كل منهم والميزانية اللامة لكل بحث وما إلى ذلك .

٢ ـ بخصوص البحوث الجامعية : يجب أن تشرف عليها لجنة بحوث فى كل جامعة ينبثق منها لجان فرعية لكل كلية ولا يقبل أى بحث للترقية إلا إذا أجازته لجنة البحوث الجامعية ـ والتنسيق البحث داخل الجامعة وضمان الجامعة حسن سيره يجب أن يتوافر فى كل جامعة مايأتى :

(أ) أنشاء جهاز ادارى مركزى بالجامعة كمجلس الدراسات العليا والبحوث أو هيئة توجيه البحث العلمى وتتكن مثل هذه الهيئة من مسئول كبير فيالجامعة وممثل عن الجهات المعينة وممثلين من قطاعات العمل والإنتاج المختلفة .

(ب)أنشاء مركز توثيق علمى لجمع المعلومات ووضعها تحت تصرف الباحثين .

(جـ) أنشاء مركز حساب علمى بكل جامعة .

(د) أنشاء ادارة مركزية لصيانة الآلات والمعدات .

(٣) التنسيق بين مصادر تمويل البحوث وأعطاء الأولوية لبحوث حسب أهميتها ودرجة أرتباطها بخطط التنمية . وهناك مصدران رئيسيان لتمويل البحث العلمى داخل الجامعة وهما :

(أ) ميزانية بحوث الجامعات والمراكز العلمية الأخرى .

(ب) الهبات المالية فى شركات القطاع العام والمكاتب العلمية .

(٤) إختيار القيادات الصالحة التى تستطيع توجيه البحث العلمى توجيها سليماً يتمشى مع أطار التنمية فى المجتمع المعاصر .

(٥) ايجاد الحوافز والمكافأت : وهنا يجب أن نفرق بين نوعين أو فريقين من الباحثين .

(أ) باحثين يعتبر البحث جزءا أساسياً من عملهم ، وهؤلاء تكون حوافزهم عن طريق المكافأت التشجيعية التى تصرف لهم .

(ب) باحثين مكلفون بالبحث من جهة خارجة عن عملهم ، وهؤلاء يكون الحافز لهم أجر يؤخذ من ميزانية البحث .

(٦) تعاون الجامعة مع مراكز البحوث العلمية الأخرى : وخاصة فى مجال البحوث التطبيقية أو العلمية ، والغرض الأساسى من هذا التعاون هو منع التكرار وتثبيت الجهد ومنح الأولوية فى البحث العلمى للبحوث التطبيقية التى تهدف إلى التغلب على مشاكل الأنتاج . وهذا التعاون لا يتم إلا عن طريق ربط الجامعة بالمجتمع ويأتى هذا الربط عن طريق :

(أ) أشتراك بعض أعضاء هيئة التدريس فى مجالس ادارة مواقع الأنتاج المختلفة . وفى الوقت نفسه اشراك بعض الفنيين من مواقع الأنتاج فى المجالس الجامعية .

(ب) أنشاء مجلس مركزى (أو مجلس أقليمى فى حالة الجامعات الأقليمية) وهذا المجلس يضم ممثلين من الجامعة ومواقع الانتاج المختلفة .

هذا ويمكن القول بأن أهم عوامل نجاح الجامعة فى تنمية المجتمع هى :

(أ) إيجاد قنوات أتصال مستمرة بين الجامعة والمجتمع .

(ب) فتح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب الميدانى بإشراف الأساتذة

المتخصصين .

(جـ) توجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع .

(د) إستثمار النتائج الايجابية للبحوث الجامعية فى النهوض بالحياة العلمية فى المجتمع .

(هـ) تنشيط أداء الوحدات ذات الطابع الخاص بحيث توجه اهتمامها لخدمة وتنمية البيئة .

(و) الإفادة من نظام الدراسات الحرة فى مختلف المجالات التى تلبى حاجات المجتمع .

(ز) استحداث وحدات خاصة جديدة فى مجالات ترتبط بتخصصات الجامعة وتبنى احتياجات بيئتها الخاصة والعامة .

(ح) الافادة من التخصصات والبرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة لطرح مشروات بحصية متكاملة من مختلف التخصصات لخدمة البيئة المحيطة .

ولقد كان هذا الأمر محل دراسة ومجال بحث فى اللقاءات العلمية التى عقدت حول تقويم الأداء الجامعى (١٧٦) وكانت أهم توصياتها فى هذا الشأن ما يلى :-

- ضرورة رفع خطة للبحث العلمى على مستوى الجامعة وكلياتها بما يعنى ذلك من وضع خريطة بحثية لكل قسم علمى بما يخدم سوق العمل ومراكز الانتاج والخدمات .

- الاهتمام بتشجيع الداسات والبحوث المشتركة والبينية .

- التوسع فى تعيين طلاب البحث العلمى .

ـ الاهتمام بتأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين تخصصياً وتربوياً .

ـ تعميق مفهوم المدارس البحثية داخل كليات الجامعة .

ـ العمل على تطوير مكتبات الجامعة والاشتراك في الدوريات العالمية وتنظيم المؤتمرات العلمية على المستوى الدولى .

ـ التأكيد على المساهمة فى المشروعات البحثية المقترحة من الكليات .

ـ تنشيط حضور المؤتمرات المحلية والعالمية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم كمراقبين .

٧ ـ وإذا كان كل ما تقوم هى سبل النهوض بالبحث العلمى داخل الجامعة فى كل بلد عربى على حدة فيجب علينا ألا نغفل ما تمليه علينا قوميتنا العربية ، وهى أنه يجب على الدول العربية مجتمعة وضع تخطيط قومى للبحوث العلمية التى تخدم مصالحها المشتركة وتعالج مشاكلها الكبرى . ومن هنا يأتى دور المنظمات العربية المختلفة التى يمكن لها أن تضع الدراسات التفصيلية لأى مشروع بحث على المستوى العربى العام ، وأهم هذه المنظمات هى :

(أ) جامعة الدول العربية .

(ب) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

(جـ) اتحاد الجامعات العربية .

ـوليس هذا إقلالاً من شأن أستاذ الجامعة ، فأستاذ الجامعة عندنا رفيع المستوى عالى التأهيل ، ولكن الأستفادة منه محدودة بشكل ملفت للنظر ، فلا يكفى أن يقال بأن أساذ الجامعة يقوم بواجبه التدريسى خير قيام ، إذ أن هذا الواجب جزء واحد من واجباته ثلاثية الأبعاد ، وما أضيف إليها من مهام أخرى .

ـ فلا شك أن أستاذ الجامعة يعرف وظائفه ويعلم توقعات المجتمع منه ، وهو لا شك حريص على ادائها ، ولكن الظروف الجامعية والمجتمعية المحيطة به لا تعطيه الفرصة ولا تمكنه من الأداء الجيد والأبداع (١٧٧) .

بناء على ما سبق يمكننا القول بأن هناك مشكلات وأعباء وصراعات يعانى منها عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية ، وأن هناك ظروف تحيط بعمله وأنتاجيته وأن هذه المشكلات وتلك الأعباء تحد بشكل قاطع من أنتاجه العلمى ومن خدمته لمجتمعه .

وأهم تلك المشكلات ما يتعلق بالأعباء الادارية التى يطلب من أستاذ الجامعة القيام بها ؟ فأستاذ الجامعة إنسان وطاقاته محدودة ، فإذا طلب منه أن يقوم بالعديد من الأعمال الادارية التى لها علاقة مباشرة بالحياة فى الجامعة ، فإن ذلك يقلل من الانتاج العلمى المنتظر منه .

وقد يجد أستاذ الجامعة نفسه مدفوعاً للعمل بحماس فى لجان عديدة غير فعالة ومضيعة للوقت ، قد يكون ذلك لاشباع حاجته وللتعبير عن نفسه ، أو لأسنادها إليه لما يتمتع به من كفاءة ولثقة الآخرين فيه أو لأن ذلك ضرورة وهو يعتلى المناصب الادارية (١٧٨) .

وفى النهاية نذكر بأن عضو هيئة التدريس فى جامعاتنا يجد نفسه أمام مهام ثقيلة متنوعة .. وفى مجالات مختلفة منها :

ـ العبء التدريسى بمرحلتى البكالوريوس ، والليسانس ، والدراسات العليا .

ـ الاشراف على الرسائل العلمية .

ـ البحث العلمى وانتاجيته من الابحاث المنشورة .

ـ المؤلفات العلمية .

ـ عضوية اللجان العلمية وغيرها داخل الجامعة وخارجها .

ـ المشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية .

ـ المشاركة فى النشاط الثقافى والطلابى .

ـ المشاركة فى المسئوليات والأعمال الادارية بالكلية والجامعة .

ـ المشاركة فى الحكم والمناقشة على الرسائل العلمية .

ـ المشاركة فى التحكيم العلمى .

ـ المشاركة على المستوى القومى وعلى الساحة السياسية والاقتصادية وغيرها.

ـ المشاركة فى الأعمال المتصلة بخدمة البيئة .

ولذلك يجب أن يكون هناك نظام متكامل لتقييم أداء عضو هيئة التدريس(١٧٩) يهدف إلى :

ـ تعميق الشعور بالمسئولية والالتزام الذاتى لدى أعضاء هيئة التدريس .

ـ إيجاد قناة دائمة ومنتظمة للاتصال بين أعضاء هيئة التدريس والجامعة .

ـ الإرتفاع بمستوى الأداء الأكاديمى على مستوى الجامعة .

ـ تحقيق الانضباط فى العلاقات الجامعية على جميع المستويات .

ـ إيجاد قاعدة بيانات يمكن الاستناد إليها فى اتخاذ القرارات المختلفة على مستوى الجامعة ومختلف كلياتها ووحداتها .

ـ التعرف على الفروق الفردية بين أعضاء هيئة التدريس وهى عنصر أساسى فى تحفيز أعضاء هيئة التدريس والاختيار بينهم أو الترشيح لأعمال اللجان وتحمل المسئوليات الادارية وغيرها .

ـ إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع .

ـ مراعاة المهام سالفة الذكر عند تقييم أداء عضو هيئة التدريس أو عند الترقية

للأستاذية داخل حرم بعض الجامعات مما ينعكس على الأستاذ خارج هذا الحرم .

ويقتضى ذلك أن يقف الجميع بحزم وتصدى لحماية الأستاذ باعتباره ثروة هذه الأمة وعقلها المفكر وأن يطالب الجميع بأن يستقر نموذج الأستاذ داخل الجامعة حتى يستقر خارجها لما تمليه من قيمة أخلاقية وعلمية المفروض فيها أنها القدوة والمثل .

إلا أن المنطقى والأكثر الحاحاً هو أن يحافظ الأساتذة أنفسهم على النموذج الذى يحتذى به ولكن كيف يكون ذلك أمام الكثير من العراقيل التى تقف أمام نمو أستاذ الجامعة وتكوين فكره ، لقد أفقدت هذه العراقيل أمل استاذ الجامعة فى الإصلاح داخل حرم الجامعة .

ومن هذا فإنه لا يستطيع الاصلاح خارج جامعته ومن ثم ستقل فاعليه أستاذ الجامعة فى التطوير والاصلاح فى مجتمعه ، وهناك الكثير من المجتمعات والتى تحتاج إلى هذا الجهد من جانب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لتقدمها حتى نرى هذه المجتمعات بارقه أمل فى التقدم ومواكبة الدول المتقدمة .

وبعد عرض هذه النتائج والاستخلاصات والتى تركزت فى الصراع الذى يعيشه أستاذ الجامعة بين عمله الأكاديمى وعمله الادارى هناك تساؤل يطرح نفسه ـ هل هذا الصراع سببه أستاذ الجامعة أم الجامعة بقوانينها ؟ فالجامعات المصرية تعمل بقانون غير مكتوب بجانب القانون المكتوب (١٨٠) ولهذا سوف تطرح الآتى :

ـ إن قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٢ ولائحته التنفيذية الصادرة فى نفس العام يحملان فى طياتهما إطارا عاما لتنظيم العمل الجامعى فى أبواب ومواد ولكن ما لم ينص عليه فيهما هو مفهوم « القيم والتقاليد الجامعية » والذى تضمنه العرف والسلوك الجامعى ومعنى الالتزام والذى استقر عليه الضمير

الجامعى بين الاساتذة والطلاب والاداريين والعمل فى الاخصاب المزدهرة للجامعات فى قانون غير مكتوب اشار إليه المشرع فى أحكام القانون المكتوب ولائحته ولم يقله .

فلقد ورد فى نص المادة الأولى من قانون الجامعات .. أن الجامعة هى معقل الفكر والحرية وأنها حارسة القيم والتقاليد الرفيعة للمجتمع وأوجبت هذه المادة على الدولة حماية استقلال الجامعات وضمانه . كما نصت المادة ٩٦ منه على ضرورة التزام أعضاد هيئة التدريس بالقيم والتقاليد الجامعية والحفاظ عليها والتعامل بها كما اشترطت المواد الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بأن يكونوا حسنى السمعة محمودى السيرة والسلوك .

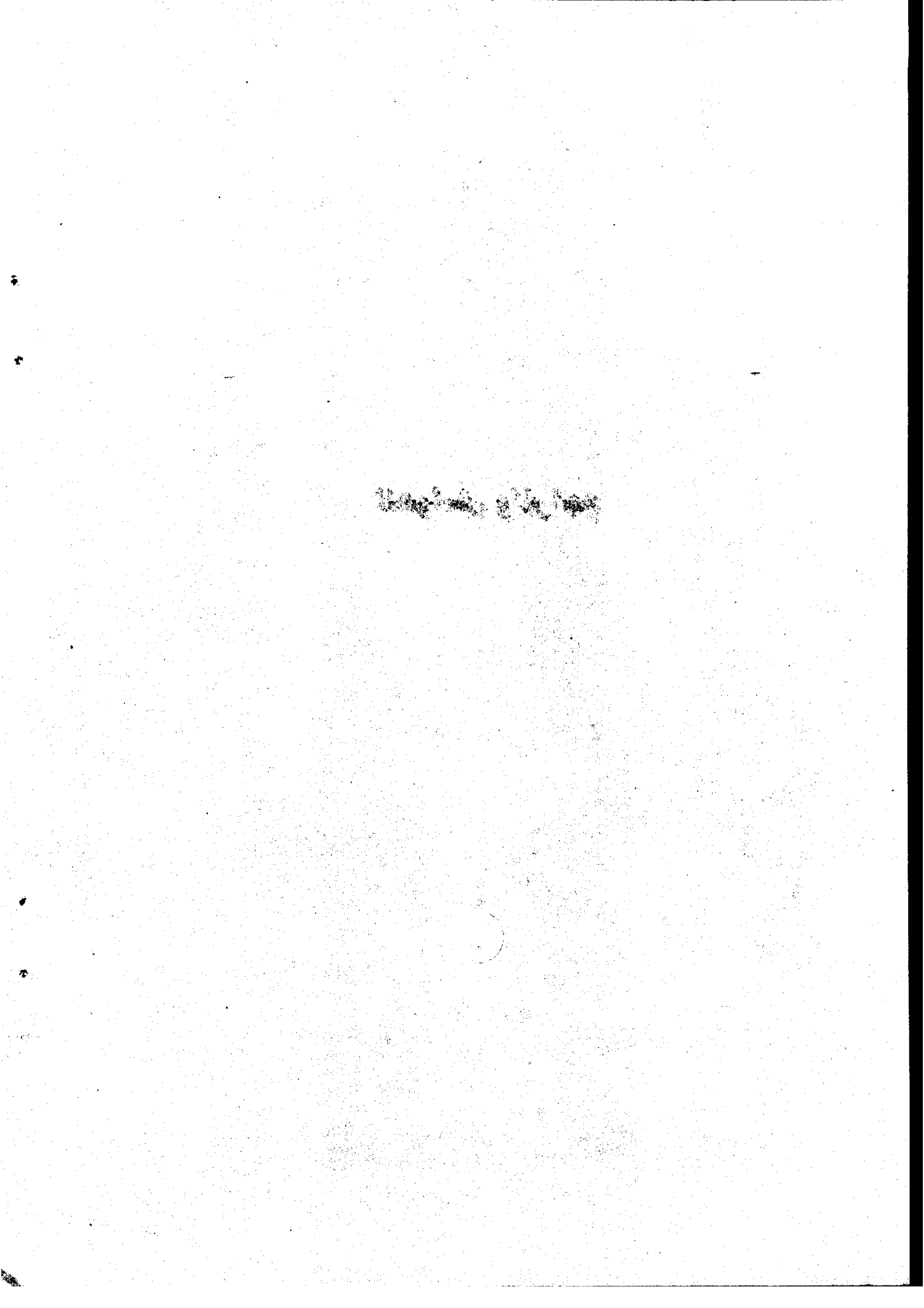
ولقد استقر الضمير الجامعى فى زمان أزدهار الجامعات على مجموعة من التصرفات والسلوكيات التى تضمن صورة أخلاقية علمية تتركز فى اطار رائع هو ما أصطلح على تسميته « الاستاذ » اذن فالاستاذ هو القانون غير المكتوب الذى ينظم حركة الجامعات المصرية .

ـ فعضو هيئة التدريس منزه في القانون والعرف ، في عمله وفي دوره واتصافه بالعلمية والاخلاقية والسلامة النفسية . ومن المفروض أن نحافظ على هذا الوضع أداءاً وسلوكاً .

ـ وعضو هيئة التدريس هو العنصر الأهم فى التطوير حيث أن التعليم هو مدخل التطوير والتعليم الجامعى هو قمة التعليم .

وحتى لا نظلم القانون غير المكتوب وهو الاستاذ من القانون المكتوب للجامعات ، كانت المطالبة دائماً بنص واضح بضرورة حصانة الاستاذ ـ لعل المطالبات المتكررة والملحة بحصانة الاستاذ فى الفترة الاخيرة ما هى إلا وليدة السطور بضرورة النص عليها لغياب المناخ العام من الأمان اللازم .

الهوامش والمراجع



الهوامش والمراجع

١ ـ محمد عبد العليم مرسى :ـ ترشيد جهود أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الخليجية فى مجال البحث العلمى ـ مجلة رسالة الخليج العربى ـ الرياض ـ مكتب التربية العربى لدول الخليج ـ العدد ١٦ ـ السنة ٥ ـ ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

٢ ـ فرد ب . ميليت : استاذ الجامعة ، سلسلة ماذا يعملون ـ ترجمة جابر عبد الحميد جابر ـ دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ص ص ١٧٥ ، ١٧٧ .

٣ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠ .

٤ ـ قانون الجامعات ولائحته التنفيذية ، المطابع الأميرية ـ القاهرة ، ١٩٨٧

٥ ـ فرنسيس عبد النور : التربية والمناهج ، دار نهضة مصر ـ القاهرة ، ص ٢٢ .

٦ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ٥٥ ـ ٥٩ .

٧ ـ سعد مرسى أحمد : تطور الفكر التربوى ، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٩ .

٨ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٩ ـ Butts : A Cultural History of Western Education Mc, Grow Hill, New York, 1955, pp 9-15

١٠ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

١١ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٦١

١٢ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج : أستاذ الجامعة ، أوضاعه المهنية وبعض

مشكلاته ـ دراسة مقارنة ، مركز البحوث التربوية ـ جامعة قطر ، ١٩٨١ ، ص ١ .

١٣ ـ ول ديورانت (ترجمة محمد بدران) قصة الحضارة ـ الجزء الثانى ـ ص ١٣٥ .

١٤ ـ نفس المرجع ، ص ١٢٥ .

١٥ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ ـ ٦٩ .

١٦ ـ نفس المرجع ، ص ٦٩ .

١٧ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص ٣ .

١٨ ـ نفس المرجع ، ص ٢ .

١٩ ـ عبد العزيز القوصى : المدرس الجامعى وما يتصف به ، مجلة الثقافة العربية ، القاهرة ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ العدد ٤ ـ ١٩٧٦ ، ص ١٤ .

٢٠ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٧٠

٢١ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

٢٢ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٧١

٢٣ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

٢٤ ـ نفس المرجع ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

٢٥ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

٢٦ ـ مترو ، بول (ترجمة صالح عبد العزيز) المرجع فى تاريخ التربية ـ الجزء الأول .

٢٧ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٧٩

٢٨ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .

٢٩ ـ الفريد عن التربية الرومانية ـ راجع ، ماجد فخرى ، أرسطو طاليس ـ المعلم الأول . محمد غلاب ، الفلسفة الأغريقية . فتحية سيمان ، (التربية فى المجتمعين اليونانى والرومانى) .

٣٠ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، ص ٩٦ .

٣١ ـ نفس المرجع ، ص ص ٩٨ ـ ١٠١ .

٣٢ ـ عبد الرحمن بدوى ؛ خريف الفكر اليونانى ، ١٩٤٢ ص ٥٢٤ ويوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٢٥٢ .

٣٣ ـ مصطفى العبادى : مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربى ، ص ١٤٣ .

٣٤ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

٣٥ ـ نفس المرجع ، ص ١٠٩ .

٣٦ ـ نفس المرجع ، ص ١١٠ .

٣٧ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٣٨ ـ نفس المرجع ، ص ٣٩ .

٣٩ ـ فتحية سليمان ، التربية عند الرومان ، ص ٧٤ .

٤٠ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، ص ١٠٤ .

٤١ ـ سليمان نسيم ، تاريخ التربية القبطية ـ ص ٣٤ .

٤٢ ـ نفس المرجع ، ص ٣٤ .

٤٣ ـ نفس المرجع ، ص ٩٣ .

٤٤ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

٤٥ ـ نفس المرجع ، ص ص ١٢١ ـ ١٢٤ .

٤٦ ـ نفس المرجع ، ص ١٢٦ .

٤٧ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٤٨ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

٤٩ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص ص ٣ ـ ٤ .

٥٠ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

٥١ ـ محمد منير مرسى ؛ المرجع فى التربية المقارنة ـ عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٣٤٤ .

٥٢ ـ فرنسيس عبد النور ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

٥٣ ـ محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

٥٤ ـ نفس المرجع ، ص ٣٤٤ .

٥٥ ـ نفس المرجع ، ص ٣٤٢ .

٥٦ ـ نفس المرجع ، ص ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧ .

٥٧ ـ حسن الفقى ؛ ـ التاريخ الثقافى للتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٣ ، ص ١٨ .

٥٨ ـ فرنسى عبد النور ، مرجع سابق ، ص ص ٦١ ـ ٦٧ .

٥٩ ـ عبد الفتاح حجاج ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٦٠ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

٦١ ـ جريدة اللواء ، العدد ٢١٠٠ ، فى ١٩٠٠/١/٢٥ .

٦٢ ـ إميل فهمى : التعليم الحديث ، دراسة وثائقية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٩١ .

٦٣ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

٦٤ ـ جريدة اللواء ، العدد ٢١٥٨ ، فى ١٩٠٦/١٠/١٣ .

٦٥ ـ أمين سامى ، التعليم فى مصر ، سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ص ٩٧.

٦٧ ـ أحمد عبد الفتاح بدير : إنشاء الجامعة المصرية ، ص ٦١ .

٦٨ ـ أمين فهمى ، مرجع سابق ص ١٩٢ .

٦٩ ـ نفس المرجع ، ص ١٩٠ .

٧٠ ـ نفس المرجع ، ص ١٩٢ .

٧١ ـ أمين سامى ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

٧٢ ـ سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

٧٣ ـ نفس المرجع ، ص ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣ .

٧٤ ـ محمد فهمى لهيطة ، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، مطبعة النهضة ، الطبعة الأولى ١٩٤٦ ، جـ ٢ ، ص ٣٤ .

٧٥ ـ القضية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ص ٢١٣ .

٧٦ ـ أمين فهمى ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

٧٧ ـ نفس المرجع ، ص ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

٧٨ ـ إميل فهمى ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

٧٩ ـ نفس المرجع ، ص ١٩٧ .

٨٠ ـ مرسوم بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن انشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير .

٨١ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

٨٢ ـ نفس المرجع ، ص ٤٦ .

٨٣ ـ عبد الله بوبطانة : الجامعات وتحديات المستقبل ـ مع التركيز على المنطقة العربية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد التاسع ، العدد ٢ يوليو ١٩٨٨ ، ص ٩٣ .

٨٤ ـ نفس المرجع ، ص ٩٩ .

٨٥ ـ نفس المرجع ، ص ص ٩٣ ـ ١١٢ .

٨٦ ـ عبد الفتاح أحمد حجاج : مرجع سابق ، ص ١٦ .

٨٧ ـ محمد عبد العليم مرسى : ترشيد جهود أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات العربية الخليجية ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٨٨ ـ عواد الزحلف ، روحى الشريف : استراتيجة التكنولوجيا الجامعية فى آفاق سنة ٢٠٠٠ ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ذو القعدة ١٤٠٨ تموز ١٩٨٨ ، ص ١٩٠ .

٨٩ ـ محمد عبد العليم مرسى : حتى يكون هناك شىء من الانصاف لعضو هيئة التدريس فى جامعاتنا العربية ، مجلة رسالة الخليج العربى ـ العدد ١٨ ـ ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ ص ص ٢٣٧ ـ ٢٥٢ .

٩٠ ـ هارود بودين ، چاك شوستر ، مرجع سابق ص ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠ .

٩١ ـ المرجع السابق ص ٢٦٤ .

٩٢ـ عواد الزحلف ، رومى الشريف ـ مرجع سابق ص ١٩١ .

٩٣ ـ محمد نبيل نوفل : تأملات فى مستقبل التعليم العالى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٥٦ .

٩٤ ـ عبد المجيد شيحة : الدور المهنى للأستاذ الجامعى ، دراسة لآراء الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٣ ، السنة ٣ مايو ١٩٨٥ ص ص ، ١٠٦ ـ ١٠٨ .

٩٥ ـ عبد السلام عبد الغفار : دعوة لتطوى التعليم الجامعى ، فى دراسات فى التعليم الجامعى ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣ .

٩٦ ـ صالحة سنقر ، الدراسات العليا فى الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ذو القعدة ١٤٠٨ ، تموز ١٩٨٨ ـ صص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

٩٧ ـ EpHanla R. castro Responso " The Univresity in the Developing philipines (New York, Asla publishing House Inc. 1971. p. 47) .

٩٨ـ بكر عبد الله بكر ، البحث فى الجامعات : نموذج مقترح ، ودراسة حول تطبيقه فى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، بحوث الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديرى الجامعات فى دول الخليج ، القسم الثالث ، ١٩٨٧ ، ص٥

٩٩ ـ بكر عبد الله بكر ، نفس المرجع السابق ، ص ٦

١٠٠ ـ أحمد صيداوى : الدراسات العليا فى الجامعات العربية ، من الواقع إلى الحاجات مجلة اتحاد الجامعات العربية ـ ذو القعدة ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ ، ص ٢٥٨ .

١٠١ أحمد صيداوى : نموذج الجامعة المنتجة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ذو القعدة ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ ، ص ٧ ـ ١٧ .

١٠٢ أحمد صيداوى : الدراسات العليا فى الجامعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

١٠٣ نفس المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

١٠٤ ـ هاورد بودى ، جاك شوشتر : أستاذ الجامعات الأمريكية ثروة وطنية مهددة عرض ، چورچ موسى جعنينى ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ١٩ العدد ١ أبريل ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

١٠٥ ـ محمد عبد العليم مرسى : حتى يكون هناك شىء من الانصاف . مرجع سابق ، ص ١١١ .

١٠٦ عبد الفتاح أحمد حجاج . مرجع سابق ، ص ١٠ .

١٠٧ ـ محمد عبد العليم ، حتى يكون هناك شىء من الإنصاف ، مرجع سابق ص ١٠١ .

١٠٨ ـ محمد فاضل الجمالى : خبرات وآراء فى الدراسة الجامعية ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٤٨ .

١٠٩ ـ فرد ب . ميليت ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٧

١١٠ محمد عبد العليم مرسى : ترشيد جهود أعضاء هيئة التدريس ، مرجع سابق ، ص ٩٠ ـ ١٠١ .

١١١ ـ محمد عبد العليم مرسى : معوقت البحث العلمى فى الوطن العربى ـ مجلة رسالة الخليج العربى ، العدد ١٢ السنة ٤ ص ص ٣١ ـ ٣٣ .

١١٢ ـ المؤتمر الأول للوزراء المسئولين عن التعليم العالى فى الوطن العربى ، التقرير النهائى . الجزائر ، ١٤ ـ ١٩ مايو سنة ١٩٨١ ص ١٥ .

١١٣ ـ عبد الله بوبطانة ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

١١٤ ـ David D. H enry, "New prlolties in Rescarch" in Raymond A. Howes (Ed.) Vision and purpolse in Higher Education washington D.C., Averica council on Education 1962 p. 162 .

١١٥ ـ محمد نبيل نوفل : مرجع سابق ، ص ٤٤ .

١١٦ ـ محمد ناجى المحلاوى ، الجامعة وأهدافها ، المؤتمر العام الثالث لاتحاد الجامعات العربية ، بغداد ، ١٩٧٦ .

١١٧ ـ محمد عبد العليم مرسى ، معوقات البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

١١٨ ـ محمد نبيل نوفل : مرجع سابق ، ص ٤١ .

١١٩ ـ مديحة السفطى : ملامح تطوير سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات ، فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر ، الأبعاد السياسية والاقتصادية : أمانى قنديل وآخرون ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٩.

١٢٠ ـ نفس المرجع السابق ص ٤٩ .

١٢١ ـ محمد عبد العليم مرسى : ترشيد جهود أعضاء هيئات التدريس ـ مرجع سابق ص ص ١٠٢ ـ ١٠٧ .

١٢٢ ـ محمد سليمان المنصورى ، محمد عبد المنعم عبد السلام ، سياسة استيفاء أعضاء هيئة التدريس فى جامعات المملكة العربية السعودية ، ضمن بحوث ندوة عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية ، ص ٤ .

١٢٣ ـ حسين علوى ، وسائل اعداد تأهيل أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة جامعة الرياض ، مجلة اتحاد الجامعات ـ العدد ١٣ مارس ١٩٧٨ ، ص ١٨ .

١٢٤ ـ أحمد صيداوى ، الدراسات العليا فى الجامعات العربية ـ مرجع سابق ، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥

١٢٥ ـ صالحة سنقر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

١٢٦ ـ نفس المرجع ص ٢٠٤ .

١٢٧ ـ نفس المرجع ص ٢٠٤ .

١٢٨ ـ نفس المرجع ، ص ٢١٦ .

١٢٩ ـ نفس المرجع ، ص ٢٢٢ .

١٣٠ ـ لائحة الاشراف على الرسائل العلمية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٨ ، ص٣٥ ـ ٣٦ .

١٣١ ـ فرد ب ميليت ، مرجع سابق ، ص ص١٧٢ ـ ١٧٤ .

١٣٢ ـ لائحة الاشاف على الرسائل العلمية ، مرجع سابق ص٣٦ .

١٣٣ ـ انطوان زحلان ،العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٧ .

١٣٤ ـ فرد ـ ب ميليف ، مرجع سابق ص ١٧٩ .

١٣٥ ـ قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٨٧ . ص ص ١٠ ـ ٢١١ ص ٩٩ .

١٣٦ ـ المرجع السابق : ص ص ١١ ـ ١٢ ، ص ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .

١٣٧ ـ لمزيد من الاختصاصات أنظر قانون تنظيم الجامعات السابق ذكره ص ص ١٠ ـ ١٢ .

١٣٨ ـ قانون تنظيم الجامعات : المرجع السابق ص ص ـ ١٠٢ ـ ١٠٨ .

١٣٩ ـ المرجع السابق ص ص ٢٣ ـ ٢٤ انظر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

١٤٠ ـ المرجع البسابق ص ص ١٠٨ ـ ١١٠ .

١٤١ ـ المرجع السابق ص ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .

١٤٢ ـ قرار وزير التعليم رقم (٢٣) بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٥ .

١٤٣ ـ المرجع السابق .

١٤٤ ـ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ .

١٤٥ ـ قرار رئيس جمورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ أكتوبر ١٩٨٤ .

١٤٦ ـ المرجع السابق .

١٤٧ ـ المرجع السابق .

١٤٨ ـ المرجع السابق .

١٤٩ ـ التعديلات الخاصة لمشروع المالية الإدارية لاتحاد طلاب الجامعة ـ مجلس جامعة المنصور ١٩٨٥/٢/٢٥ .

١٥٠ ـ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ .

١٥١ ـ المرجع السابق .

١٥٢ ـ المرجع السابق .

١٥٣ ـ قانون تنظيم الجامعات مرجع سابق ص ، ١٢٩ .

١٥٤ ـ المرجع السابق : ص ١٢٩ .

١٥٥ ـ المرجع السابق ص ١٢٩ .

١٥٦ المرجع السابق ص ١٣١ .

١٥٧ المرجع السابق ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

١٥٨ ـ لائحة تنظيم أعمال الامتحانات ، مجلس جامعة المنصورة ، فى ١/٣١ ، ٨/٢٦ ، ١٩٨٨/٩/٢٦ .

١٥٩ ـ محمود متولى : سعد والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دراسة وثائقية تاريخية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

١٦٠ ـ المرجع السابق : ص ٥٦٢ .

١٦١ ـ قسم التحقيقات ـ مجلس الشورى ـ جريدة المساء ع ١١٧٠٧ ، الأثنين ١٥ مايو ، ص ٦ .

١٦٢ ـ المرجع السابق ص ٦ .

١٦٣ أحمد سلامة : حول إختصاصات مجلس الشورى ـ الأخبار ـ الثلاثاء ٢٧ يونيو ١١٥٨٢ ، ص ٥ .

١٦٤ ـ قسم التحقيقات ـ مجلس الشورى ـ جريدة المساء مرجع سابق ص٦٢ .

١٦٥ ـ رئيس الجمهورية : قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ـ القاهرة ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ص ص ٣٤ ـ ٣٧ .

١٦٦ ـ الاحصاءات الخاصة بأعداد هيئة التدريس العاملين فى جامعات الدول العربية والتى خصت هذه الدراسة يرجع إلى : محمد عبد العليم مرسى : ترشيد جهود وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الخليجية فى مجال البحث العلمى ص ص ٩٤ ـ ٩٦ .

١٦٧ زيدان عبد الباقى : علم النفس الاجتماعى فى المجالات الاعلامية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٥ .

١٦٨ ـ المرجع السابق : ص ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤ .

١٦٩ ـ انظر :

ملحق رقم (١) والخاص بإستمارة المقابلة .

١٧٠ ـ John E.F. : Modern Elementary statistics, 5th de Printice Hall of India , New Delhi, 1979 p. 137 .

Ibid' p. 173 ـ ١٧١

انظر

- J . P . G ilford : ; Fundamental statistics in Psychology and Education; (IVD) MCGram - Hill Book Company; 1965 p. 201 .

١٧٢ فؤاد البهى السيد : علم النفس الاحصائى ط ٢ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧١ ص ٢٢٨ .

١٧٣ ـ تم تطبيق إستيمارة المقابلة بمقابلة أفراد العينة وعندما كان يتعذر مقابلة أحد أفراد العينة كانت ترسل إليهم عن طريق البريد ، وقد تم هذا مع أساتذة الجامعات الذين يشغلون مناصب فى مجلس الوزراء ، ومجلس الشعب والشورى ، وعينة أساتذة الجامعات والذين يكتبون فى الصحف اليومية .

١٧٤ ـ محمد عبد العليم مرسى : حتى يكون هناك شىء من الانصاف ، مرجع سابق ص ص ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، انظر R.Shpegal' statistics, MCGrdw Hill , B. Co. 1979 p. 12 .

١٧٥ ـ عبد الخالق عبد العزيز خطاب ، مشكلة البحث العلمى فى الجامعات العربية ـ مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ١٢٤ ـ سبتمبر ١٩٧٧ . ص ص ٢١ ـ ٢٣ .

١٧٦ ـ جامعة حلوان : اللقاء العلمى حول موضوع تقويم الأداء الجامعى ١١ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ .

١٧٧ ـ محمد عبد العليم مرسى : حتى يكون هناك شىء من الأنصاف ، مرجع سابق ص ٢٥٤ .

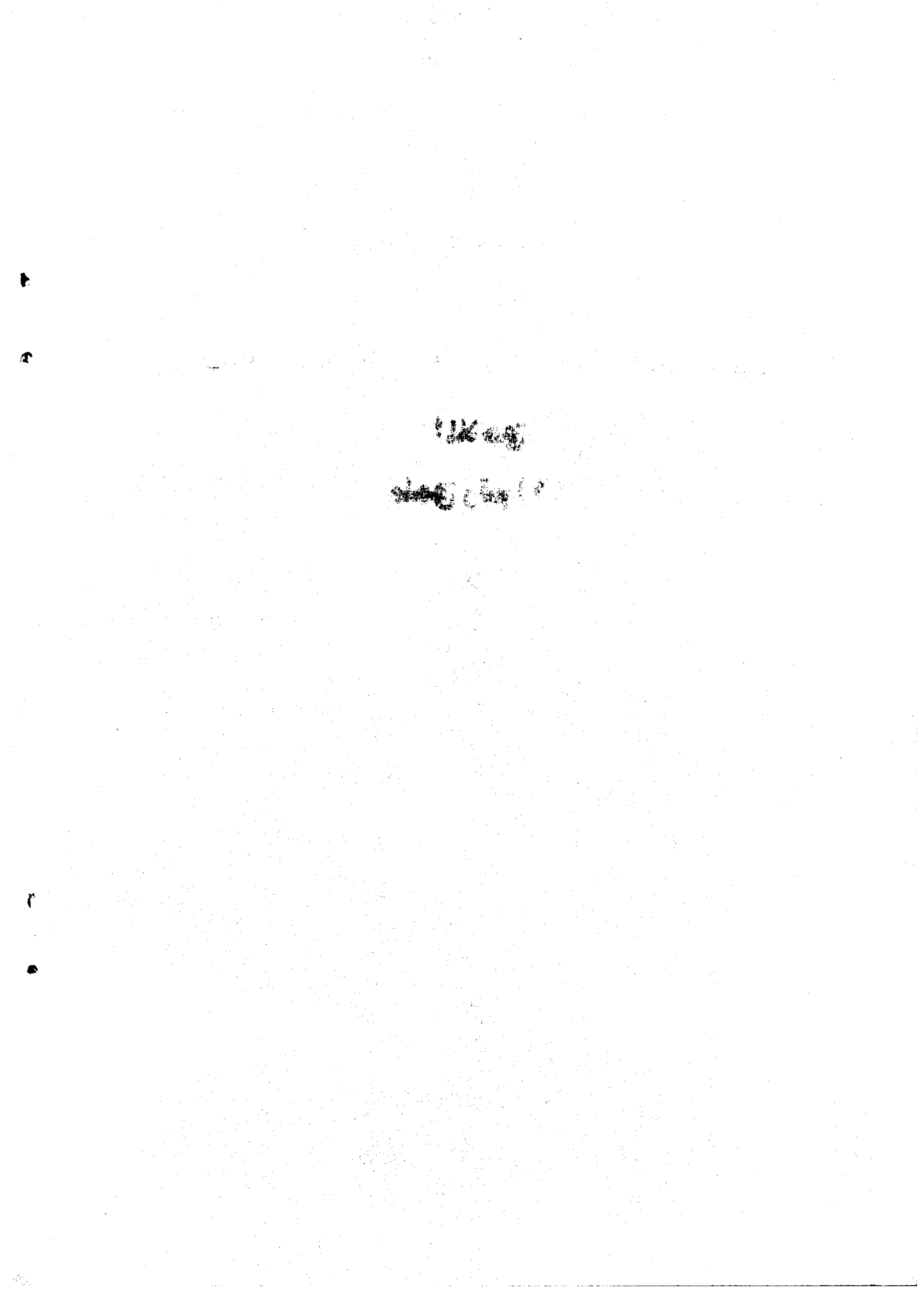
١٧٨ ـ فرد بـ ميليت : مرجع سابق ص ص ١٨١ ـ ١٨٤ .

١٧٩ ـ جامعة حلوان : تقرير عن اللقاءات العلمية حول موضوع « تقويم الأداء الجامعى » ١١ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٩٤م .

١٨٠ ـ مغاورى شحاته دياب : الجامعة بين القانون المكتوب وغير المكتوب ـ جريدة الجمهورية ، ع ١٢٩٥٨ ـ لسنة ٣٦ ـ الثلاثاء ٢٠ يونية ١٩٨٩.

الملاحق

ملحق رقم (١)



استمارة مقابلة

لدراسة

« أستاذ الجامعة بين العمل الأكاديمي والعمل الاداري »

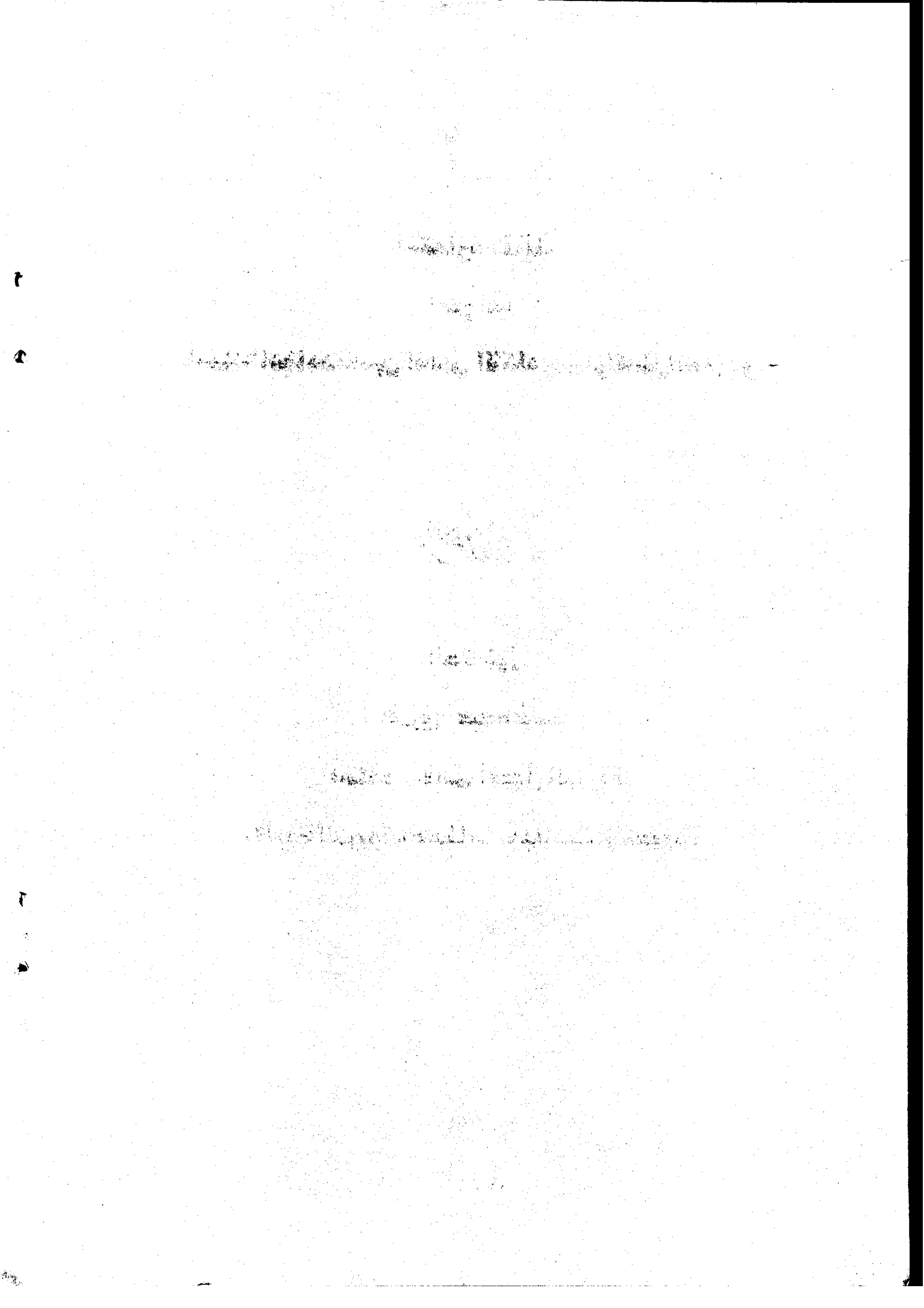
اعداد

الدكتور

فاروق عبده فليه

أستاذ . قسم أصول التربية

كلية التربية بدمياط ـ جامعة المنصورة



تقديم :

يعتبر عضو هيئة التدريس فى الجامعات من أهم أربعة عناصر رئيسية للمؤسسات الجامعية وهى « عضو هيئة التدريس ، الطلاب ، المكتبة ، الادارة العلمية الواعية » لذا فإن بناء عضو هيئة التدريس وتكوينه لا بد وأن يقوم على أساس الوعى بالإعداد الكامل حيث يقوم على كاهله صرح هذه الجامعات ، فوجود الجامعة مرهون بوجود عدة مقومات منها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، ولأهمية أستاذ الجامعة فى بناء وإقامة حياة جامعية أو تعليم جامعى توكل إليه الكثير من الأعمال بجانب أعماله الأساسية ، ومن هنا يكون الصراع بين عمله الأكاديمى والأعمال الادارية التى توكل إليه ، ومن ثم يبدو هذا التساؤل ، هل تؤثر الأعمال الادراية على إنتاج الأستاذ الأكاديمى ؟ ومن هنا تمكن مشكلة هذا البحث . فالتوازن بين العمل الأكاديمى والعمل الادارى يعتبر مؤشراً لوضع أستاذ الجامعة بين هذين العملين .

أولاً : بيانات استيضاحية :ـ

* الاســـــم (اختيارى) : ....

* السن : ....

* الوظيفة الحالية : .... (كلية) : .... (قسم) ....

* الدرجات العلمية : .... (تاريخ الحصول عليها) : ....

١ ـ مدرس : ....

٢ ـ أستاذ م : ....

٣ ـ أستاذ : ....

* المناصب الادارية : الفترة الزمنية عدد السنوات

من إلى

* رئيس قسم : ....

* وكيل كلية :................

* عميد كلية : ....

* نائب رئيس جامعة : ....

* رئيس جامعة : ....

* عدد الأيام التى يقضيها بالكلية : .... يوم أسبوعياً .

* عدد الساعات التى تقوم بتدريسها فى كليتك : ....أسبوعيا .

* عدد الكليات التى تنتدب للتدريس بها : .... كلية .

ثانيا : الدور الأكاديمى :-

ثالثاً الدور الإداري :

نوع العمل / الدرجة العلمية	اتحاد الطلاب	الأسر	المكتبات	المعامل والتجهيزات	صندوق التكافل الاجتماعي
مدرس					
أستاذ مساعد					
أستاذ					

*** كم من الوقت تراه مناسباً للقيام بالأعمال الإدارية ـ الآتية :ـ**

١ ـ رئيس قسم : ....ساعة يومياً ، ....أسبوعياً .

٢ ـ وكيل كلية : ....ساعة يومياً ، ....أسبوعياً .

٣ ـ عميد كلية : ....ساعة يومياً ، ....أسبوعياً .

*** هل كنت على دراية بالنواحي الإدارية لمناصبكم الإدارية ؟**

	نعـم	إلى حد ما	لا
١ ـ رئيس قسم :			
٢ ـ وكيل كلية :			
٣ ـ عميد كلية :			
٤ ـ نائب رئيس جامعة :			
٥ ـ رئيس جامعة :			

* هل تقوم ببعض الأعمال الإدارية الأخرى ؟

	نعم	إلى حد ما	لا
١ ـ رئيس قسم :			
٢ ـ وكيل كلية :			
٣ ـ عميد كلية :			
٤ ـ نائب رئيس جامعة :			
٥ ـ رئيس جامعة :			

رابعًا : الدور القومى :

* هل اعتليت أحد المناصب التالية :ـ	نعم	لا
ـ عضو مجلس شعب		
ـ عضو مجلس شورى		
ـ أحد المناصب الوزارية		
ـ عضو مجلس محلى		
* إذا كانت إجابتك بـ نعم		
ـ المنصب عزلنى عن العمل الجامعى		
ـ المنصب زادنى إرتباط بالعمل الجامعى		
ـ قمت بإجراء بحوث فى مجال التخصص		
ـ قمت بتأليف كتب فى مجال التخصص		
ـ أحاضر فى بعض الكليات		
ـ أقوم بالكتابة فى الصحف اليومية		
ـ عملت كأستاذ خارج الوطن		

نشكركم على حسن تعاونكم

الباحث